البيئة والمجتمع

تأليف

دكتور
أحمد النكلاوى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة القاهرة

دكتور
كمال التابعى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

الناشر
دار النصر للطبع والنشر والتوزيع
بحرم جامعة القاهرة

فهرس الكتاب

الفصل الثالث

الفصل الرابع

التلوث البيئى والصحة العامة ١٢٣

الفصل الخامس

الأوضاع البيئية في المناطق الحضرية ١٦١

مقدمـــة

انشغل الانسان ببيئته التى يحيا فيها منذ بدء الخليقة ، وقد كان هذا الانشغال فى بداية الامر انشغالا فطريا ، يرتبط فى الاساس بتعلقة بحب البقاء واستمرار نوعه ، ومن ثم انشغل الانسان بظواهر هذه البيئة التى يتهدد ، مع وجودها ، سعيه إلى الامساك ولو بأطراف ستره النجاه والخلاص من اهوالها التى خبرها فى ثورة براكينها وفيضاناتها وزلازلها وجفافها وزئير وتقلبات موجات محيطاتها وقسوة مناخها وسيولها وحيواناتها المتوحشة وسموم ولدغات حشراتها ، وزواحفها وجراثيمها وبردها القارص وقيظها الملتهب ... إلخ .

وانشغل الانسان ببيئه ، بعد أن توفرت له اسباب الغلبة المحدودة بإمكانياته وقدراته ، وذلك بعد قرون عديدة ، البشرية العمرانية بعد ذلك حيث غلبت هذه البيئة تحدى الطبيعة له التى باتت سطورها والغازاها واضحة مقرؤة له ، وأمكنه حل طلاسم كلماتها المتقاطعة اما بيئته البشرية العمرانية غالبت قدراته وجعلته فى حالة مستمرة من القلق منها والخشية من تبعاتها المجسده امامه فى العديد من تحدياتها . فالبشر وما ينشأ عنهم من أفعال ليس من السهل فهمهم واستقراء ما يضمرونه من نوايا مما يجعل امر السيطرة على افعالهم ونواتجها يحتاج الى قدرات خارقه وآليات متعددة فاعله ، فالكائنات البشرية من طبيعتها التلون والتبدل فهى تظهر مالا تبطن وهو ما يعد قمة ما تمثله من صعوبة وتحد بالنسبة لبنى نوعها ذاته .

فقد أفرزت افعال البشر وعلاقاتهم بالمكان وما قدمه من أفكار وصنعوه من ادوات وما يتمثلونه من ايمانيات العديد من الظواهر التى جعلت الانسان ينشغل بها بحكم فطرته الاجتماعية والمدنية ساعيا إلى استشراف حالة فى ظل اذا ما استمرت

هذه الظواهر فى توالدها وتراكمها ، ومن ابلغ هذه الظواهر المرتبطة بالبيئة البشرية العمرانية للانسان ظواهر التدهور البيئي الفيزيقى وتردى الاوضاع السكنية والتلوث البيئي وانتشار جيوب التخلف والمناطق والاحياء العشوائية والموبؤة ، ونضوب البيئة الطبيعية من معالم الجمال وتراجع اسباب الحياة الصحية والآدمية ، وسيادة صور التزاحم والتلاصق والاحتقان الذى يؤدى الى الاحساس بالملل والضجر وخيبه الامل فى نموذج الحياة داخل المدينة الذى غابت عنه معانى الخصوصية والتراحم وسيطرت عليه الفردية والمادية والتطلع الى احتكار اسباب الهيمنة والقوة .

أمام هذه الصور المتقدمة كان من الطبيعى ان ينشغل الانسان بالبعد الثالث للبيئة ، وهى ابعاد متصلة متداخله ، وهو البعد الانسانى الاجتماعى. فقد فرض تسارع عجله الحياة فى بيئة المدينة وازدياد معدلات النمو الحضرى وتضخم وتعدد المراكز الحضرية وتعدد تفريعاتها وضواحيها واقاليمها إلى الانشغال بمسألة كيف يتحقق الاحساس بالامن فى مثل هذه البيئة (المجتمع) فى ظل تعاظم ظواهر عدم العدالة وحالة اللامساواة واستحياء الالسن عن النطق بحقوق الانسان وسواتر الديموقراطية المضروبة حتى على هوامشها المعلنة اسما ... كيف يتحقق الاحساس بالامن الذى يخلق الانسان المنتمى المعطاء والفعال فى إطار متغيرات محلية واقليمية ودولية لا تدعم الا الاحساس بالخوف من رهبة القوة وبطشها بدلا من ان تدعم كيف توظف القوة لاطلاق قدرات الانسان على العمل والإنجاز ، لقد مثلت البيئة فى بعدها الانسانى الاجتماعى تحد آخر أمام فرص التنمية والتقدم بدلا من ان تكون عاملا حقيقيا باعثا ودافعا لها .

من هذا المنطلق أو من الابعاد الثلاثة للبيئة التى انشغل بها الانسان منذ القدم وحتى اليوم بل وسيظل الى ان تقوم الساعة ، يأتي مؤلفنا حول البيئة والمجتمع الذى

نقدمه للقارئ الواعى والباحث والطالب فى مختلف مواقعه ومستوياته فى مجتمعنا العربى . ولقد حاولنا ان يجمع هذا المولف بين هدفين :

الأول : التعريف بعلم البيئة بوجه عام ، وبعلم اجتماع البيئة بوجه خاص .

الثانى : التعريف بأبرز قضايا وازمات البيئة فى علاقتها التبادلية بالمجتمع

وإنجازا لهذين الهدفين كان لابد ان تتناول فصول هذا العمل الموضوعات التالية :

الفصل الأول : ويعالج البيئة من حيث المفهوم وعلاقتها بالإنسان .

الفصل الثانى: ويعرض للمداخل النظرية الاساسية فى دراسة البيئة كما طرحتها المدارس المختلفة .

الفصل الثالث : ويتناول الاساليب والأطر العامة لدراسة البيئة وفهمها و،معالجتها .

الفصل الرابع : ويتناول على وجه الخصوص التلوث البيئى والصحة العامة .

الفصل الخامس : ويتناول بعض معالم اوضاع البيئة فى المناطق الحضرية .

وأنا لنرجو ان نكون بهذا الجهد قد حققنا بعض ما رجوناه من اهداف آملين أن يجد فيه القارىء ما ينشده من فائدة ونفع .

وما على الله الا قصد السبيل

والله المستعان

أ.د. أحمد النكلاوى　　　　د. كمال التابعى

القاهرة ٢٠٠٣

الفصل الأول

البيئة : المفهوم وعلاقة الإنسان بالبيئة

الفصل الأول

البيئة :المفهوم وعلاقة الإنسان بالبيئة(*)

تعتبر المفهومات لغة أساسية فى كافة النظريات والبحوث العلمية ، كما أن التحديد العلمى لها يعد خطوة لا مندوحة عنها فى سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمى لفهم الظاهرة المتدارسه ، ونظراً لأن بعض المفهومات التى يزخر بها علم اجتماع البيئة فى حاجة دائماً إلى مزيد من التوضيح الفكرى والتحديد العلمى ، حيث أن الدراسة السوسيولوجية للبيئة ، تعد أمراً حديثاً نسبياً .فقد وجدنا لزاماً علينا – بداية – أن نناقش بعض المفهومات المرتبطة بموضوع البيئة ، مناقشة تهتم بتوضيح وبيان ماهية المفهومات وطبيعتها من المنظور السوسيولوجى ، تلك الطبيعة التى تكسبها معنى اجتماعياً يستجلى معالم الظاهرة ، وتحدد علاقتها الاجتماعية بغيرها من الظواهر الأخرى .

ويمثل هذا الفصل محاولة علمية نبغى من ورائها تلمس معالم المفهومات الأساسية التى يدور حولها موضوع هذا الكتاب .وسوف يتصدى هذا الفصل لمعالجة عنصرين أولهما : التحديد العلمى لمفهوم البيئة والمفاهيم المرتبطة به ، وثانيهما : علاقة الإنسان بالبيئة .

أولاً : التحديد العلمى لمفهوم البيئة والمفاهيم المرتبطة به :

ستشتمل معالجتنا فى هذا الفصل لمفهوم البيئة والمفاهيم المرتبطة به على العديد من المفهومات مثل البيئة ، التلوث البيئى ، النظام البيئى ، التوازن البيئى ، الوعى البيئى ، التربية البيئية ، التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية ، إدارة الموارد البشرية ، وتخطيط الموارد البشرية والقيم .

(*) أعد هذا الفصل الدكتور كمال التابعي .

١ - مفهوم البيئة :

البيئة هى الوسط المحيط بالإنسان ، والذى يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ، البشرية منها وغير البشرية .فالبيئة تعنى كل ما هو خارج عن كيان الإنسان ، وكل ما يحيط به من موجودات ، فالهواء الذى يتنفسه الإنسان والماء الذى يشربه ، والأرض التى يسكن عليها ويزرعها ، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد هى عناصر البيئة التى يعيش فيها والتى تعتبر الإطار الذى يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة ...والبيئة فى أبسط تعريف لها هى :

ذلك الحيز الذى يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتى يتعايش معها الإنسان ، ويشكلان سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جوازاً دورات طاقات الحياة ... حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة ، ويأكل الحيوان النبات والعشب ، ويأكل حيوان آكل اللحوم حيواناً آخر آكلاً للعشب ، والإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفيد من كل منهما ... وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات [١] .

ولقد نشأ علم البيئة Ecology بهدف البحث فى أحوالها الطبيعية ومجموعات النباتات أو الحيوانات التى تعيش فيها ، والكائنات الحية الموجودة فى هذه البيئة ...وكلمة إيكولوجى Ecology مكونه من مقطعين يونانيين هما Oikos وهى تعنى مكان المعيشة و Logus وهى تعنى دراسة .وعلى ذلك تكون كلمة الإيكولوجى Ecology أو علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها،

(١) محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص : ١٧ .

ولقد درجنا فى اللغة العربية على إطلاق اسم علم البيئة على التسمية Ecology فاختلط بذلك الأمر مع مفهوم البيئة بمعنى Environment، وأصبح عالم الايكولوجى Ecologist وعالم البيئة Environmentalist وكأنهما تسميتان مترادفتان لمجال عمل واحد .... ولكن الواقع يختلف عن ذلك تماماً ... فعالم الايكولوجى يُعْنَى كما ذكر «إيوجين أدوم» بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة ، أى أنه يعنى بما يحدد الحياة وبكيفية استخدام الكائنات للعناصر المتاحة .أما عالم البيئة Environmentalist فيُعْنَى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة ، أى أنه يتناول تطبيق معلومات فى مجالات معرفية مختلفة فى دراسة السيطرة على البيئة فهو يعنى بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة ، كما يعنى بالحفاظ على البيئة محلياً وعالمياً من الأنشطة البشرية ذات التأثير الضار ، وبتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الإنسان[٢] .

كما تتأثر البيئة أيضاً بتراث الماضى (مثل العادات والتقاليد والأعراف والتاريخ والقانون والمكتشفات العلمية وتطبيقاتها ، وأعمال السلف المادية والفكرية التى خلفت ثروة ثقافية) ، كما يشكل التراث الدينى والأخلاقى عنصراً بيئياً له أهمية بالغة .وفى إطار النشاطات الدولية المتصلة بالبيئة تم الاتفاق فى اجتماع بلجراد عام ١٩٧٥ الخاص بالتربية البيئية على أن البيئة عبارة عن العلاقة الأساسية القائمة بين العالم الطبيعى الفيزيائى وبين العالم الاجتماعى السياسى الذى هو من صنع الإنسان .وهكذا نلمس أن البيئة هى الإطار الذى يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية التى يحصل منها على مقومات حياته (من مأكل وملبس ومسكن) ويمارس فيها مختلف علاقاته مع بنى جنسه . وأنها تشتمل على:(أ)

---

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٨ .

مجموعة من المكونات الحية (مثل النبات والحيوان وخلافه) ، (ب) مجموعة من المكونات غير الحية)مثل الصخور والمياه والمعادن والهواء والطقس وخلافه)[٣] .

وعناصر البيئة دائمة التفاعل مع بعضها البعض ، حيث يؤثر فيها الإنسان ويتأثر بها ، فهى الإطار الذى يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حية ، متعددة الأنواع وبما تزخر به السماء من شمس هى مصدر الحياة على كوكب الأرض ، ونجوم تبعد عنا بمسافات شاسعة لكننا نستخدمها فى البر والبحر للتعرف على الاتجاهات أثناء الليل ، والبيئة أيضاً تشمل ما يسود إطار الكائنات الحية وغير الحية من طقس ومناخ يتمثل فى فصول السنة واختلاف درجات الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح وغير ذلك .ويرتبط نجاح الإنسان فى البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها ، واستثماره لمواردها ، فيستفيد بما هو نافع من مواردها ، ويعمل جاهداً على التخلص مما ينغص عليه حياته فى إطار البيئة ، كمحاولة التخلص من الملوثات التى أثبت العلم أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة فى ضررها[٤] .

٢ - التلوث البيئى :

إن تلوث البيئة وإن كان يبدو لأول وهلة مشكلة محلية الحدوث ، إلا أنه يُعدُّ مشكلة عالمية بالدرجة الأولى ، فالملوثات تحت تأثير عوامل كثيرة لا تعرف حدوداً سياسية تتوقف عندها . فهى تتصف بقدرتها على الحركة المرنة والانتقال من موقع إلى آخر على المدى القريب والبعيد معاً ، مما يعطى للمشكلة صفة العالمية . وتسهم الرياح والسحب والتيارات المائية فى نقل الملوثات من بلد إلى آخر . فالأبخرة

(٣) المرجع السابق ، ص ص : ١٩-٢٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص : ٢٠ .

والدخان والغازات الناتجة عن المصانع التى تنفثها المداخن فى غرب أوروبا تنقلها الرياح إلى بلاد نائية وأماكن بعيدة كجزيرة جرينلاند ، والسويد وشمال غرب روسيا. كما تنقل أمواج البحر بقع الزيت التى تتسرب إلى البحر من غرق الناقلات من موقع إلى آخر ، مهددة بذلك الشواطئ الآمنة ، والأحياء البحرية بمختلف أجناسها وأنواعها . ولعل حادثة المفاعل النووى فى تشرنوبيل (إبريل ١٩٨٦) خير مثال على عالمية التلوث ، إذ أن الإشعاعات النووية التى انبعثت من هذا المفاعل أصابت الكثير من الدول الأوروبية ودول غرب أفريقيا وشمال آسيا . وتفرض هذه النظرة العالمية لمشكلة التلوث ضرورة تعاون المجتمع الدولى كله للتصدى لحل هذه المشكلة ، ووضع حد لها(٥) .

ويقصد بالتلوث البيئى كل تغير كمى أو كيفى فى مكونات البيئة الحية وغير الحية ، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها . ولقد طغى تأثير التلوث على كل مجالات الحياة البشرية المادية والصحية والنفسية والاجتماعية، فالحديث عن التلوث لا يخلو من صعوبة لتعدد الأسباب وتشابك آثارها وأهميتها وعدم القدرة على تحديد ماهيتها(٦) .

٣ - النظام البيئى :

يقصد بالنظام البيئى Eco-system الوحدة البيئة المتكاملة التى تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية فى مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض وفق نظام

---

(٥) محمد عبد القادر الفقى ، البيئة - مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص : ٣٤ - ٣٥ .

(٦) منى قاسم ، التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص : ٣٥ .

دقيق ومتوازن فى ديناميكية ذاتية لتستمر فى أداء دورها فى إعالة الحياة ، ولذلك يطلق على النظام البيئى من هذا المنطلق : نظام إعالة الحياة . ويتكون أى نظام بيئى من أربع مجموعات من العناصر أو المكونات هى مجموعة العناصر غير الحية وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوءها ، والتربة والصخور والمعادن المختلفة ، ومجموعة العناصر الحية المنتجة وتتمثل فى الكائنات الحية النباتية، ويطلق عليها مجموعة المنتجين Producers لأنها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى ، ومجموعة العناصر الحية المستهلكة وهى تتضمن الكائنات الحية الحيوانية التى تعتمد فى غذائها على غيرها، ومن ثم يطلق عليها مجموعة المستهلكين Consumers، إضافة إلى الإنسان الذى يُعَدّ عنصراً مهماً داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة فى عناصر النظام الأخرى ، تأثيرات تتباين بين الهدم والبناء، ومجموعة العناصر الحية المحللة وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل فى الفطريات والبكتيريا ، وتقوم هذه المجموعة بعملية تكسير أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية) . ولهذا يطلق على هذه المجموعة اسم المحللات Decomposers (٧) .

ولما كانت هذه العناصر تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق ، حيث تعتمد كل مجموعة على المجموعة الأخرى السابقة لها فى تكاملية توافقية رائعة بما يضمن حفظ توازن النظام ، فإن حدوث أى خلل أو نقص فى عناصر أو مكونات أى مجموعة يؤثر فى طبيعة التفاعل ، ومن ثم يبدأ النظام فى الخلل والاضطراب فيفقد توازنه وقدرته العادية فى صنع الحياة ، ويحدث ما نسميه (الخلل البيئى) ، وما يصاحب هذا من ظهور المشاكل البيئية العديدة التى باتت تهدد حياة الإنسان فى

(٧) محمد عبد القادر الفقى ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٦- ٢٧ .

العصر الحاضر مثل التلوث وانقراض الكائنات الحية وثقب الأوزون والتغيرات المناخية والتصحر[٨] .

٤ - التوازن البيئى :

أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن القائم بين عناصرها المختلفة ، فلو أن ظروفاً ما أدت إلى إحداث تغيير من نوع ما فى إحدى هذه العناصر فإنه بعد فترة قصيرة قد تؤدى بعض الظروف الطبيعية الأخرى إلى تلافى هذا التغيير ... ومن أمثلة ذلك أن النار إذا دمرت جزءاً من إحدى الغابات فإنه بعد عدة أعوام قليلة تعود هذه الأرض التى احترقت أشجارها إلى طبيعتها الأولى فتنمو بها الحشائش والأعشاب ، ثم سرعان ما تكتسى بالأشجار الباسقة مرة أخرى . ويرى العلماء أن هذا التوازن شئ حقيقى وقائم فعلاً بين العناصر المكونة للبيئة يعبرون عنه باسم النظام البيئى وهو نظام متكامل يعيش فيه كل المساهمين فى توازن تام ، ويعتمد كل منهم على الآخر فى جزء من حياته واحتياجاته ، ويقوم كل منهم بمهمته فى هذا النظام خير قيام ، إذا ما أتيحت له الفرصة كاملة . وتوجد الأنظمة البيئية المتوازنة حولنا فى كل مكان ، ومن أمثلتها البحيرات والغابات والبحار... فكل منها يمثل بيئة منفصلة قائمة بذاتها تعيش مكوناتها معاً فى توازن تام[٩] .

ويمثل الإنسان أحد العوامل المهمة - بل العامل الرئيسى - الذى يتسبب بنشاطاته فى إحداث خلل فى "توازن الطبيعى للأنظمة البيئية المختلفة . وتستمر آثار هذا الخلل إلى أن يستعيد النظام البيئى توازنه واستقراره مرة أخرى فى ضوء الظروف الجديدة . وعادة لا يصل النظام البيئى إلى التوازن بعد أى تغير محدود

(٨) المرجع السابق ، ص : ٢٧ـ ٢٨ .

(٩) محمد السيد أرناؤوط ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٢ـ٢٣ .

فيه إلا خلال فترات زمنية طويلة . أما إذا كان التغير كبيراً فإن الأخطار تكون كبيرة وقد تؤدى إلى تعطل النظام البيئى كله فى نهاية المطاف . فكثرة استخدام المبيدات الحشرية مثلاً يمكن أن تؤدى إلى قتل بكتيريا تثبيت النيتروجين ، وهى المسئولة عن دورة النيتروجين فى النظام البيئى الطبيعى . ويمكن أن تؤدى أيضاً إلى إبادة الحشرات المفيدة كتلك التى تقوم بنقل حبوب اللقاح وتعمل على تلقيح الأزهار ، وبالتالى توفر تكاثر النبات . وهذه جميعها تغيرات خطيرة تؤدى إلى اضطراب كبير فى النظام البيئى . فإذا حدث ذلك ، استحال على الإنسان تصحيح الخلل وإعادة النظام البيئى إلى وضعه الأصلى .

وبذلك يمكن القول بأن الإنسان يعيش فى إطار منظومات رئيسية ثلاث: المحيط الحيوى ، المحيط المصنوع ، والمحيط الاجتماعى . المحيط الحيوى يتكون من الأنظمة البيئية المختلفة . والمحيط المصنوع يتكون من الأنظمة التى صنعها الإنسان فى حيز المحيط الحيوى (المزارع والمدن والصناعات المختلفة والبنية التحتية إلى غير ذلك) . أما المحيط الاجتماعى فيتكون من المؤسسات والأنظمة التى وضعها الإنسان ليدير بها شئونه وعلاقاته مع المحيطين الحيوى والمصنوع . وتتوقف نوعية حياة المجتمع على العلاقات والتفاعلات المتعددة والمتبادلة بين هذه المنظومات الرئيسية الثلاث .وأهم خصائص هذه العلاقات والتفاعلات هى :

١- تعتمد الحياة ونشاط المجتمع على تحويل عناصر المحيط الحيوى إلى موارد . وتتم تنمية هذه الموارد فى إطار التفاعل بين المنظومات الثلاث . وتوزع الفوائد الناتجة من عمليات التنمية طبقاً لضوابط المنظومة الاجتماعية .

٢ - حتى يمكن للتنمية أن تتواصل ينبغى أن تبقى مخرجاتها فى حدود الطاقة

الاستيعابية للنظم البيئية المختلفة . فمثلاً : ينبغى ألا يتجاوز حجم ما يتم صيده من أسماك قدرة النظام البيئى المائى على توليد وإعالة الكتلة السمكية الحية فيه.

٣ – تنشأ المشاكل البيئية نتيجة خلل أو تدهور فى بعض التفاعلات بين المنظومات الثلاث . وتحليل وفهم هذه التفاعلات يتيح الفرصة لاتخاذ الإجراءات الوقائية والحيلولة دون حدوث الضرر ، أو التوصل إلى طرق العلاج المناسبة إذا ما حدث التضرر البيئى(١٠) .

٥ – الوعي البيئي :

يرجع اهتمام المصريين بالمشكلات البيئية إلى العصور القديمة ، فمثلاً عبّر المصريون عن فضل النيل فى حياتهم بطرق مختلفة ، وقد وردت فى هذا الشأن أنشودة سجلتها إحدى أوراق البردى المحفوظة فى المتحف البريطانى تقول : «لك الإكرام يا حابى ، إنك تظهر لكى تجعل مصر تعيش ، إنك تروى الحقوق التى خلقها رع (إله الشمس) ، وتمد الحيوانات بالحياة...» . كذلك أحب المصريون القدماء الحدائق . فأنشأها القادرون منهم حول ديارهم .وكان للمصريين عيد اسمه عيد الحدائق، وهو الذى تخضر فيه الأشجار وتتفتح الأزهار وتنضج الثمار. وكان المسكن الفرعونى نتاج تفكير متكامل مدروس ، يجمع بين نظريات التخطيط الراقى للمدن وبين الأصول المعمارية المعترف بها ، وذلك داخل إطار متقدم من دراسة ظروف البيئة وعناصرها وأثرها وطريقة الاستجابة لها والتعايش معها. وقد تجلى ذلك فى تخطيط منازل المدن القديمة مثل «اللاهون» التى شيدت عام ٢١٠٠ قبل الميلاد ، و

(١٠) عصام الحناوى ، قضايا البيئة والتنمية فى مصر- الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ ، ص ص : ٢٢-٢٣ .

«تل العمارنة» التى شيدت عام ١٣٧٥ قبل الميلاد[١١] .

وفى مستهل القرن الرابع عشر كان من واجبات والى القاهرة القيام بتحسين المدينة وتزيينها . فيأمر بعمارة ما فى الدور من خلل ، وتعمير ما فيها من خراب والاهتمام بتوسعة رحابها وتعلية سقائف أسواقها ، ولا يمكن أحداً من تضييق الطريق أو إحداث ما يضر بالمارة ، وأن ينظر فى تنظيف الطرق والرحاب من الأوساخ إن كانت من بيت المال ، وإلا فيأمر السكان بنظافة ما حولها . وحتى سنة ١٨١٣ كان والى القاهرة وأعوانه يمرون فى الشوارع والأسواق ملزمين السكان والتجار بنظافتها ورشها بالمياه . وفى أوائل القرن التاسع عشر أنشئت أقسام البوليس وأذيع عليها التعليمات الواجب اتباعها (منشورة فى الوقائع المصرية فى عام ١٨٣٠) وقد جاء فيها : «ينبغى عند صبيحة كل يوم أن يقوم أهل الأسواق بكنس ورش المنطقة أمام دكاكينهم وأن سكان المنازل يكنسون ويرشون أمام بيوتهم ، فإذا ضبط مندوب أميرالاى المحروسة أناساً يلقون القاذورات ، يضربهم ضرباً خفيفاً ، ويحذرهم من العودة إلى ذلك ، وعلى أقسام البوليس تأديب من يتأخر عن النظافة أمام بيته أو دكانه ، ويجب المناداة بذلك والتنبيه على مشايخ الحارات بمراقبة التنفيذ» . وفى ديسمبر ١٨٤٣ صدر أمر بإنشاء مجلس للإشراف على تزيين وتجميل المحروسة وتعديل طرقها . وهذا المثال يوضح لنا مدى الحرص على نظافة وتزيين وتجميل العاصمة منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً ، كما يوضح لنا قدم التشريعات التى تحرص على النظافة (ما تتضمنه التشريعات البيئة الآن)[١٢] .

وحتى وقت قريب ، كان الفلاح يزرع ويكد ويشقى ، وكان ارتباطه بالأرض

---

(١١) المرجع السابق ، ص : ٩٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص : ٩٥ .

نابعاً من ارتباطه بوحدة الإنتاج التى يزرعها ويخرج منها لقمة عيشه وكساءه ، أى أن هذا الارتباط كان ارتباط مصلحة وحياة . ولذا كان الفلاح يضع نصب عينيه المحافظة على خصوبة التربة وكان يعمل على تقويتها بترك بقايا وجذور المحاصيل بعد حصادها لتزيد من خصوبة التربة طوال الصيف . فتتحول الجذور والفضلات النباتية من الموسم الزراعى السابق إلى «دبال» يفيد النباتات المزروعة فى غذائها مستقبلاً . وكان الفلاحون يتعاونون ذراعاً بذراع وكتفاً بكتف من أجل شق الترع وأداء العمليات الزراعية المختلفة . وبذا وجدت الحياة الاجتماعية التعاونية بين فلاحى مصر منذ القدم [١٣] .

وقبل مؤتمر استكهولم ١٩٧٢ تركز الاهتمام ببعض المشكلات البيئية فى الأوساط الأكاديمية . فقام عدد من الباحثين فى الوزارات وبعض الكليات الجامعية ومعاهد الأبحاث بدراسات تتعلق بالنواحى الإيكولوجية لبعض المناطق الصحراوية وبعض الموارد الطبيعية فى مصر والنواحى الصحية ، خاصة قضايا تلوث الأغذية وانتشار بعض الأمراض البيئية مثل البلهارسيا . ومنذ أواخر الخمسينيات أنشأ المركز القومى للبحوث وحدات لبحوث تلوث المياه والهواء وطب الصناعات وغيرها من المجالات التى لها صلة مباشرة بقضايا البيئة بمفهومها الحديث. ولقد أوجدت التغطية الصحفية لنتائج البحوث والدراسات وعياً عاماً بمشكلات التلوث فى مصر. كذلك أجريت فى ذلك الوقت بعض الدراسات عن الآثار البيئية للمشروعات الكبيرة مثل السد العالي، والمناطق الصناعية ، مثل حلوان وشبرا الخيمة[١٤] .

ومع نمو الحركة البيئية فى العالم حدث تطور ملحوظ فى الوعى البيئى فى

---

(١٣) المرجع السابق ، ص : ٩٥ .

(١٤) المرجع السابق ، ص : ٩٥ .

مصر . فمنذ السبعينيات حدثت زيادة ملحوظة فى تغطية وسائل الإعلام المختلفة لقضايا البيئة . وزاد عدد الجمعيات الأهلية المهتمة بالمشاكل البيئية . وفى تواز مع هذا ، حدث تقدم فى التعليم البيئى - النظامى والغير نظامى .

٦ – التربية البيئية :

التربية هى عملية تنمية للاتجاهات وللمفاهيم والمهارات والقدرات عند الأفراد فى اتجاه معين لتحقيق أهداف محددة . وقد كان – ولايزال – تعريف الفرد بمقومات بيئته الطبيعية والاجتماعية من أهم الأهداف التى سعت وتسعى التربية لتحقيقها ، وإن اختلفت الوسائل للوصول إلى ذلك .

ولقد تعددت الآراء فى معنى التربية البيئية ومدلولها ، وذلك بتعدد مدلول العملية التربوية وأهدافها من جهة ، ومدلول البيئة من جهة أخرى . فقد يرى بعض المربين أن دراسة البيئة فى حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية ، فى حين يرى البعض الآخر أن التربية البيئية أشمل من ذلك وأعمق .وليست التربية البيئية مجرد تدريس المعلومات والمعارف عن بعض المشكلات البيئية كالتلوث وتدهور الوسط الحيوى أو استنزاف الموارد ، ولكنها تواجه طموحاً أكثر من ذلك يتمثل فى جانبين : إيقاظ الوعى الناقد للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية الكامنة فى جذور المشكلات البيئية ، وتنمية القيم الأخلاقية التى تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة ، تلك العلاقة التى تطورت على نحو غير سوى وسببت كل ما يواجه البيئة من مشكلات[١٥] .

التربية البيئية إذن هى العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات

---

(١٥) المرجع السابق ، ص : ٩٦ .

اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التى تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة ، وحل المشكلات القائمة ، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة .

ولقد حدد المؤتمر الدولى للتربية والتعليم البيئى الذى عقد فى تبليس عام ١٩٧٧ أهداف التربية البيئية فى التالى :

١ – تعزيز الوعى والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية فى المناطق الحضرية والريفية .

٢ – إتاحة الفرص لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية البيئة وتحسينها .

٣ – خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل (١٦) .

والتربية البيئية مدخل مهم لترشيد سلوك الإنسان نحو البيئة ومواردها .ومن ثم لم يعد هذا الأمر ترفاً أو أمراً شكلياً . ولهذا تهتم به الدول المتقدمة والنامية على السواء إدراكاً منها أن الدور الحقيقى نحو البيئة لن يتحقق إلا من قِبل الإنسان القادر والواعى بخطورة ما تتعرض له بيئته ، أى موطنه الذى يعيش فيه وستعيش فيه أجيال كثيرة تالية.

وتنقسم التربية البيئية إلى قسمين : النظامية ، وغير النظامية . فى الأولى أدخل البعد البيئى ضمن مناهج المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. وبالإضافة إلى ذلك تقدم الجامعات اليوم برامج تركز على المحافظة على الموارد الطبيعية ،

---

(١٦) المرجع السابق ، ص : ٩٦ .

بعضها متعدد الجوانب يشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والعلوم البيولوجية والفيزيقية . كما تقدم أيضاً دراسات عليا فى مجالات البيئة المختلفة . أما بالنسبة للتربية البيئية غير النظامية ، فإن جمهورها المستهدف يكاد يشمل كل قطاعات السكان على اختلاف الأعمار ومستويات الثقافة وغير ذلك من الصفات . كما أن هذا الجمهور المستهدف لا تحدد له أوقات أو أزمنة معينة لتلقى البرامج التعليمية الموجهة إليه . وتعتبر الإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات وغيرها من البرامج غير النظامية (مثل الندوات ، وورش العمل ، والمؤتمرات ... الخ) الوسائل الرئيسية للتربية البيئية غير النظامية[١٧] .

٧ - التنمية البشرية :

إن التنمية البشرية هى عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود infinite ، وأن تتغير عبر الزمان ، ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية فى كل مستويات التنمية وهى : أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة Healthy وأن يحصل على معارف أو يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق Decent ، وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة ، فإن كثيراً من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه . ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد ، فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديراً عالياً ، وهى تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[١٨] .

---

(١٧) المرجع السابق ، ص : ٩٧ .

(١٨) إسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية البشرية :المفهوم ، القياس ، الدلالة ، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٩٤، ص : ١٢ .

وللتنمية البشرية جانبان : بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية ، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة فى وقت الفراغ ، وفى أغراض الإنتاج ، وللنشاط فى أمور الثقافة والمجتمع والسياسة ، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط . ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية يتضح أن الدخل ليس إلا واحداً من الخيارات التى يريد الناس أن يمسكوا بها ، بالرغم من أهميته الواضحة ، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر فى الحصول عليه . ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة ، إن جوهرها يجب أن يكون البشر(١٩) .

كما أن هذا النموذج للتنمية – نموذج التنمية البشرية – يجعل الناس هم محور التنمية ، ويعتبر النمو الاقتصادى وسيلة وليس غاية ، ويحمى فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة ، ويحترم النظم الطبيعية التى تتوقف كلها عليها . ويُمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها فى جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وهى تحمى خيارات الأجيال التى لم تولد بعد ، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية فى المستقبل ، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذى يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية(٢٠) .

وتأسيساً على ذلك فإن التنمية البشرية باختصار هى عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته ، والإنسان كما هو معروف كائن مركب فى حاجاته المرتبطة

---

(١٩) المرجع السابق ، ص ص : ١٢-١٣ .

(٢٠) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ١٩٩٤ ، ص : ٤ .

بكيانه البيولوجى ، وفى حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه فى حاضره وتطلعاً لمستقبله .هو منتج ومستهلك ، هو مرسل ومستقبل ، هو مبدع يدرك بحواسه ، كما يتصور بخياله . وهو فى هذا كله متفاعل وفاعل فى الظروف والموجودات البيئية التى تحيط به ، والتى يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها. وبهذا الكيان المركب ، وفى هذا السياق المجتمعى المتشابك ، يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه ، وتتحقق آماد مختلفة من حاجاته، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه(٢١) .

٨ - تنمية الموارد البشرية :

إن مفهوم التنمية البشرية - كما أوضحناه آنفاً - يختلف عن مفهوم تنمية الموارد البشرية ، فلقد تولد مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادى ، وأكد على أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية، وتركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى . وترددت المقولات بأننا نعنى بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادى ، وكذلك الشأن فى تعليمه ، بل وفى أنشطته الثقافية والترويحية ، ويظل العائد الإنتاجى فى ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل فى الالتفات إلى العوامل الإنسانية فى تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات. لكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذه الزاوية الاقتصادية لم تول الجوانب الاجتماعية والبشرية ما تستحقه من تأكيد إلا بقدر ما تسهم به فى تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها(٢٢) .

---

(٢١) حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع)، الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص :٤٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص : ١٤ .

وهكذا برز مفهوم تنمية الموارد البشرية ، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادى مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته ، بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزاً على الإنسان كمورد اقتصادى ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره . ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج . وفي مصر- على سبيل المثال - ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة . كذلك ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية فى تغيب العمال عن العمل فى المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية . وفى هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعنى مزيداً من السنوات لدى قوة العمل مما يؤدى إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها فى عمر إنتاجى أطول . وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هى التى أدت إلى ظهور دراسات متعددة فى كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكى تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادى له عائد مادى على الفرد والمجتمع[٢٣] . وبهذا يحق القول أن تنمية الموارد البشرية هى تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة فى كافة نواحى النشاط الاجتماعى / الاقتصادى . وأن التنمية فى النهاية هى تنمية بشر وليست إقامة أشياء (مصانع ، طرف)[٢٤] .

وبالرغم من هذا الاختلاف بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، إلا أن هناك صلة قوية بينهما ، فالأولى - التنمية البشرية - تعنى التنمية الشاملة ، وتؤكد

(٢٣) حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ص : ٣٣-٣٤ .

(٢٤) حامد عمار ، المرجع السابق ، ص ص : ١٠٧-١٠٨ .

أنها لا تتحقق بمجرد التركيز على تعظيم الناتج . كما أنها تولى أهمية خاصة لرفع المهارات والإنتاجية وزيادة القدرات الابتكارية للناس من خلال عملية تكوين رأس المال البشرى Human Capital . والبعد الإنسانى له أهمية حاسمة ينبغى أخذها فى الاعتبار عند إعمال السياسات على كافة المستويات ، حيث يتعين بصفة خاصة أن يكون تأثير السياسة الاقتصادية على الناس وتأثرها بهم محل اعتبار دائم ومستمر.
أما هؤلاء الذين يتبنون مدخل تنمية الموارد البشرية فى تحليلهم ، فإنهم يركزون على تأثير تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم على الإنتاجية والنمو الاقتصادى ، مما يعبر عن اهتمام محدد وبجانب واحد من عملية التنمية . فعلى سبيل المثال ، يتبنى بعض الكتاب نظرة ضيقة إلى تنمية الموارد البشرية فيساوونها بـ «التوسع المتعمد فى التعليم والتدريب» . ومن بين التطورات الحديثة فى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ، يذكر أن البنك الدولى عمد إلى تنظيم «إدارة السكان والموارد البشرية» بحيث تشتمل على أربعة أقسام : التعليم والتوظف والسكان والصحة والتغذية ، وتحليل ظاهرة الفقر وسياسات مكافحتها ودور المرأة فى التنمية . وعلى الرغم من تزايد أهمية قضايا الموارد البشرية ، فإن البنك الدولى لا يعتبرها محوراً رئيسياً لنشاطه ، فما إدارة السكان وتنمية الموارد البشرية سوى واحدة من إدارات أخرى مماثلة للزراعة والطاقة والبنية الأساسية والبيئة ، ولو أنشأ البنك إدارة للتنمية البشرية ، فإن كل هذه الإدارات يمكن أن تندرج تحتها ، ولكنها لا تحظى بنفس قدر أهميتها[٢٥] .

---

(٢٥) مصر- تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ١٩٩٥، ص : ٣ .

٩ - إدارة الموارد البشرية :

مما لاشك فيه أن نجاح أى مؤسسة من المؤسسات يعزى بالدرجة الأولى إلى ما تمتلكه من موارد بشرية ، فتحقيق الأهداف التنظيمية لا يمكن أن يحدث فى غياب العنصر البشرى .ولنا أن نتصور كيف يكون حال أى مؤسسة عملاقة مثل IBM أو AT & T أو المقاولون العرب أو تويوتا بعيداً عن أصولها البشرية . إنها لا تعدو أن تكون مجموعة من المبانى والمعدات والأثاث ، وربما بعض الأرصدة فى البنوك. إن الأفراد – وليس المبانى أو المعدات أو العلامات التجارية – هم الذين يصنعون المؤسسات ، ويمهدون لها الطريق للنمو والنجاح والاستمرار [٢٦] .

وقبل منتصف الستينيات من هذا القرن ، كانت النظرة السائدة إلى إدارات الأفراد بالمنظمات المختلفة على أنها طاقم «الصحة والسعادة» . فقد تلخصت أنشطتها فى تخطيط الحفلات والرحلات الترفيهية وتنظيم مناسبات الإحالة إلى المعاش والإشراف على النواحى العلاجية والصحية للعاملين ، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت بشكل جذرى خلال العقود الثلاثة الماضية . فقد تدخل العديد من الحكومات لوضع ضوابط لاستخدام العاملين وتنظيم العلاقة بينهم وبين أصحاب العمل ، كما أن الوظائف ذاتها قد تغيرت ملامحها ومتطلبات أدائها ، حيث أصبحت تتسم بالتعقد الفنى وتتطلب مهارات عالية . علاوة على ذلك ، فقد انهارت الفواصل بين الوظائف ، فبعد أن كان الفرد يمارس عمله من خلال قسم أو إدارة معينة مع آخرين يحملون نفس التخصص ويمارسون نفس نوعيات الأعمال والأنشطة ، فإن موظف اليوم قد يجد نفسه عضواً فى فريق عمل أو مجموعات مهام تضم آخرين من

(٢٦) جمال الدين محمد المرسى ، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ـ المدخل للقرن الحادى والعشرين ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص : ٩ .

إدارات أو أقسام مختلفة من المنظمة [٢٧] .

من ناحية أخرى ، فإن كثافة المنافسة المحلية والعالمية والناتجة عن الاتجاه نحو التخصصية وتحرير التجارة العالمية ، قد أبرز أهمية الحاجة إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج والتطوير فى المنتجات وأنظمة العمل ، وذلك من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية ، والتطوير المستمر فى الأنشطة ذات العلاقة بها[٢٨] .

ولقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى إدراك الإدارة لأهمية ، وجود متخصصين فى مجال الموارد البشرية ، والذين يتوافر لديهم خبرات فى علم النفس والاجتماع والتنظيم وتصميم العمل والقانون .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ظهور حركة الإدارة العلمية فى بدايات القرن العشرين (١٩١١) قد ساهم فى تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية بشكل ملموس ، حيث ركزت على أهمية استخدام أساليب علمية للتعرف على العاملين الذين يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الأداء الفعال للعمل ، واستخدام حوافز العمل للحث على زيادة الإنتاجية ، ومنح العاملين فترات للراحة ، ودراسة وتحليل الوظائف للتعرف على أفضل الوسائل لأداء العمل ، وفى نفس الوقت فقد تم الاعتراف بأهمية مشاركة العاملين فى اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية أداء العمل وتطوير أنظمته وتحسين المنتجات[٢٩] .

---

(٢٧) المرجع السابق ، ص ص : ٩-١٠ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ص : ١٠-١٢ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص : ١٤ .

وخلال الفترة من ١٩١١ - ١٩٣٠ تبلورت ممارسات إدارة الموارد البشرية فيما كان يعرف «بقسم الأفراد personnel department ، والذى يتمثل دوره الرئيسى فى تصميم سجلات العاملين والاحتفاظ بها . وقد شملت هذه السجلات المعلومات الرئيسية عن العاملين مثل تاريخ الالتحاق بالعمل ، نوعية الوظيفة ، التدرج الوظيفى ، الحالة الصحية ، تطور الأداء الوظيفى . إضافة إلى ذلك فقد قام قسم الأفراد بإدارة جداول الأجور ومقابلات التوظف وتسريح العاملين ذوى الأداء المنخفض [٣٠] .

ما بين ١٩٣٠-١٩٧٠ بدأت المنظمات تدرك أهمية العلاقة بين مشاركة العاملين فى اتخاذ القرارات من ناحية وبين الرضا الوظيفى ومعدلات الغياب ودوران العمل وأثر ذلك على الإنتاجية من ناحية أخرى . كان ذلك نتاجاً لفلسفة إدارية جديدة ترى أن العاملين يمكنهم تحقيق أهداف المنظمة بقدر أكبر من الفاعلية إذا ما أعطوا الفرصة للمشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بوظائفهم وتحملوا المسئولية عن أعمالهم . كما توصلت نتائج دراسات الهوثورون الشهيرة ، والتى أجريت فى مصانع شركة Western Electric فى عام ١٩٢٧ إلى أنه يمكن تحقيق أقصى درجات الإنتاجية إذا ما تم معاملة العاملين بطريقة إيجابية . وخلال هذه الفترة تم التوصل إلى أساليب متقدمة للغاية فى اختيار العاملين . فقد أفرزت الحرب العالمية الثانية استخدام الاختبارات النفسية والتى تساعد فى الكشف بسرعة ودقة عن اهتمامات ومهارات وقدرات الأفراد والتى تم استخدامها فى مجال اختيار العاملين وإلحاقهم بالوظائف المناسبة فى مجال الصناعة بعد ذلك [٣١] .

---

(٣٠) المرجع السابق ، ص : ١٤ .

(٣١) المرجع السابق ، ص : ١٥ .

إضافة إلى ذلك ، فقد أصبحت إدارات أو أقسام الأفراد مسئولة عن التأكد من توافق ممارسات إدارة الموارد البشرية بالمنظمة مع القوانين والتشريعات الحكومية خاصة تشريع الحقوق المدنية الذى أصدر فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ ، والذى يحظر التفرقة بين المتقدمين للوظائف المختلفة وفقاً لاعتبارات الجنس أو الدين أو اللون أو العرق[٣٢] .

ولقد بدأ استخدام مفهوم إدارة الموارد البشرية فى المجال الأكاديمي، لكى يشير إلى دائرة السياسات والممارسات التى تستخدم عن طريق التنظيم الحديث فى إدارة العاملين : وذلك من خلال العديد من العلماء فى الولايات المتحدة الأمريكية ، منهم على سبيل المثال Miles الذى استخدم هذا المفهوم فى عام ١٩٦٥ ، ونشر كتابين فى عام ١٩٨٤ أوضح فيهما أن هناك مجموعة متكاملة من المداخل تركز على العامل وارتباطه باستراتيجيات الشركة ، وميز بين مفهوم إدارة الموارد البشرية ومدرسة العلاقات الإنسانية التى تمحورت حول القيادة الإدارية وضرورة خلق البيئة لتفعيل التنظيم ، و Fombrum (١٩٨٤)، و Schuler (١٩٨٧) ، و Jackson، Storey (١٩٩٢) الذين اهتموا بالتدريب والمهارات وإدارة الأفراد وزيادة العائد الاقتصادى وتعظيمه[٣٣] .

حمادى القول ...إن إدارة الموارد البشرية HRM يقصد بها ذلك النشاط الإدارى الذى يعنى بالجانب البشرى أو العنصر الإنسانى فى التنظيم ، إنها الوظيفة التى تتعلق بالحصول على الأفراد اللازمين للعمل بالمشروع ، وتدريبهم وتطوير

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص : ١٥ .

(٣٣) Kuper Adam & Jessia Kuper, The social science Enoyclopedia, Routledge - London, 1996, PP : 384-385.

قدراتهم ، وتحفيزهم ثم المحافظة عليهم(٣٤) .

١٠ - تخطيط الموارد البشرية :

إن تخطيط الموارد البشرية لا يتم بمعزل عن التخطيط فى المجالات الأخرى، إذ أن التنسيق بين خطط الإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها من ناحية ، وبين خطط العمالة من ناحية أخرى ، يعتبر مطلباً أساسياً لتحقيق الفاعلية والنجاح لعملية التخطيط على مستوى المنظمة بوجه عام .

ويستمد تخطيط الموارد البشرية أهمية خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة ، وذلك لتحديد كميات ونوعيات العمالة المطلوبة . كما يعتبر ضرورياً للمشروعات القائمة سواء عند إعادة التنظيم أو التوسع أو إدخال تكنولوجيا جديدة أو تطوير منتجات جديدة ، حيث يتطلب الأمر إدخال تعديلات على قاعدة العمالة الموجودة سواء من حيث الأعداد أو التخصصات لتحقيق الفائدة أو الأهداف من وراء هذه التغيرات (٣٥) .

ومما لاشك فيه أن هناك العديد من الأسباب والمبررات التى تدفع المنظمات المختلفة إلى ممارسة عملية تخطيط الموارد البشرية أهمها : الحد من حالات المخاطرة ، حيث يكمن الهدف العام لتخطيط القوى العاملة فى تقدير احتياجات المشروع من الأفراد ذوى المهارات والتخصصات المحددة فى فترة زمنية مقبلة ، والسعى لتوفير تلك الاحتياجات فى الوقت المناسب بما يجنب المنظمة مواجهة حالات النقص العددى أو المهارى أو وجود زيادة غير ضرورية ، ومواجهة التغير

(٣٤) جمال الدين محمد المرسى ، المرجع السابق ، ص : ١٦ .

(٣٥) جمال الدين محمد المرسى ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٠٣-٢٠٤ .

والتكيف معه ، وتوفير العمالة ذات المهارات العالية . كما يوفر تخطيط القوى العاملة الكثير من المعلومات اللازمة لإعداد وتنفيذ الأنشطة الأخرى لإدارة الأفراد مثل الاختيار والتعيين والترقية والتقاعد والتدريب ، والمساعدة فى وضع خطط وبرامج التدريب والتوزيع العادل للعاملين على الإدارات[٣٦] .

ومما لاشك فيه أن هناك العديد من التعريفات التى حاولت تحديد مفهوم تخطيط الموارد البشرية ، إلا أن أكثرها قبولاً هو ذلك التعريف الذى يشير إليه بأنه «عملية تحديد وضمان حصول المنظمة على احتياجاتها من العمالة المؤهلة فى الوقت المناسب ، للقيام بالوظائف التى تقابل احتياجاتها وتحقق الرضا لهؤلاء الأفراد[٣٧] .

١١ - القيم Values :

أفلحت ظاهرة القيم في استقطاب اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والأيديولوجية ومازال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم ، كلما اشتدت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة القيم وملامحها ودورها كمتغير له أهميته فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وينبغى تحليله فى كل هذه المجالات الحياتية[٣٨] .

كما اختلف العلماء والمفكرون فى تحديد مدلول القيم ، فمثلاً فى الفلسفة نجد اختلاف الفلاسفة فيما بينهم حول مدلول القيم ومعناها ، ولم يصلوا إلى حلول متفق

---

(٣٦) جمال الدين محمد المرسى ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٠٥ ـ ٢٠٧ .

(٣٧) جمال الدين محمد المرسى ، المرجع السابق ، ص : ٣٠٤ .

(٣٨) لمزيد من التفصيل حول مفهوم القيم انظر :كمال التابعى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص : ١٥ ـ ٤٦ .

عليها ، وكانت آراؤهم فى هذا الصدد تصطبغ بصبغة ميتافيزيقية لا ترتبط بمكان أو زمان معينين ، كما كانوا يعنون بالقيم أشياء متباينة ، ويعبرون عنها فى مفهومات مجردة مثل الحق والخير والجمال والكمال(٣٩) .

بينما نجد علماء النفس فى البداية يرفضون التعامل مع القيم سواء فى البحث الإمبيريقى أو النظرية ، ولاسيما علماء النفس التجريبى ، إيماناً منهم بأن دراسة القيم تنأى بهم عن الموضوعية التى يتسم بها العلم ، ولكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة الآن ، وأصبحت القيم تمثل موضوعاً هاماً من الموضوعات التى يهتم علم النفس بدراستها ، كما أجرى علماء النفس حول القيم دراسات سيكولوجية عديدة ، تستهدف الكشف عن علاقة القيم كمتغير بالعديد من المتغيرات الأخرى .

أما فى علم السياسة فنجد أنه كان فى أشكاله التقليدية ، وإلى مدى بعيد يمثل نظاماً معيارياً يحاول فى أغلب الأحيان تحديد مواصفات ما هو مرغوب فيه فى الحياة السياسية . كما يميل إلى التأكيد على أهمية الدراسة العلمية للسلوك السياسى ، مركزاً على الجوانب القيمية المستترة. كما وجه الانتباه إلى القيم التى ترتبط بموضوعات الدراسات السياسية ، وذلك كله بغية استخدام القيم كعوامل تفسيرية فى التحليلات السياسية .

أما فى التاريخ فبقدر اهتمامه بالوصول إلى التعميمات الموضوعية، اهتم أيضاً ـ وبنفس القدر ـ بالكشف عن تأثير القيم على استنتاجات المؤرخ وتحليل القيم كمتغير له دوره فى الأحداث التتابعية التاريخية .

---

(٣٩) G. Duncan Mitchell, A Dictionary of Sociology, First published, Roultedge & Kegan Paul, London, 1968, P. : 218.

أما فى علم الاقتصاد ، فنجد أن علماء الاقتصاد قد تعاملوا كثيراً مع مفهوم القيم بأساليب مختلفة ، فأحياناً يستخدمونها كمرادف للثمن ، وأحياناً أخرى تظهر عند التبادل أو الاختيار والتفضيل وترتيب السلع . كما كان مفهوم القيمة فى الاقتصاد الماركسى يعلى توزيع السلع والخدمات المنتجة فى نظام اقتصادى معين وتحقيق عدالة هذا التوزيع(٤٠) .

كما اهتم علماء الأنثروبولوجيا أيضاً بدراسة القيم ، واستفاد علم الأنثروبولوجيا فى دراساته المختلفة من مفهوم القيم .كما قام العديد من علماء الأنثروبولوجيا بتحليلات مباشرة للقيم .ويتمثل ذلك فى التحليلات التى قام بها كليد كلاكهون K. Kluckhohn (١٩٥١) وكوديل Caudill وسكار Scarr (١٩٦٢) وفلورانس كلاكهون وفرويد ستروتبك Fred Strodtbeck (١٩٦١) وروث بيندكت وألفرد كوبر وموريس أوبلر Morris Opler .

أما فى علم الاجتماع فقد مال نفر كبير من علماء الاجتماع الغربيين لمدة جيل أو نحو ذلك تقريباً إلى تجنب التعامل مع القيم ، وذلك بقصد الوصول إلى مستويات أعلى من الموضوعية والدقة العلمية ، حيث كان ينظر إلى القيم على أنها فى أغلب الأحيان تتسم نوعاً بالذاتية ، كما لم تكن مدرجة ضمن الحقائق الاجتماعية التى تعد صالحة للدراسة السوسيولوجية . ولكن منذ ظهور دراسة وليم توماس وفلوريان زنانيتسكى «الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا» (١٩١٨)، أصبح علماء الاجتماع يستخدمون مفهوم القيم استخداماً متزايداً .وسرعان ما أصبحت القيم تمثل موضوعاً من الموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع ، إلى درجة أنهم صاغوا العديد من النظريات السوسيولوجية حولها ، واعتبروها محدداً هاماً من

(٤٠) Ibid, P. : 218.

محددات السلوك الإنساني، ومفتاح فهم الثقافة الإنسانية . كما أصبح العلماء ينظرون إليها باعتبارها متغيراً هاماً ينبغي تحليله والاستناد إليه في تفسير الواقع الاجتماعي(٤١) .

والحقيقة أن الباحث العلمي عندما يحاول استعراض مدلول القيم ، سوف يجد نفسه أمام معان متعددة ومتباينة سواء على المستوى العلمي أو فيما يتداوله الناس في أحاديثهم . مثلاً يتداول الناس في أحاديثهم ومناقشاتهم اليومية معانٍ متعددة للقيم ، تفصح عن أنهم يستعملونها استعمالاً مطّاطاً كثير المرونة . فالناس يتحدثون عن القيمة بمعنى الفائدة أو المنفعة ، حيث يتحدثون عن قيمة الماء والهواء والغذاء بالنسبة لصحة الإنسان ونموه ، وهم بهذا يقصدون الفائدة المادية التي تعود على جسم المرء من استخدامه لهذه الأشياء . كما يتحدثون عن قيمة الصلاة وحسن معاملة الناس والبر بالفقراء والمساكين، وقيمة المال والإنجاز والاستثمار . كما يستخدمون كلمة قيمة للدلالة على المكانة الاجتماعية للمرء . هذا فضلاً عن هذا الاستعمال المرن لكلمة القيمة لا نخبره عند رجل الشارع فحسب ، بل من الملاحظ أيضاً أن المؤلفات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التي تتناول القيم بالدراسة والتحليل زاخرة هي أيضاً بالمعاني والمدلولات المتباينة لمفهوم القيم . كما أن مفهوم القيمة يستخدم في اللغات المختلفة بمعاني متعددة ، فمثلاً في اللغة الفرنسية تعني كلمة Valeur كلا من القيم والشجاعة ، وفي اللغة الإنجليزية القديمة نجد نفس المعنى الثنائي ، ونجد نفس الشئ أيضاً في اللغة الإيطالية ، كما أن الأصل اللاتيني Valere يعني أن يكون المرء قوياً ومفيداً ، كما يستخدم مفهوم القيمة أيضاً للدلالة

(٤١) David, L. Sills, International Encyclopedia of Social Sciences, Volume 16, Macmillan Company, The First Press, New York, 1968, PP. : 283-286.

على اتجاه نحو الحياة أو نحو قضية عظيمة ، كأن نقول مثلاً أننا نهب أنفسنا من أجل الوطن ، ودائماً ما توضع قيم التضحية من أجل الوطن فى أعلى مراتب سلم القيم(٤٢) .

والقيم عبارة عن تصورات ومفاهيم ديناميكية صريحة أو ضمنية ، تميز الفرد أو الجماعة ، وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً ، وتؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والأساليب والرسائل الخاصة بالفعل . وتتجسد مظاهرها فى اتجاهات الأفراد والجماعات ، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية ، وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى تؤثر فيها وتتأثر بها .

ثانياً : علاقة الإنسان بالبيئة :

يرتبط المجتمع الإنسانى ارتباطاً وثيقاً بعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادلية للمواد الإنتاجية أو الاستهلاكية . وتتميز العلاقة التبادلية الاستهلاكية بأنها ترتكز على جانبين ، الجانب الأول منهما يظهر الإنسان ككائن بيولوجى يرتبط بعناصر البيئة الطبيعية وتمده البيئة الطبيعية بسائر العناصر والظروف الملائمة لاستمراره . ويحصل الإنسان على هذه المستلزمات عن طريق استخدام أعضاء جسمه بدون وسيط خارجى .

أما الجانب الثانى من العلاقة التبادلية فيظهر فيها الإنسان ككائن اجتماعى داخل جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجاته عن طريق العملية الإنتاجية .

---

(٤٢) Frederick, E. lumley, Priciples of Sociology, Second Edition, Mcgraw Hill Company, New York, 1935, P. : 410.

فالمجتمع الإنسانى يقوم بتحديد أهدافه عن فترة زمنية معينة ، ثم يحدد العناصر التقنية التى سوف يستخدمها للحصول على احتياجاته من المواد والقوى الطبيعية اللازمة للقيام بإنتاج السلع والخدمات التى تلزمه لإشباع المباشر لاحتياجاته ، فنرى أن المجتمع الإنسانى يستخدم عناصر البيئة الاصطناعية ليستخلص المواد الأولية وموارد الطاقة ويقوم بتصنيعها وتشكيلها إلى سلع وخدمات تجد طريقها إلى الاستهلاك وفى كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك تنبعث مخلفات يتم إرجاعها إلى البيئة الطبيعية .. ونجد على سبيل المثال استخراج الموارد المعدنية وموارد الطاقة واستخدام الهواء والماء لأغراض الاستهلاك والإنتاج واستغلال الكائنات الحية لإنتاج احتياجات الإنسان[٤٣] .

ومما لاشك فيه أن قاعدة الموارد المتاحة للمجتمع تتجدد وتتغير من فترة زمنية لأخرى ، وتقسم الموارد غالباً إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة (أى أن المخزون منها قابل للنفاذ ومعلوم الكمية) وبالطبع فإن البترول لم يكن ليعتبر مورداً لو لم يتم اختراع آلة الاحتراق الداخلى وكذلك الطاقة النووية ، والطاقة الشمسية ... فتلك الموارد لم تكن ضمن حسابات الموارد لولا التطور التقنى .

- ويقوم الإنسان من خلال علاقته التبادلية – من الناحية الإنتاجية – مع البيئة باستخدام قدراته الطبيعية دون فصلها عن البيئة الطبيعية فى بعض الأحيان ، ومن الأمثلة على قدرات الطبيعة واستفادة الإنسان منها :

- القدرة على تحمل الأوزان والضغوط ، وهى قدرة باطن الأرض على حمل الأوزان الطبيعية أو الاصطناعية .
- القدرة على تدوير عنصر المياه (قدرة الطبيعة وليس الإنسان)[٤٤] .

(٤٣) منى قاسم ، المرجع السابق ، ص : ٤١ .

● القدرة الإنباتية للتربة ، وهى قدرة التربة والغلاف الهوائى المحيط بها على تخليق مواد عضوية عن طريق التمثيل الضوئى وتكرار تلك العملية دون تدخل الإنسان .

– كذلك تتمثل العلاقات التبادلية بين الإنسان والبيئة فى مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وذلك بإلقاء النفايات الصناعية والبشرية فى البيئة على أمل أن تقوم الأنظمة الطبيعية من خلال عملية تدويرها للمواد بالقضاء على هذه المخلفات ومنع أضرارها .

– ومما لاشك فيه أنه يدخل ضمن العلاقات التبادلية بين الإنسان والبيئة تلك الجهود المبذولة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أخطار التلوث. ومما لاشك فيه أن الحفاظ على البيئة الطبيعية من التدهور يرجع إلى المنظومة الاجتماعية بالدرجة الأولى حيث أن هذه المنظومة هى التى تحدد أهداف وقيمة المجتمع مما ينعكس أثره على أداءه مع البيئة الطبيعية[٤٥] .

كما يتفق العديد من الباحثين على أن الظروف المناخية للبيئة لها تأثير مهم على السلوك الإنسانى ، نظراً لما تسببه للإنسان من ضغوط نفسية ومخاطر يمكن أن تؤدى إلى نتائج سلبية على صحته فى بعض الحالات المتطرفة .بل يمكن أن تسبب له أضراراً يصعب التخلص منها . ويمكن لهذه الظروف المناخية أن تؤثر على الإنسان فى مواقع عمله أو دراسته أو فى منزله أثناء الراحة[٤٦] .

(٤٤) منى قاسم ، المرجع السابق ، ص : ٤٢ .

(٤٥) منى قاسم ، المرجع السابق ، ص : ٤٢ .

(٤٦) معتز عبد الله ، إدراك المخاطر والمشكلات البيئية لسكان حى شعبى بمدينة القاهرة الكبرى، بحث إجرائى لتحسين نوعية البيئة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص : ١٥ .

الفصل الثانى

المداخل النظرية في دراسة البيئة

الفصل الثانى

المداخل النظرية فى دراسة البيئة(*)

تناول الباحثون البيئة من مداخل ورؤى نظرية متعددة ، ساعين من وراء ذلك إلى تسليط الضوء على الملامح الاساسية لأزمتها ، ويشير تعدد هذه المداخل إلى غلبة التصور الذى ارساه مؤتمر استكهولم العالمي للبيئة عام ١٩٧٢ ،والمرتبط بالتصور أو المنظورالشامل للبيئة ، أى المنظور متعدد الأبعاد multi dimensional . وتتمثل تلك المنظورات فى الرؤية الإنسانية والرؤية الثقافية الاجتماعية ، ثم الرؤية العمرانية ، ثم الرؤية التشريعية ثم الرؤية السسيولوجية التى قدمها علم اجتماع البيئة.

ونعرض فيما يلى لهذه المداخل على النحو التالى :

أولا : المدخل الإنسانى للبيئة :

تبلور الوعى فى السنوات الأخيرة فيما يتصل بضرورة تناول البيئة تناولا متكاملاً باعتبارها منظومة عناصر وشبكة معقدة ومركبة من مجموعة من المتغيرات المعتمدة فيما بينها والمتفاعلة ، وذلك بعيدا عن نعرات الحتمية والإطلاقية والانحياز لبعد دون آخر . ولقد أخذت تلك النظرة تتبلور على نحو ما بحيث أخذ ينظر إلى أزمة البيئة ومشكلاتها الناشئة عن ظاهرة التلوث على أنها فى الأساس أزمة إنسان وليست أزمة مكان .

ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية ترتبط بالمكون الكلى لسلوك الإنسان وعلاقاته بالمكان وموقفه من عناصره الذى يعد هو أهم هذه العناصر . ولقد

(*) أعد هذا الفصل دكتور أحمد النكلاوى .

أفرز ذلك التوجه اتجاها يؤكد على أن أى محاولة لحل مشكلات البيئة يجب أن تنبع أساسا من معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين الانسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التى تشكل تلك العلاقة وتحددها .

ومن ثم يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان كى نفهم المكان ومن ثم يمكن التدخل فى حماية ووقاية الإنسان ليصبح عنصرا داعما لأدواره فى الانتاج والبناء والإبداع، فهو المتغير المباشر فى تشكيل أزمة المكان ، كما أنه المتعرض الأول لتأثيراتها المدمرة.

ولا غرو أن تعامل الإنسان بطريقة غير لائقة مع ما يحيط به من أشياء يؤدى إلى حدوث خلل واضطراب يؤدى إلى قلب للموازين على سطح الأرض . قال تعالى ﴿ ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون﴾(*). وتعد كلمة الفساد كلمة شاملة تعنى الانحراف والبعد عن القيم الإنسانية والانغماس فى معصية الله ، ففساد البيئة بصوره المتعددة مرجعه الأول أيدى الناس وسلوكياتهم وبنيات أدمغتهم حيث أن كل خلل فى النظام وراءه إنسان .

ومما لا جدال فيه إن إلقاء القاذورات والمخلفات المتنوعة سواء فى البر أو البحر، وفى غير الأماكن المعدة لها ضرب من ضروب الفساد كما أن تعرية الارض من كسائها الأخضر ، وإزالة الغابات ، وعدم إجراء أى نوع من المعالجة للمخلفات الصناعية المختلفة سائلة كانت أم غازية . وترك تلك المخلفات الضارة لتجد طريقها إلى المياه فى الأنهار والبحار . أو انبعاث الغازات السامة فى الهواء يعد انحرافا

(*) سورة الروم ، الآية ٤١ .

سلوكيا أيضا وضربا من ضروب الفساد . كذلك أن عدم اتباع الإحتياطات الامنية فى مراكز الأبحاث وفى مقدمتها مراكز بحوث الإشعاع والهندسة الوراثية ، ومحطات القوى المختلفة وعلى رأسها المحطات النووية يعد نوعا من الإهمال والتسيب وضربا من ضروب الفساد ، الأمر الذى يتنافى مع القيم والمبادئ التى يحث عليها الدين الإسلامى قال تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾(*) .

ولقد أكد علماء الأيكولروجيا جوهرية العنصر البشرى فى نطاق الحياة بما أحدثوه فيها من تأثير وما توصلوا إليه من إبداعات أو آليات لتحقيق السيطرة عليها ، وترتيبا على ذلك فإن وقوع اى تغير أو تبدل فى أى عنصر من عناصر شبكة الحياة يؤدى إلى تبدل العناصر الأخرى والتأثير فيها نتيجة لحالة الاعتماد المتبادلة بين مجمل العناصر[١] .

ثانيا : *المدخل الثقافى - الاجتماعى للبيئة* :

وإذا كان الاستخدام الدارج لمصطلح البيئة ارتبط بالخصائص التى تشكل فيما بينها فى المحل الأول الإطار الفيزيقى الطبيعى بحيث أصبح ينظر اليها باعتبارها تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية ، التى تؤثر بالفعل على الكائن الحى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى أى فترة من تاريخ حياته ، فإنه أعطى اتجاه الحتمية البيئية الفرصة إلى الظهور ، وهو الاتجاه الذى رفضه أنصار الاتجاه الأيكولوجى الثقافى لما يستند إليه من تفسير ميكانيكى لعناصر الإطار الثقافى بالرجوع إلى المتغيرات البيئية الطبيعية وحدها . ومن ثم ظهر مذهب الاحتمالية

(**) سورة البقرة ، الآية ١٩٥ .

(١) Doob, Christophr Bateas, Sociology: Introduction. Holt Rinehart & Winston N. Y., 1984. P 468.

البيئية الذى يذهب إلى أن عناصر البيئة الطبيعية تمارس دورا حتميا - فى التأثير على المكون الثقافى لأنساقهم - ومحدودا بحيث قد يظهر أثره فى موقف ولا يظهر فى موقف آخر.

وبناء على رفض الحتمية أخذ يسيطر فهما جديدا للبيئة باعتبارها ليست شيئا فيزيقيا أو طبيعياً إنما هى مجموعة مدركات ثقافية مترابطة ، ومؤدى ذلك أن مدركات البيئة هى فى الأصل منتج ثقافى يتعين اعمال العقل فى فهمها والاتصال بها .

ومفاد ذلك أن البيئة من وجهة النظر الثقافية هى التى تتألف عناصرها أساسا من المدركات الثقافية ، وبالتالى فهى تمثل الوعاء أو الموجه الأول لأنماط البيئات الأخرى بمفهومها الطبيعى والأيكولوجى التى لا يمكن عزل تفاعلاتها معها وتأثرها بموجهاتها الفكرية والقيمية ومنظومة العلاقات التى تؤلف شبكتها .

ويدعم هذا التصور السابق للبيئة «دافيد كانتر» فى تأكيده على البعد الاجتماعى الثقافى لها ، فهى مجموعة من العناصر أو المتغيرات المؤسسية الاجتماعية والثقافية التى تحدد سلوك الفرد وتشكل فهمه ومواقفه من عناصرها الطبيعية والعمرانية وعلاقاته بها وتفاعله معها ، ويذهب دافيد كانتر فى هذا الصدد إلى أن استجابات الأفراد لعناصر البيئة الطبيعية أقل من حجم ومعدل من استجابتهم للبيئة فى بعدها الاجتماعى والثقافى(٢) .

وعليه فإن الجهد الذى يبذله الإنسان من أجل تحسين بيئته الطبيعية وتنميتها

(٢) Canter Davids, An Introduction to Environmental Psychology."in Canter, David & Stinger, Peter Environmental Interaction Psychological Approaches to our Physical Surrounding. Surrey University Press, London 1975. pp. 77-80.

يهدف فى المقام الأول إلى توفير أسباب بقائه ككائن حى وبالتالى توفير اسباب استدامه واستمرار عناصر تراثه الثقافى الحضارى وتحقيق مستهدفاته التى لا يتسنى إنجازها دون توفير البيئة اللائقة لأنشطته البشرية .

ويعزى دافيد مكانتر صور التهديد المختلفة للطاقات والجهود البشرية إلى عدم تطوير أساليبنا العلمية فى علاقاتنا بالبيئة الطبيعية وإقامة بيئة لائقة حضارياً يتطلع إليها الإنسان بصفته كائنا مدنيا بطبيعته(٣) .

ثالثا : المدخل السكاني العمراني للبيئة :

وترجع طائفة كبيرة من الباحثين مشكلات البيئة وأزمتها المعاصرة إلى قوى اجتماعية اساسا تشكل مجتمعه البيئة بمفهومها البشرى الاجتماعى ويحددونها فى :

١ - الهيكل السكانى بما يتسم به من زيادة هائلة مستمرة يرجع اليها الزيادة المستمرة فى الطلب على الغذاء والطاقة وغيرها من مقومات بقاء هذا الهيكل . وتشير الاحصاءات السكانية الدولية أن عدد سكان العالم الذى يبلغ اليوم ٤,٥ بليون نسمة إلى استمرار تضاعف ضغط العنصر البشرى على موارد البيئة التى لا تنمو بنفس معدل النمو البشرى(٤) .

٢ - أن استمرار هذا النمو يعنى ازدياد عدد فقراء العالم والعجز عن إشباع حاجاتهم الاساسية مما يدفع بهم إلى استغلال بيئاتهم الطبيعية استغلالا فوق العادة Over-exploit ، بل استغلال انفسهم استغلالا فوق العادة أيضا ، وما يزيد الامر سوءا أن الفقراء هم الذين يصبحون ضحية الاقامة فى البيئات الأشد سوءا

(٣) Ibid., pp. 1-2.

(٤) Eitze, D,. Stanley, Social Problems., Allyn & Bancon INC. Boston, 1993. p. 326.

وانحطاطا ، الامر الذى يولد لديهم الرغبة فى تحطيم تلك البيئات واسقاط تدهور اوضاعهم عليها .

ويوضح الجدول التالى تصدر افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا دول العالم الأخرى من حيث ارتفاع معدل النمو السنوى للسكان فيها .

جدول يوضح نسبة حجم السكان الحالى والمتوقع ومعدلات النمو

المنطقة	السكان بالبلايين			معدل النمو السنوى (النسبة المئوية)		
	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٥٠-١٩٨٥	٨٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٢٥
العالم	٤,٨٠	٦,١	٨,٢	١,٩	١,٦	١,٢
أفريقيا	٠,٥٦	٠,٨٧	١,٦٢	٢,٦	٣,١	٢,٥
أمريكا اللاتينية	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٧٨	٢,٦	٢,٠	١,٤
آسيا	٢,٨٢	٣,٥٥	٤,٥٤	٢,١	١,٦	١,٠
أمريكا الشمالية	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٥	١,٢	٠,٨	٠,٦
أوروبا	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٧	٠,٣	٠,١
الاتحاد السوفيتى سابقا	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٣٧	١,٣	٠,٨	٠,٦
الجزر المحيطة	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٤	١,٩	١,٤	٠,٩

* المصدر : دائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . توقعات السانى فى العالم. هيئة الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، ص٢٢٩ .

٣ - تركز أغلب سكان العالم فى المناطق الحضرية حيث لا يستطيع النسق الاقتصادى فيها أن يستوعب أو يقابل بسهولة ما ينشأ عن كثافتهم وأنشطتهم الانتاجية وحياتهم اليومية وحركتهم من مخلفات(٥) .

(٥) Ibid., p. 326.

ويشير الجدول التالى إلى تزايد نسب النمو السكانى بالمناطق الحضرية فى قارات وأقاليم العالم ومنه يتضح دخول القارة الافريقية والأسيوية دائرة النمو السكانى المرتفع بالمناطق الحضرية الامر الذى تبدو فيه ظاهرة التلوث البيئى بالمناطق الحضرية أكثر بروزا وخطورة على مستقبل الحياة داخلها[٦] .

جدول يوضح معدل النمو السكانى بالعالم بالمناطق والأقاليم المختلفة فى المراكز الحضرية

المنطقة	معدل النمو السكانى بالمراكز الحضرية بأقاليم العالم						
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٢٩,٠	٣٣,٩	٣٧,٥	٣٩,٣	٤١,٣	٤٥,٩	٥١,٣
الأقاليم الأكثر نمواً	٥٢,٥	٨٥,٧	٦٤,٧	٦٧,٥	٧٠,٢	٧٤,٩	٧٨,٨
الأقاليم الأكثر تخلفا	١٦,٧	٢١,٩	٢٥,٨	٢٨,٠	٣٠,٣	٣٦,٥	٤٣,٥
أفريقيا	١٤,٥	١٨,٢	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٨,٩	٣٥,٧	٤٢,٥
أمريكا اللاتينية	٤١,٢	٤٩,٥	٥٧,٤	٦١,٢	٦٤,٧	٧٠,٧	٧٥,٢
آسيا	٣٢,٤	٣٢,٥	٤٩,١	٥٢,٧	٥٧,١	٦٧,٧	٨١,٥
أمريكا الشمالية	٦٣,٨	٦٧,١	٧٠,٤	٧٢,٠	٧٣٠,٧	٧٧,٧	٨٠,٨
أوربا	٥٣,٧	٥٦,٤	٦٣,٩	٦٦,٥	٦٨,٨	٧٣,٣	٧٧,١
الاتحاد السوفيتى سابقا	٣٩,٣	٤٨,٨	٥٦,٧	٦٠,٩	٦٤,٨	٧١,٣	٧٦,١

ويلاحظ أن تركز السكان فى المناطق الحضرية سجل أعلى تضاعف فى قارة أفريقيا بالنظر لسائر قارات وشعوب العالم الأخرى . فعلى حين نجده تضاعف فى أفريقيا فى غضون خمسين عاما ، ١٩٥٠ – ٢٠٠٠ ما يقرب من ثلاثة أمثال

(٦) Holdgate- Martin W. & Kassas Mohammed & White, Gibert E. The World Environment 1972 - 1982. A Report by the united Nations Environment Programme, Tycooly International publishing limited, Dublin, 1982. p. 334.

(١٤,٥ – ٤٢,٥) نجده فى أمريكا الشمالية لم يزد بأكثر من ضعف واحد . وإذا قارناه بالتركز الحضرى فى آسيا فسوف نجد أن التركز فى هذه المنطقة من العالم لم يزد عن ضعف واحد أيضا فقط ، ومن ثم فإنه رغم اتجاه التركز السكانى المتزايد فى المدن على صعيد أقاليم العالم كله ، فإن اتجاه التركز السكانى بالمدن فى القارة الافريقية يشكل ثورة بالغة نظرا لما يؤدى إليه ذلك من ازدحام وفوضى حضرية وارتفاع معدلات الكثافة السكانية وعدم قدرة اجهزة الخدمات على ملاحقة الضغط السكانى الهائل عليها وعلى الأرض مما أدى إلى تخلف البيئة الحضرية وتضويبها فى نفس الوقت(٧).

٤ – التوجه المتزايد لدول العالم نحو التنمية واعتمادها المتنامى على التقنية لرفع مستويات المعيشة مما سرع من معدلات التلوث العالمى .

من مجمل العوامل المتقدمة يتضح أن المكون الجوهرى للبيئة وهو مكون بشرى اجتماعي مادى أساساً ، ومن ثم فقد فرض تساؤل رئيسى نفسه على ساحة البحث لأزمة البيئة المتمثلة – على مستوى الاهتمام التقليدى بها – فى التلوث . وينحصر هذا السؤال فى ما هو منشأ التلوث الذى عرف بأنه أى تغير غير مرغوب فى الخواص الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة المحيطة والذى قد يسبب إضراراً لحياة الإنسان أو غيره من الكائنات الأخرى . كما قد يسبب أيضا تلفا فى العمليات الصناعية ، واضطرابا فى الظروف المعيشية بوجه عام وأيضا إتلاف التراث والأصول الثقافية ذات القيمة الثمينة ...إلخ(٨) .

---

(٧) احمد النكلاوى ، علم الاجتماع وقضايا التخلف ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٤ .

(٨) عبد السلام ، على زين العابدين ، وعرفات ، محمد عبد المرضى ، تلوث البيئة ثمن المدينة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤ .

وقد حصرت العوامل المنشأة للتلوث فى :

١ - الاختلال فى التوازن البيئى والنمو السكانى الهائل :

ويقصد بالتوازن البيئى التوازن بين الكائنات ويأتى على قمتها الإنسان بأنشطته المختلفة ومخلفاته وتفاعله مع العناصر الطبيعية المحيطة به والتأثير فيها والتأثر بها ، وتعامله مع غيره من الكائنات الأخرى.

٢ - التصنيع والتمدن والتقنية :

من الثابت انه مع ازياد التقدم الصناعى وتطوره وظهور حركات التمدن والدخول فى عصر التقنية ازدادت الملوثات وتنوعت والتى تصل آثارها إلى الوسط البيئى لتلوثه ، فهناك العديد من الملوثات الغازية والسائلة ونصف الصلبة والصلبة التى تختلف فى طبيعتها فضلا عن مخلفات الطاقة النووية البالغة النفاذ والتأثير على الإنسان .

٣ - التلوث الناشيء عن التداخل بين عدة عوامل :

ويعد هذا العامل من أبرز العوامل المساعدة على التلوث حيث أن نشوء التلوث يرجع إلى عوامل متعددة متداخله ، وتضم هذه العوامل :

أ) الزيادة السريعة فى عدد السكان .

ب) النمو الحضرى والتمدن غيرالمخطط للتجمعات السكانية .

جـ) قيام مدن جديدة ومحلات عمرانية بطريقةعشوائية غير مخططة[٩] .

وتتحدد أهم الاخطار البيئية التى تؤدى اليها عملية النمو الحضرى العشوائى فى:

---

(٩) المصدر السابق ، ص ١٤ - ١٨ .

١ – التركز السكانى العالمى بالمدن واحتقان المحلات البشرية مما يفرز العديد من صور الازمات والمشكلات الصحية والاجتماعية النفسية والانهيارات الأخلاقية الامر الذى نستطيع ان نقرر معه ان انماط الجريمة وصور العنف وحالات الادمان والتفسخ الاسرى ... إلخ احد الافرازات المباشرة للاحتقان الحضرى والتركز السكانى العالمى داخل المكان ، كما انها تعد اليوم احد صور التلوث البيئى الاجتماعى فى نفس الوقت .

٢– النزوح السكانى من الاقاليم والمناطق الزراعية القروية الى المراكز الحضرية الامر الذى تصبح معه الاقاليم الريفية المنتجة اصلامناطق طاردة لسكانها مما يترتب عليه تدهور تربتها وافقارها ومن ثم تخلف عمليات التنمية .

٣ – اشتداد الحضرية داخل المدن وما تفرضه على ساكنيها من مطالب شكلت علاقاتهم وتفاعلاتهم مع المكان ، وحددت فى نفس الوقت سلوكياتهم ونمط استغلالهم لعناصر البيئة المادية الطبيعية المحيطة بهم . وقد ترتب على ذلك ان تحولت المراكز الحضرية إلى مراكز تفريغ الأقاليم الريفية من سكناها وفى نفس الوقت توسعت المراكز عمرانيا على حساب الأرض الزراعية .

٤ – سوء الاستخدام والتوظيف السليم للمكان الامر الذى أدى إلى ظهور اشكال الاختلال فى التوازن بين المناطق داخل المدينة التى تتدهور فى بعضها أوضاع سكانها إلى حد بعيد وتتحسن أو تطيب فى غيرها مما ينشئ حالة الفجوة الحضرية والعزل الاجتماعى اى التجزئة الحضرية بالمكان ، وهى الحالة البالغة الخطورة لما تؤدى إليه من تهديد بين عناصر المكان الاساسية .

يتسنى مماتقدم التأكيد على أن النمو السكانى والتحضر (المكانى ،

الاجتماعى، الثقافى، الاقتصادى ، والتقنى) يعد مدركا محوريا فى بناء الإطار المفهومى للبيئة ، لقد تسبب هذا المتغير فى إحداث اعتداء بالغ على عناصر التنمية الثلاثة الأساسية وهى :

أ) نظم الطبيعة ومواردها .

ب) السكان وأنساقهم ومنظماتهم .

جـ) البيئات المادية التى أنشأها السكان (المراكز العمرانية) إضافة إلى التقنية .

وقد أضحت النتائج المترتبة على ذلك الاعتداء شديدة الجلاء والوضوح . فمنذ ما يقرب من قرنين مضيا من الزمان اخذ التصنيع والنمو الانفجارى للمدن فى نصف الكرة الشمالى طريقه إلى السطوع نتيجة لأسباب عدة يأتى على رأسها استجلاب المواد الخام من نصف الكرة الجنوبى فضلا عن رخص الأيدى العاملة فى المستعمرات التى وظفت فى عملية استخراج المواد الخام وتجهيزها ... إلخ ، ولقد ترتب على ذلك أن أرسى النمو الحضرى الهائل فى الشمال أساس الفقر فى الجنوب حيث لم يشهد الجنوب لفترات طويلة أى تطور فى نظم تنمية تنبع من حاجاته هو . ورغم تسارع معدلات النمو الحضرى اليوم فى البلدان النامية ، فإن مشكلة فقر البيئة وتدنى مستويات المعيشة بها تعد أكبر مشكلاتها وتحدياتها .

ويختلف الوضع فى البلدان المتقدمة ، فرغم المشكلات البيئية التى برزت بالمدن والتوسع الحضرى الذى شهدته خلال عملية التحول الصناعى ، فإنها وضعت لها الحلول فى جوانبها المختلفة . فمن حيث الاهتمام بالصحة العامة وضعت نظماً للإسكان العام وطورت اساليب مد المدن بمصادر المياه الصحية ، كما تم التحكم فى مشكلة النظافة والقمامة والفضلات . كما اخذت مدن تلك البلدان تشهد

فى القرن العشرين نمطا جديدا من المعمار على مستوى عالمى من حيث وظائفه وتخطيطا عمرانيا يضع فى حسبانه وعلى رأس أولوياته الضوء والهواء النقى والخضرة وأسباب الامان . كما شهدت تلك البلدان فى السنوات الاخيرة اهتماما متزيدا بموضوع ادارة الطاقة والمواد الخام بما يمكن من دفع التلوث البيئى إلى الخلف ومحاصرته ، ومن ثم ترسخ فى وجدان وعقل ابناء تلك البلدان المتقدمة مفاهيم وقيم المدن الخضراء الصحية والأكثر إفادة واستغلالا وانتفاعا بمواردها .

ويختلف الموقف في بلدان العالم الاقل حظا من النمو حيث يتنامى فيها الضغط الهائل على مواردها غير القادرة على النمو بل وعلى قدرتها المحدودة من النظم الطبيعية . فلا تلقى البيئة فى المحلات السكانية الا القليل من مستويات الحد الادنى الذى يضمن لها وجودا صحيا . ويأتى على رأس العوامل التى اسهمت فى إنتاج حالة التمزق التى تعانى منها تلك المحلات النمو السكانى السريع غير المسيطر عليه الذى يهدد استمرارها فى الوجود . ومن العوامل الاخرى التى تزيد الموقف تعقيدا فى هذه البلدان فقر وتدنى مواردها الادارية والمالية اللازمة للسيطرة على النمو السكانى الانفجارى وغير الموجه .

وتتجلى أزمة المحلات البشرية الحضرية فى أنماط الاضرار الواقعة عليها المتمثلة فى :

١ - الضرر الواقع علي الطبيعة ومواردها :

من الثابت ، أن التحضر مسئول عن الإضرار بنظم الطبيعة بل واختفاؤها وذلك بفعل :

أ) إنشاء محلات فى مناطق متدنية منهارة .

ب) ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية وازدياد معدلات استنزافها .

جـ) استمرار نمو معدلات الاسراف والهدر والتبديد فى الموارد .

أن التحضر يولد الطلب المتزايد على المواد الخام والغذاء والطاقة من جانب السكان على نحو يفوق قدرة البيئات المحيطة بها أو القريبة منها على إمدادها به . ويترتب على ذلك حدوث نزيف هائل ومستمر لقدرات القرى والأماكن المحيطة بها ، ومن ثم حدوث جدب بها وتلوث بيئتها بفعل عادم الوقود المحترق المنبعث من وسائل النقل التى تحتوى على الآزوت والجازولين ،إلى جانب مخلفات المصانع والمنازل التى يتم حرقها دون اى اعتبار لصحة الانسان أو النبات أو الحيوان أو مجارى مياه الشرب فيفسد الهواء بالغازات الملوثة وترتفع نسبة الإشعاعات الساقطة على التربة فتؤذى وتقتل كل امكانات الحياة وتسهل اندثارها ويفسد مناخها.

٢ - الضرر الواقع على صحة وحياة قاطني المدينة :

من الثابت ان هناك أكثر من عشرة الاف شخص يموتون يوميا غالبيتهم من ابناء الاقطار الفقيرة نتيجة لاصابتهم بأمراض وتعرضهم لحوادث ناتجه عن تدهور وضع محلاتهم السكنية ونقص مصادر مياه الشرب الصحية وتفشى الاوبئة ومسببات الامراض العديدة .

ولا غرو ان الفقراء هم الذين يجنون اكبر قدر من نتائج تلك الظروف والأوضاع الصحية المتردية . هم محرومون من صور الخدمات الاساسية كالمسكن الجيد ومياه الشرب النظيفة ووسائل التخلص من الفضلات والمخلفات وخدمات الصرف الصحى والرعاية الصحية . ان الفقراء أينما سكنوا لا يقيمون الا فى البيئات غير الصحية القريبة من المصانع والطرق السريعة أو بالقرب من مناطق اعدام الفضلات والتخلص منها ... إلخ . ونتيجة للتكدس السكانى والتلاصق السكنى يسهل

انتقال العدوى بسرعة فقد توفى أكثر من ستين مليون نسمة عام ١٩٨٠ بفعل تخلف الظروف الصحية بهذه المناطق وعدم توفر مياه الشرب النظيفة وقد ترافق ذلك مع حالة سوء التغذية حيث كان أكثر الضحايا من الأطفال .

وإذا كانت الحياة بالمدن غير صحية ، فإنه يتعذر اهمال دور الضغط العصبى والامراض التى يسببها الازدحام والضوضاء وندرة اماكن الترفيه والاحساس بعدم الامن نظرا لانتشار الجريمة والاوضاع السكنية الرديئة .

وغير خاف أن من أهم المصادر الجوهر ية لتلك المحن والامراض والوفاة فى هذه البلدان هو تلوث الهواء بفعل وسائل النقل والمواصلات والصناعة داخل المناطق السكنية وحولها واستخدام الوقود الخام مصحوبا بعدم التهوية الكافية وتعد الامراض الصدرية بعد الاسهال اهم أسباب وفيات الاطفال فى هذه البلدان .

٣ - الضرر الناشيء عن سوء وظيفة المحلات :

يتطلب العمل والعيش بالمدينة تدفق موجات مستمرة من مصادر الطاقة كالغذاء والماء والاكسجين والمواد الخام وغيرها مما يتعين نقله اليها . وتتطلب تلك الحركة الدائرة والمستمرة من العمليات قدر كبير من إدارة السيطرة على النتائج التى تسفر عنها تلك الحركة من آثار ضارة بصحة المدينة والوظائف التى تؤديها لسكانيها.

ولا غرو أنه كلما كان عدد سكان المدينة كبيرا كلما ازدادت عمليات ادراك تلك الحركة وعملياتها تعقيدا خاصة وأنها تتأثر بصور الانشطة التى ينخرط فيها السكان ومدى تأثير تلك الانشطة فى الموارد الطبيعية للمكان وإمكاناته . وإذا كانت المحلات البشرية الصغيرة التى تنحصر فيها بعض اشكال المهن التقليدية والعمليات

التجارية البسيطة لا تلقى فيها ادارة تلك الانشطة وحركتها اى مشكلات فى الغالب، فإن البيئات الحضرية الصناعية الحديثة تتطلب من ناحيتها نوعا مختلفا من الإدارة يتطلب قيام تنظيم على درجة عالية من التركيب ونمطا من التقنيات والأساليب الفنية تتواءم معه .

ومن ثم فإنه نظرا للنمو السريع سكانيا - صناعيا - وخدميا للمحلات وتنامى تحضرها فقد تختلف فاعلية البنية التحتية فيها فيزيقا وإداريا واجتماعيا . ولقد كشف ذلك عن نفسه بوضوح فى ظواهر عديدة منها ضعف التيار الكهربائى وازدياد تلوث الهواء وخاصة فى بعض فصول السنة، بل لا يتجاوز عدد سكان المدينة الذين يتوفر لديهم الصرف الصحى عن الثلث فى البلدان النامية ، وأن أقل من ٦٠ ٪ من سكانها تتوفر لهم الرعاية الصحية ، وأن ما يقرب من ٣٠ - ٥٠ ٪ من مخلفات مدن العالم الثالث لا تجمع من قبل مؤسسات خدمية حكومية . كما يعظم الاحتقان فى أوقات الذروة المرورية ويصل إلى حد الشلل واستحالة التحمل ، كما يصبح من المستحيل فى أحيان أخرى ومواقف عديدة القيام بأى استجابة سليمة ومواتية فى حالات الكوارث الطبيعية أو توقعها[١٠] .

ولقد حصر التقرير الاستراتيجى العربى الأسباب التى أدت إلى ظهور المحلات المتدهورة بيئيا (الأحياء العشوائية) فى عدد من المتغيرات المتداخلة تزيد فى وضعيتها سوءاً وتدهوراً وهى :

أ) الزيادة السكانية الكبيرة مع ثبات الرقعة المأهولة بالسكان بالمدينة ، وكذلك ثبات

---

(١٠) Heaton, Tim N., & Lichter T. The Environment and Migration Effects of Mild Climate, Bodiesa of Water and Recreation Development In Sociology and Social Research, Vo. 71, No. 1, October, 1980. pp. 12-15.

عدد الوحدات السكنية مما أدى إلى التوسع العشوائى فى المساحات والفراغات بين المنازل على حساب الشكل المعمارى والمتطلبات اللازمة للسكن الصحى وتحت وطأة الضغط السكانى تتقلص الرقعة الزراعية .

ب) إهمال البعد الاجتماعى فى عملية التنمية حيث أن الهيئات الدولية لم تسهم إسهاما كبيرا فى رفع مستويات المعيشة أو زيادة العمالة فى المناطق الريفية إذ أنها تهتم بالمجالات الاجتماعية بقدر ما ينصب اهتمامها على المجالات الاقتصادية بمعناها الضيق.

جـ) الهجرة الداخلية حيث تشير الأدبيات فى علم الاجتماع الحضرى إلى أن هناك عمليات ايكولوجية مصاحبة للنمو الحضرى بمعناه العمرانى مثل التركز والمركزية والعزلة والتخصص والغزو والتعاقب .

د) غياب القانون الرادع الفعلى وتقاعس تنفيذه من قبل الأجهزة المحلية ، فالعمران هو الإفراز الحضرى الجوهرى الذى يعكس أو يفضح حال المجتمع ومدى ارتقائه ومدى انضباطه المجتمع والتزامه بتطبيق مختلف انواع الضوابط والتشريعات ويعبر عن مدى حضور هيبة الدولة .

هـ) تخلف القوانين والتشريعات الخاصة بالعمران والتهاون فى تنفيذ الاجراءات الرادعة وعدم المتابعة من الاجهزة المختصة مما يعطى المجال للاستثناء والمبررات المختلفة للاستمرار فى المخالفة .

و) عدم اتباع أسلوب التخطيط الشامل وبالتالى عدم وجود الرؤية التخطيطية للنمو العمرانى مع غياب الاجهزة التنفيذية وقصورها فى تنفيذ المشروعات .

ز) عدم وجود الكفاءات الفنية للإدارات التنفيذية فى متابعة التخطيط بالقدر الذى يرفع كفاءة عمليات المتابعة .

ولقد أدت تلك المتغيرات السابقة إلى تصدع الحياة فى تلك البيئات أو المحلات السكانية والسكنية اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا ويتمثل ذلك فى :

أ) الجوانب الاجتماعية والنفسية :

يعانى سكان المناطق العشوائية بوجه عام والأطفال بوجه خاص من أمراض عديدة ولا يرجع ذلك فحسب إلى أثر الفقر فى نقص وعدم توازن الغذاء أو تدنى مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحى الملائم ولكنه يعود أيضا إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة فى هذه المناطق .

ويرتفع معدل الأمية فى هذه المناطق مقارنة بما عداه حيث يوجد معين لا ينضب للأمية يتمثل فى تسرب أغلبية الأطفال من التعليم الابتدائى وعادة ما يكون بغرض الانخراط المبكر فى سوق العمل غير الرسمى مما يحدث بدوره آثارا اجتماعية سلبية ، وتنتشر بين فئات ليست ضئيلة نشاطات وظواهر إجرامية من أبرزها تجارة المخدرات والسطو .

ويتصف سكان هذه المناطق العشوائية بخصائص أجتماعية وثقافية معينة منها القدرية ، إضافة إلى العجز واليأس والاختلاط فى الأدوار العائلية . كذلك يعانى الافراد من التحلل الجنسى وبالتالى يشعرون بالانتماء إلى إطار اجتماعى اقتصادى ثقافى مختلف يوصف بثقافة الفقر ، وبالتالى يعانون من الاغتراب . وليس مرد هذا الاغتراب إلى مجرد افتقاد هؤلاء المهمشين الرغبة للتكيف مع الثقافة العامة ولكنه يعود إلى عجز الدولة عن استيعابهم ودمجهم فى نسيجها الاجتماعى وبالتالى تنظر اليهم فقط على أنهم بؤر لتفريخ الجريمة والتطرف . كما يعانى سكان هذه المناطق من ارتفاع معدل التزاحم داخل الغرفة الواحدة وانخفاض

متوسط دخل الفرد .

ومن الأثار النفسية التى تنتج بسبب تكدس الأسرة الواحدة بأجيالها المختلفة داخل حيز واحد ضيق حدوث توتر نفسي واجتماعى ، يزداد حدة إذا ما كان أحد الزوجين غريبا عن الابناء ، مما يؤدى إلى فقدان الاحساس بالخصوصية والذاتية إذ أن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة ، وتدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى معايشة العديد من المشكلات سواء مع أنفسهم أو مع المجتمع الخارجى وتغرس فى أعماقهم الشعور بالاحباط والعدوانية فى آن واحد.

ب) الجوانب الاقتصادية :

انخفاض متوسط دخل الفرد حيث قد تصل نسبة السكان من ذوى الدخل المنخفض إلى ٧٠٪ من السكان . وتعد هذه المناطق أقل مستوى من ناحية هياكل البنية الأساسية وهو أمر طبيعى لأنها تنشأ عادة فى مناطق لا تتوافر فيها هذه الشبكات ، ومن ثم فإنه نتيجة للعشوائية وعدم مراعاة القواعد التخطيطية يصبح إمدادها بشبكة البنية الأساسية أمرا بالغ الصعوبة ، فضلاً عن عدم توفر وسائل الإنتاج بما يستوعب المعروض من الأيدى العاملة ومزاولة أغلب السكان أنشطة اقتصادية هامشية تدفع السكان إلى البحث عن أعمال قليلة العائد .

ويدفع انخفاض أجر الفرد بهذه المناطق إلى انخفاض الوعى العام لسكانها وسوء الحالة النفسية وسوء التغذية الامر الذى يؤدى إلى إهدار الطاقات الاقتصادية الممثلة فى العنصر البشرى حيث لا يمكن ان يتحول شخص معين من حالة الاستهلاك فقط إلى حالة الاستهلاك والإنتاج إلا بتوافر ظروف بيئية وصحية ومهنية مواتيه وهو ما يفتقد بداخل هذه المناطق .

ويقوم الأفراد فى هذه المناطق بأعمال مشروعة وأخرى غير مشروعة وغير مسجلة على الإطلاق . وقد تكون هذه النشاطات المشروعة محددة الموقع مثل خدم المنازل الدائمين أوغير محددة المواقع مثل العمالة الجائلة أما النشاطات غير المشروعة فتشمل تزييف العملة والاتجار فى المخدرات وصناعة وتهريب الأسلحة والدعارة وغيرها مما يسمى بالقطاع الخفى .

وتعانى الفئات العديدة من المشتغلين بهذه الأنشطة غير الرسمية من الحرمان والتعرض إلى الضغوط اليومية والإنحدار الاجتماعى بسبب المرض أو الشيخوخة أو ملاحقة رجال الأمن للباعة الجائلين ولذلك تتصف مهنهم بالتغير المستمر سعيا للتكيف مع الظروف المتغيرة من أجل الاستمرار اعتمادا على الذات لا سيما فى غياب دور الدولة فى تأمين احتياجاتهم فى حالات المرض والشيخوخة والعجز عن العمل(١١).

ولقد أدت الدعوة إلى ضرورة البدء بالانسان فى هذه المحلات المتدهورة ومحاولة فهم أزمة البيئة وملامحها إلى أن يتحول الاهتمام من التركيز على عناصر البيئة المادية والطبيعية باعتبارها المسئولة عما ال اليه حال الانسان داخلها إلى اتهامه باعتباره المسئول عن الاخلال بها والشروع فى تدميرها ، إذ يضع نفسه خارج إطار أنظمة البيئة ويعتبرها ملكيته الخاصة ، وعليه يستحيل فى ظل هذا الفهم تحديد البيئة المثلى للإنسان طالما أنه لا يفكر إلا فى نفسه وحده(١٢) .

وانطلاقا من هذا التوجه يصبح من العسير تناول أزمة البيئة دون تناول

---

(١١) التقرير العربى ، ١٩٩٥ ، ص – ٤٥٨٢-٤٥٤ .

(١٢) الحمد و رشيد ، صابرنيلى ، ومحمد سعيد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى لثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٤ ، ص ١٤٠ – ١٥٩ .

التصورات المختلفة التى حاولت ان تشخص معالم الأزمة وأساسها وأساليب التعامل معها ، ولا غرو أن إنجاز ذلك يعد بمثابة خطوة منهجية أساسية لتكوين موقف نظرى متكامل لمفهوم أزمة البيئة يحدد الأبعاد الحقيقية المؤلفة لأركانها باعتبارها تجسد أزمة إنسان يرتبط بوضعية مجتمعية بنائية ذات خصائص محددة هى وضعية المجتمعات العربية التى تتسم فى جانب كبير منها بخصائص ومشكلات مجتمعات العالم الثالث .

وما من شك أن تسليط الضوءعلى هذه الأبعاد يمكن من التعرف على أبعاد الخصوصية فى أزمة البيئة فى البلدان العربية من ناحية ، كما يسهل فى نفس الوقت رسالة الفهم الشامل للأطر والمتغيرات التى ولدتها ، والتعرف على مداخل وأساليب دراستها ومكافحة تدهور وضعيتها الناشئة عن التلوث بما يمكن من وضع اجابات – تعين المسئولين على النهوض بها وتخليصها من صور تراكم تخلفها – عن العوامل المسئولة عن تدنى كفاءة وآلية الأساليب المطبقة فى مكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها المدمرة لكيان الإنسان ومستقبل النمو واحتمالاته وطرح البدائل والآليات الأكثر فاعلية وإمكانية وواقعية فى هذا الصدد .

وإذا كان الوقوف على المفاهيم الرئيسية وتحديد مدركاتها باعتبارها مفاهيم صاغها المجتمع لكل من مصطلحى البيئة والأزمة يعد مطلبا ملحا منذ البداية كخطوة منهجية إجرائيه ، فإن هذا المطلب فرض بدوره الوقوف امام أبرز الاتجاهات النظرية التى تناولت أزمة البيئة وحاولت تقديم رؤية نظرية محددة فى فهمها . ولا غرو ان تناول هذه المداخل فضلا عما تفيد به فى التعرف على التراث النظرى فى دائرتها ، فإنها تفيد أيضا فى الكشف عن الخلفيات الفكرية التى حكمت كل تصور ومن ثم أملت فهما محددا لأزمة البيئة ومنهجاً خاصاً فى تناولها ، ولعل

ذلك ما يفسر التضارب وصور الصراع القيمى التى ينخرط فيها المهتمون بشئون البيئة وتنعكس آثارها بالتالى على مجهوداتهم وأساليبهم لحمايتها من أساليب تدهورها وتلوثها .

رابعا : المداخل السسيولوجية للبيئة :

تتناول فيما يلى أبرز الاتجاهات التى جاء بها علم الاجتماع فى تناوله للبيئة

١ - المنظور الاجتماعي :

ويتفرع هذا المنظور إلى :

أ) المدخل الوظيفى :

يرى هذا المنظور ان مشكلات البيئة المعاصرة ما هى الا عرض كامن من الأعراض الناشئة عن ما أدت إليه عمليات التصنيع من حالة سوء الوظيفة Dysfunction فرغم أن أغلب صور التقدم التقنى ساعدت المجتمعات على أداء وظائفها بسهولة وفاعلية ،فقد أفرزت آثاراً جانبية سلبية تعد عرضا من أعراض سوء الوظيفة فى المجتمع بما تساعد عليه من تلوث وتدفع إليه من استنزاف للموارد .

وبناء على ذلك يذهب انصار الاتجاه الوظيفى إلى أن التغيرات الاقتصادية التى ساعدت على إيجاد المجتمع الصناعى أخرجت البيئة من توازنها ومن ثم انبثقت مشكلاتها الداخلية عن اختلال التوازن .

ولقد انقسم الوظيفيون اصحاب المنظور الوظيفى الى فريقين وهم بصدد محاولة الاجابة على كيفية مقابلة ازمة (اختلال التوازن البيئي) أو مشكلات البيئة ففريق ذهب إلى ان الإجابة على هذا التسآول أمرة بسيط وميسور ، فيمكن القضاء على أعراض سوء الوظيفة الناشئة عن الاقتصاد الصناعى عن طريق استخدام أساليب وأدوات أكثر تحكما وفاعلية فى الحد من أعراض التلوث ، ومفاد ذلك ان

الازمة البيئية يمكن ان تنتهى لو أدخلنا بعض التعديلات والتحسينات على الاساليب الحالية المستخدمة فى انتاج الاشياء ، أى أن الأمر لا يتطلب إحداث تعديلات اساسية فى الانساق الصناعية والاجتماعية والاقتصادية القائمة .

ويذهب الفريق الآخر إلى رفض الاتجاه السابق موضحا أن النسق الاقتصادى الصناعى القائم نسق غير مستقر فى طبيعته ، فهو فى الوقت الذى يسعى فيه إلى إحداث الرفاهية الاقتصادية يوظف سائر الطاقات والموارد الفردية لإنجاز هذه الرفاهية ، ومن ثم تصبح سياسة الاصلاحات المحدودة الصغيرة غير كافية أو قادرة على مواجهة مشكلات البيئة . ومن ثم يتعين أن تقع بعض التغيرات والتعديلات الرئيسية فى صلب النسق القيمى الاجتماعى السائد. فقد أضحت كثير من القيم الاساسية التى تحكم انساقنا الاجتماعية قيما معتلة وظيفيا ، فقد حدث فى وقت من الاوقات ان كثيرا من الافكار التى كانت نرى أهمية غزو الطبيعة وأهمية العمل على تراكم وزيادة ثروة الفرد والجهود التى يتعين بذلها قبل غيرها للمحافظة على البقاء. مهددة اليوم للوجود البشرى برمته، خاصة وهى تهمل مايمكن أن يترتب على المدى الطويل من آثار لما يمكن أن يحدثه التكالب الشرس على الثروة من جانب البشر .

ويخلص أنصار هذا الفريق إلى أن النسق الاقتصادى الحديث نسق معتل وظيفيا لأنه يضيع الموارد ويلوث البيئة من أجل إنتاج ما هو أكثر من الضرورى لتحقيق صحة وسعادة الناس ، ولذا فإن حل أزمة البيئة يتطلب إحداث تغييرات كبرى وشاملة فى النسق القيمى وفى نفس الوقت يحتاج إلى اعادة تنظيم المجتمع[١٣].

---

(١٣) Coleman, James & Cressey Danald RE. Social Problems, Harper & Row Publishers N. R., 1984, pp. 578 - 579.

وقد برز التركيز على العلاقة بين أزمة البيئة والنسق الاجتماعى لدى طائفة من الباحثين ، وبخاصة الذين اهتموا ببيان كيف يسهم سوء التنظيم الاجتماعى ، أى سوء الوظيفة – كما تذهب ... الوظيفية – فى بلورة أزمة البيئة فى مختلف ابعادها . فقد أكد كل من تيم ب هيتون ، ودانيل ت . ليشتر أن أزمة البيئة ومشكلاتها لا تتشكل الا فى ظل إطار اجتماعى يتسم بسوء التنظيم ، ويفسرون ذلك أن مشكلات البيئة تنشا نتيجة لتخلف وعجز بعض الاتجاهات والأنماط التصورية القيمية التقليدية فى الاتصال بالبيئة نتيجة لما أحدثه التغير التكنولوجى من آثار على شبكة التنظيم السائد .

وقد اثبت الباحثون ان هناك علاقة سببية بين ما تحدثه البيئة من آثار على التنظيم الاجتماعى تدفع بالافراد الى الهجرة خارج نطاقه ، أى أن نمط السلوك البشرى تعبير عن التفاعل الحادث بين البيئة والإطار الاجتماعى الذى توجد داخله[١٤] .

ب) مدخل الصراع :

ينطلق أنصار منظور الصراع من مصادره مؤداها ان استغلال البيئة هو أحد صور النشاط الذى تمارسه الجماعات المستغلة فى المجتمع ، ويذهبون فى هذا المجال إلى أن الدولة الرأسمالية الصناعية الكبرى نظرا لاستنادها إلى أنساق اقتصادية وسياسية تساعد الاثرياء وذوى القوة والنفوذ وتمكنهم من استغلال الفقراء والضعفاء ، فإن هذا الاتجاه الاستغلالى أو ممارسة الاستغلال يمتد إلى البيئة كذلك ، حيث تستغل قوتها لتسلب الامم الفقيرة ثرواتها وتحرمها من مواردها الطبيعية التى

---

(١٤) op. cit. pp. 68-69.

يصعب عليها تعويضها ، ويساعد ذلك الامر - بطبيعة الحال - الدول الغنية كى تزداد غنى والدول الفقيرة كى تزداد فقرا . حيث تجد هذه الأخيرة - عند محاولاتها اللحاق بحركة التصنيع - أن مداخها من المواد الأولية استنفذتها الدول الغنية ولم يعد فى مقدورها تحقيق أى تنمية .

ويرى منظور الصراع ان ندره الموارد كثيراً ما تستخدم لتبرير ما كان يجب ألا يحدث منذ فترة بعيدة ، ومن ثم يتعين إيجاد نظام اقتصادى سياسى عالمي يقوم على المساواة واحترام كرامة كل البشر، ومن ثم تستعيد قيم الحياة البشرية اهميتها بدلا من قيم الموارد والعناصر الطبيعية ، وحتى يتسنى وقف صور الاستغلال وتدهور بيئتنا الطبيعية ، يتعين ان تأتي رفاهية الانسان فى المركز الأول من الاهتمام ثم هدف الربح بعد ذلك لا العكس ، فقد أسهم التوجه المادى الذى يقوم على مبدأ المنافسة الذى ارتبطت به عديد من المنجزات الاقتصادية . فى تدهور قيمة الإنسان ، وبخاصة عندما قيست قيمته ،وأهميته بمقدار ما يمتلكه من ثروة وجاه .

ويخلص أنصار نظرية الصراع إلى أنه طالما استمر توجه النسق الاقتصادى التنافسى هو الذى يحكم ساحة العلاقة بين الإنسان والبيئة ، فإنه من المتوقع ان تستمر ممارساتنا الوحشية ليس فقط تجاه البيئة بل قبل أنفسنا أيضا[١٥] .

٢ - المنظور النفسي الاجتماعي :

تعد الاتجاهات المكتسبة أو المتعلمة - تبعا للمنظور النفسى والاجتماعى - والقيم الايديوولجيات حجر الأساس فى أزمة البيئة ، وقد ميز علماء النفس بين ثلاث

(١٥) Coleman, James & Others. op. cit. pp. 579-580.

اتجاهات تقود بشكل مباشر إلى مشكلات البيئة .

الأول : الاتجاه الكمى الاستغلالى الذى يزن البيئة فى ضوء احصاءات أو كم الإنتاج وأطنانه إلى آخر ذلك وليس فى ضوء مدى اسهامها فى المحافظة على حياة وصحة البشر وسلامة عقولهم .

الثانى : اتجاه يستند إلى الشراهه والاستهلاك والفردية ، وهى عناصر ينجم عنها بالضرورة استغلال البيئة واستنزافها .

الثالث : اتجاه يطلق عليه الحضرية Urbanism وهى الحالة التى يزادد فيها انفصال البشر عن عالم الطبيعة ، ومن ثم يجعل التوجه نحو الحضرية الافراد غرباء داخل اطاراتهم الايكولوجية وعناصرها الأولية .

ويرى علماء النفس الاجتماعى ان تنمية الفاعلية على مواجهة مشكلات البيئة يفرض عدم تبنى واكتساب تلك الاتجاهات على مدى جيل كامل على الإقل بحيث تحل محلها اتجاهات اخرى تدعو إلى ضرورة النظر إلى الطبيعة – كما كان يفعل الإنسان الأول – باحترام وخشوع وأن يترسب الإيمان بأن البشر ما هم الا أجزاء صغيرة لا يتسنى لها الاستمرار دون الاعتماد على الطبيعة ، وأن نمط الحياة الذى يسعى إلى تحقيق التوازن والانسجام مع الطبيعة أفضل وأحب من ذلك الذى يسعى إلى مجرد غزوها ومحاربتها [(١٦)] .

تعقيب علي المدخل السسيولوجي

ونظرة على الاتجاهات المتقدمة يتسنى القول أنها التفت حول قضية واحدة كبرى هى أزمة البيئة . ويدور محور هذه الازمة حول الانسان باعتباره العنصر

---

(١٦) Ibid, p. 58.

الأول المنتج لإشكاليتها المتعددة .، كما انه العنصر الأول كذلك المستهدف لتأثيراتها وما يشكله من تكوينات وينجزه من اهداف وتطلعات ، بيد ان تلك الاتجاهات ان التقت حول أزمة البيئة ، فإنها التقت ايضا حول مستويين من مستويات البيئة : الأول البيئة الظاهرة التى يتجلى فى إطارها - كمدركات - أعراض الأزمة ،مشخصة ومجسده وهى البيئة الطبيعية ، الثانية البيئة غير الظاهرة التى تعمل بمثابة المتغيرات الكامنة التى تفعل فعلها فى إنتاج سائر الأعراض الظاهرة وهى البيئة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى ومنظومة علاقاته وقيمه وموجهاته السلوكية.

ولقد التقت الاتجاهات جميعها حول ان هذا المستوى الثانى هو الذى يتعين ان يخضع للتحليل والاهتمام طالما كان الانسان هو محور أزمة البيئة - كما أسلفنا فيما تقدم - وطالما كان هذا الانسان من ناحية اخرى هو المنتج للتنظيم الاجتماعى الخاضع لضغط وجبر ما أسهم فى خلقه من ظواهر وترابطات كما ذهب اميل دوركايم فى مؤلفه الشهير (قواعد المنهج فى علم الاجتماع) .

ويمكن ان نلمح أثر هذا الالتقاء حول حتمية التركيز على مستوى البيئة الاجتماعية - باعتبارها مدركا مفهوميا رئيسيا فى إزمة البيئة فى علاقاتها بالإنسان إذا ما اقترينا من المتغيرات الرئيسية التى أرجع اليها كل توجه نظرى ، أو ربط بينها وبين جوهر الازمة فى البيئة ، فنجد ان الوظيفية دارت حول اعتبار ازمة البيئة عرض من أعراض الاختلال الوظيفى الذى يصيب التنظيم الاجتماعى من جراء موجه التكالب وراء المزيد من النمو الصناعى الاقتصادى والمزيد من الثراء والربح . وهما الامران اللذان اعطيا الفرصة لمن يمتلك تكنولوجيا التقدم الصناعى وأسباب الثراء ألا يفكر فى رفاهية غيره وألا تقوده قيم إلا تلك التى يرى نفسه من

خلالها أنه صاحب الأرض يصنع فيها ما يشاء ، وصاحب القدرة على صياغة القوانين والتشريعات واللوائح التى تحقق اهدافه فى السيطرة والربح فى المقام الأول. القضية هنا إذن قضية نسق قيمى يفرز اسباب الازمة ويجعل التنظيم الاجتماعى فى حالة من سوء الوظيفية .

ولقد دارت نظرية الصراع – من ناحيتها – حول وجود منظومة علاقات مستغلة وغير متكافئة بين من يملك الثروة ومن لايملك الا بيع قوته ، أى بين من يملك أسباب الاستغلال ومن لا يملك الا الوقوع تحت قهر الاستغلال ، فى ظل هذه الوضعية الاستغلالية غير المتكافئة يصبح من المستحيل انجاز انعتاق من اغلالها دون قيام نسق اجتماعى اقتصادى عالمى يستند إلى فكرة المساواة واحترام كرامة البشر والسعى إلى إنقاذ وضعياتهم البيئية المنهارة ، وهنا تكون القضية لدى أنصار هذا المدخل قضية منظومة العلاقات التى تفرز أسباب الأزمة ومن ثم يصعد أسباب الصراع من أجل المساواة وممارسة الحق المتكافئ فى الشعور بالكيان والقيمة كبشر بحيث تخاطب البيئة وتوظف لخدمة سائر البشر لا من يملكون فقط أسباب السيطرة والثراء .

ويقدم المنظور الاجتماعى بعداً ثالثًا فى صنع أزمة البيئة ألا وهو سيطرة بعض التصورات والاتجاهات التى تشجع على مزيد من الابتزاز للبيئة من جانب الإنسان وعلى اغترابه وبعده عنها لايهمه فى هذه الحالة إلى من تتجه باثارها أو ما مصدر توجهها فى ذلك ، ومن ثم يجب الامساك باتجاهات إيجابية تدفع إلى احترامها وتقديسها وصيانتها ورفض الاتجاهات السلبية اللامبالية أو غير المكترثة بأوضاعها . ومن ثم تصبح القضية قضية اتجاهات غير واقعية سلبية غزتها لدى الفرد مراحل تاريخية من الخبرة حطمت فى داخله معنى العلاقة المعتدلة المتوازنة

التى يجب ان ينسجها بينه وبين بيئته باعتباره احد عناصرها وليس كلها على الإطلاق .

خامسا : المدخل التشريعي (موقف الدولة) :

يفرض المدرك الأخير فى الإطار المفهومى للبيئة وأزمتها التساؤل حول ما هى مستوياتها فى ضوء المدركات السابقة التى أسهمت فى تدهور ونضوب عناصرالحيوية فى بيئتها الطبيعية والعمرانية، وما علاقة الدولة بأزمة تلك البيئة إذا سلمنا أن الدولة تعيد صياغة اتجاهات وقيم وتصورات مجموعة أفرادها فى تشكيل أيديولوجيتها وسياستها تجاه البيئة ، و إلى أى مدى تغدو الدولة مسئولة عن أزمة البيئة .

ويقتضى تناول هذا البعد تحديد تصورنا للدولة فى علاقاتها بهذه القضية ويمكن ان نميز بين مستويات ثلاثة بيئية متصلة ومتفاعلة بحكم منطق وطبيعة الوقائع الاجتماعية التى هى من نفس نوعها وهى :

١- مستوى البيئة المحلية (البادية ، القرية ، المدينة) .
٢ - مستوى البيئة المجتمعية الكلية (المجتمع أو الدولة) .
٣ - مستوى البيئة العالمية (النسق المجتمعى الدولى وما يحكمه من علاقات وتوجهات إيديولوجية ومصالح محددة) .

وما يهمنا فى تناول هذه المستويات من وجهة النظر التحليلية الكلية ، هو طبيعة العلاقات المنسوجة بين هذه المستويات الثلاثة باعتبارها عناصر فى كل متكامل يشكل الوجود أو الكون الاجتماعى البشرى ، وما إذا كانت هذه العلاقات متكافئة ام غير متكافئة ، وفى أى اتجاه تنموى تسير وما هى طبيعة المكون الفكرى

والقيمى والاتجاهات والأفكار الحكامة للعلاقات بين تلك المستويات .

وغير خاف إذا كان التصور العام لوجود شبكة محدودة من العلاقات بين مستويات البيئات وتشكيلاتها الثلاثة السابقة مؤداه ان ضرورة وظيفية هى التى تحكم شبكة العلاقات بينها ومن ثم فهى تشكل نسقا وظيفيا متكاملا ، فإن ما لا يجب ان يغفله الباحث انه إذا كان ذلك النسق المتكامل يستند إلى شبكة من المعايير والقيم والتوجهات التى يفرزها بالطبيعة كل مستوى يعبر أولا عن شخصة ويحدد ثانيا فهمه وعلاقاته بغيره من الاشياء ، فإن هذه المعايير تجسد فى واقع الامر شبكة مصالح واهتمامات ترجمها الانسان فى صور معايير وقيم حافظة لمصالحه ورغباته . وطالما كان الأمر كذلك فان التصور الوظيفى المتكامل يفقد رونقه فى هذه الحالة ، إذا أغفل واقع الصراع الذى تفرزه شبكة قيم المصالح والاهتمامات التى هى فى أغلب الاحوال متناقضة متباينة . والمنطق البسيط الذى يفرض ذلك تباين وتنوع البيئات الثقافية ذاتها بين مستوى خاص ومستوى عام ثم طبيعة وحكم منطق التغير والديناميه التاريخية التى تفرض وجودها وإرادتها . .

وهكذا تتحدد طبيعة العلاقات بين مستويات البيئة بما يحكم كلا منها من تصورات عن الاخرى . وكما هو عالم الافراد تكون السيطرة دائما لمالك أسباب السيطرة والقوة . إن من يقرر طابع العلاقة واتجاهاتها بين مستويات البيئات الثلاثة هو من يمتلك اسباب القوة ، وهنا نتوقع ان يكون طابع العلاقات غير متكافئة ومن ثم يكون احتمال الصراع والتصادم أقرب من احتمال التماسك الذى يفرض هذا الأخير فرضاً على النحو الذى يحقق مصلحة الطرف القوى (المهيمن) ، وفى ظل تلك الاحتمالية (الحتمية) يكون سلوك كل مستوى فى مقابل الاخر سلوكا استغلاليا استنزافيا مما يعيق تنمية الآخر ومن ثم يعمل على تراكم تخلف الكل .

ولقد ذهب بعض الباحثين إلى أن وضعية بيئة من البيئات تتوقف على ضرب الصراع القيمى الذى يوجد داخلها ويتمثل فى موقف الاختيار بين البدائل التى يتعين اتخاذها لمواجهة أزمة البيئة : الاستمرار فى التوجه نحو استمرار عمليات النمو الراهنة وبين الحد من معدلها للمحافظة على نوعية لائقة من الحياة . وعليه فإن التصورات التقليدية المحددة لقيم ومعانى الاشياء هى التى تصنع أزمة البيئة فى المحل الأول(١٧) .

البيئة والدفاع :

واستناداً إلى ما تقدم يتعين ان يتعدل التصور لمصادر مشكلات البيئة بالمفهوم الذى طرح لها – ويتحول للارتباط بالدماغ الإنسانى ونمط تصوراته وموجهاته وطبيعة مستهدفاته . ومعنى ذلك أن مشكلات البيئة ليست فى الاساس هى مشكلات الهواء والماء والتربة إنما هى مشكلات مبعثها الانسان وتوجهاته وتصوراته التى ينسجها للكون ولبنى جنسه الذى يسكن هذا الكون . كما إن من يسيطر على الأرض ويحدد حقولها وما فى جوفها هو الانسان . وعليه يمكن تقرير أن مشكلات البيئة قابعة أساسا بداخله هو الذى يكفيها ويجعل منها مشكلة تبعا لتصوره ، ثم يصدرها إلى خارجه ليرى الواقع من خلالها ، ويمكن ان يتحدد تصورنا لأبعاد مشكلة البيئة بمستوياتها المتقدمة فى :

أولا : لا تتكون أزمة البيئة من خلال عناصرها المادية أو الطبيعية ،إنمامن خلال عقل الانسان (المسيطر) وثقافته وتصوراته وأنساقه . فمن الثابت انه هو الذى

---

(١٧) Horton, paul & Leslie,m Gerald, The Sociology OF Social Problems. Prentice- Hall Inc. p. 584.

يضفى المعانى على الأشياء ويحملها قناعاته وهمومه ، ومن ثم يظل بعد ومعنى أزمة البيئة أمراً نسبيًا تحدده اهتمامات الانسان وتفضيلاته ، الامر الذى جعل ازمة البيئة مصدرا للشقاق والصراع اللذين يعكسان فى واقع الامر حقيقة الانتماءات وافقها ومستواها[١٨] .

ثانيا : تنوع اشكال أزمة البيئة بتنوع مستويات وأشكال البيئة . فكل منها له مشكلاته النوعية التى تشخصه . بيد أنه وبحكم التفاعل الحتمى بين مستويات وأشكال البيئة الاجتماعية ، يتعين ان نبحث عن جذور مشكلات مستوى من المستويات داخل المكون الاجتماعى الثقافى للمستويات الاخرى، فليست أسباب المشكلات الحيوية لمدينة القاهرة على سبيل المثال – كبيئة حضرية – كامنة بالضرورة داخل حدود المدينة ذاتها بل قد تكو ن أسبابها الفعلية كامنة – على سبيل المثال – فى نضوب وفقر البيئة فى صعيد مصر ، وسقوط هذا الصعيد لمراحل طويلة من خريطة الاهتمام الحضرى بانسانها كان دافعا إلى النزوح إلى العاصمة حيث البريق والأمل فى الإنقاذ، والعكس يمكن ان يكون صحيحًا حيث لا تكمن مشكلات القرية وتخلفها فى باطن ارضها أو طبقات أجوائها أو نوع أو سلالة الكائنات داخلها ، بقدر ما تكمن داخل مكاتب المسئولين عن النهوض بها سواء على المستوى المحلى أو المستوى الاقليمى، بل لا نبالغ اذا ذهبنا بالقول انها تكمن فى الراسب الثقافى الذى جعل مفهوم التخلف والدونية هو المفهوم الحاكم لتصورات الانسان ساكن المدينة عن زميله ساكن القرية ... وهكذا.

وتفرض تعددية مستويات البيئة وتعددية انماط مشكلاتها مدخلا خاصا لها فى المعالجة الامر الذى يجعل من الصعوبة بمكان تصور وجود مدخلا واحدا يمكن

(١٨) David Center op. cit, p. 142.

أن يكون انجع من غيره فى فهمها . ومن ابرز المداخل فى هذا الصدد :

أ) **المدخل التفاعلى** : يذهب هذا المدخل إلى ان مشكلات البيئة على المستوى القطاعى المحدود يصعب استيعابها وفهم الياتها (ميكانيزماتها) ثم قد تكون مشكلة البيئة وأزمتها الفعلية تتمثل فى عدم ادراك الدارسين والمسئولين لهذا البعد التفاعلى وما يشير إليه من مضمون معين من حيث تمكينه من الرؤية الشاملة اوالموضوعية للعوامل الفعلية لا الظاهرة أو السطحية التى قاد الاستناد اليها إلى اغتراب أو انفصال كثير من الحلول والسياسات عن الواقع والمكون الحقيقى لأزمة البيئة(١٩) .

ب) **المدخل التعددى** : يؤكد هذا المدخل على ضرورة تناول القضايا من مداخل عدة توظف فيها كل الابعاد السيكولوجية والسياسية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية .

يتضح من بناء المدخلين المتقدمين ضرورة الجمع بينهما فى محاولة فهم وتحليل أبعاد أزمة البيئة ومضموناتها السياسية الحضارية والاجتماعية . ولقد احتل المستوى الأول من الأشكال البنائية الاجتماعية للبيئة (القرية و المدينة) اهتماما بارزاً فى نطاق التراث الذى تناول تاريخ الحضارات وأوضاع ومشكلات الأشكال المورفولوجية التى كونها الانسان وقدم من خلالها سجل ابداعه وسجل تجاوزاته فى نفس الوقت . بيد أن المتتبع للتراث الذى حاول ان يقارن بين هذين المستويين القرية – المدينة ، يستطيع ان يتوصل إلى أن هناك توجها فكريا خاطئا حكم عملية المقارنة منذ البداية ، والتى أعلت من البيئة الحضرية واعتبرتها صانعة الحضارة

---

(١٩) Daivd, Cneter. op. cit., p. 9.

ومهدها ومسرحها ، وربطت بين البيئة القروية وبين صور التخلف جميعها ، كما سبق ان أوضحنا ، ومن ثم زيف الوعي في علاقته بالبيئات الريفية وتسرب آثار هذا الزيف إلى إنسانه – الذى لاحول له ولاقوة – فأخذ يتعامل مع إنسان المدينة وبيئته يحده الإحساس بالدونية وحتمية التبعية وهو المفهوم الذى بثه المستعمر فى نفوس الشعوب الزراعية عموما التى استعمرها ورسب فيها ان تغيير اوضاعها وتحديثهالن يتم الا بمحاكاة النموذج الغربى الاقتصادى والسياسى والثقافى ... إلخ أى حتمية الارتباط به وبمنظومة قيمة وتوجهاته وعلاقاته .

وتتحدد علاقاته بأزمة البيئة من خلال عدة أمور هى :

أ) مدى استيعاب الدولة (الجهاز التشريعى والتنفيذى) وإيمانها بأن أزمة البيئة ذات طرفين أو متغيرين أو قطبين أساسيين : الأول ما حكم الإطار البيئى المحلى والقومى من تراث ومنظومة محددة من العلاقات وأبنية للسلطة شكلت الموقف من البيئة ومدى الاهتمام بتوفير نوعية الحياة اللائقة والضرورية لبقاء الانسان ، والثانى ما يحكم النسق العام من توجهات عالمية وما يرتبط به من منظومة علاقات واهتمامات تحدد له القضايا التى يتعين الانشغال بها دون الاخرى، ولقد كان رد الفعل الأول للتبعية لمنظومة العلاقات والاهتمامات الدولية ان انشغلت دول العالم الثالث – أو فرضت عليها – بقضايا بعدت عن مسرحها كيفية السعى لتخفيف وطأة أزمات البيئة المباشرة (المدينة والقرية) على إنسانها الذى يحتاج إلى لقمة العيش الكريمة التى تمكنه من الإمساك بالبندقية للدفاع عنها فبسنبلة القمح تتقدم الشعوب وتطمئن على حدودها لا بالبندقية وحدها .

ب) مدى انفعال الدولة واستيعابها لمدى خطورة ما تمثله أزمة البيئة من

انعكاسات ذات تأثير بالغ ليس على الاهتمام الحاضر أو المباشر للإنسالن إنما ، وهو الاهم على تحول اهتماماته للعمل على إحداث تغيير جذرى فى منظومة البناء الاجتماعى القائم وموجهاته السياسية والاقتصادية ... إلخ .

جـ) مبلغ استيعاب الدولة لمفهوم البيئة على أنها الإنسان ككائن حى يرتبط عطاؤه بمبلغ النظراة الحضارية الموجهة لعلاقة الدولة بالبيئة ولكيان الانسان ووجوده ونظرت إليه من كل ابعاده فى لحظة واحدة .، ويعنى هذا أن الدولة عندما تتعامل مع أزمة البيئة من المنظور الانسانى الشامل فهى تتعامل مع الانسان باعتباره مضمونا تأتلف بداخله العناصر التى تصنع منه الانسان والمفكر والمبدع الصانع للحضارة .

ومؤدى المحاور السابقة التى تحدد علاقة الدولة بأزمة البيئة ، أن إهمال الرؤية الإنسانية للبيئة وتدنى الشعور بالمسئولية الاخلاقية تجاهها من شأنها ان جعل علاقة الدولة بالبيئة علاقة بالغة الصناعية والتجريد والمادية ، أى علاقة اغترابية ، وعليه يتسنى القول أن أزمة علاقة الدولة بالبيئة (الإنسان) هى أزمة مسافة وفجوة بين الدول وبين المضمون أو البعد الجوهرى للإنسان باعتباره طاقة خلاقه .

ويدفعنا تحديدنا لمضو ن أو جوهر الانسان إلى البحث عن مكونات أو بناءالدولة وتتمثل فى هذا الإطار فيما يلى :

أ) الدولة أيديولوجية :

من الثابت ان الايديولوجية مجموعة مثل وأفكار وأهداف ترى فيها الدولة فلسفتها ومعتقدها ، وتستنبط الدولة عناصر ايديولوجيتها وجوهرها من حركة مجتمعها وانجازاته ومن خلال طبيعة بنائه وأزماته ومشكلاته التى يواجهها وكذا

من خلال عناصر ثقافته وخبرة حضارته ودرسه التاريخى ... إلخ .

وما يتعين البحث فيه فى هذا المجال هو مدى حضور أزمة البيئة باعتبارها إفرازاً للهيكل الكلى لمستوياتها البيئية المختلفة ، كما وضح من قبل ، فى فكر الدولة وفلسفتها وبرامجها وترتيبها لديها من حيث الأولويات ، وطبيعة القوى التى تفرض أو تحدد هذا الترتيب ، فقد يقودنا التحليل المكثف والدقيق لاهتمامات التوجه الايديولوجى للدولة ان مستوى واحداً أو جانبًا منه فقط هو الذى يشكل اهتمامها كمستوى البيئة العالمية وقضاياها فى الوقت الذى يكاد يجمع عليه الرأى العام أن أسباب القوة والاحترام لا تكتسب بداية الا من قوة الداخل ونمائه وتماسكه واستقراره .

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى البيئة الداخلية (القرية والمدينة) تستأثر البيئة الحضرية (المدينة) بالاهتمام الأول من قبل الدولة لأنها مقر الحكم والإدارة وموطن تركز أو وجود المسئولين وأنها واجهة الدولة التى يتعين الاهتمام بها ولو اقتصر الامر على الميادين والطرق الاساسية التى من المتوقع ان تكون طريق المسئولين ، حتى ان الاهتمام بالطريق أو تجميل الميادين يرتبط بنزوح المسئول من منطقة إلى منطقة أو بمجرد مناسبة من المناسبات ، والامثلة على ذلك عديدة فى دول العالم الثالث أو دول الرؤساء وأنظمتهم التى يعتمدون عليها ويثقون فى ولائهم لهم بمعنى أدق . وغير خاف ان هذه العملية تجرى على حساب القرية (إنسان القرية) التى يتراكم لديها الاحساس بعدم المساواة والتخلف والضعف .

ب) الدولة خطة تنمية :

تبنى خطة التنمية من فلسفة موجهة لعملية التغيير المقصودة أو المرادة من

هذه الخطة ، ومن مجموعة برامج وسياسات عمل فضلا عن حجم الإمكانات التشريعية والبشرية المادية والفنية المتاحة لها . وإذا كانت الفلسفة هى التى تقرر الغايات والاهداف التى تتطلع اليها الخطة ، فإن التساؤل الحيوى هو من الذى يقرر هذه الفلسفة ؟ أو ما طبيعة توجهه الايديولوجى والشرائح التى يمثلها ؟ أى ما هى اهتماماته وانتماءاته ؟ وهل هذه الفلسفة مصنوعة يرى من خلالها واضعها ذاته وانتماءاته وتفضيلاته ام هى إفراز مشاركة شعبية حقيقية . ليست صورية – فاعلة.

وتختلف علاقة الدولة بالبيئة تبعا لضرب توجه الفلسفة أو نمطها بطبيعة الحال، ولما كانت الفلسفة تجسيدا لمثل عليا فإن هذه المثل يتعين أن يكون قوامها قيمة إنسانية كبرى كالحرية والعدالة ورخاء البشر . وغير خاف أنه كلما خف وزن هذه القيم فى خطط تنمية الشعوب ، كلما ازدادت الفجوة بين الدولة والبيئة وكلما برزت على السطح أزمتها وهكذا ..

وتتأثر البرامج والسياسات بدورها بالتوجه الذى يقود فلسفة التنمية وطبيعتها وعليه يمكن ان تكون البرامج هى لسان الحاجة الفعلية التى ينطق بها الواقع القائم فى بيئة من البيئات ، وقد تنفصل عنها متعالية على الحاجات الفعلية الأكثر إلحاحاً فى البيئة ولا تنجز اهتمامات صفوة معينة أو خدمة أهداف بعينها .

وغير خاف أن تجسدات تلك البرامج غير القادرة على تلبية الحاجات الفعلية والأكثر إلحاحاً تتحول إلى رموز تتحدى مشاعر الشرائح المختلفة وتثير لديها من السخط ما يجعله يتحول الى سلوك محط للإطار الذى يوجد داخله مهما كانت عناصره ، ومثال ذلك ما قيمه مدرسة فى نظر التلميذ والمعلم لا تحقق أهداف العملية التربوية بمضمونها الشامل ، وما قيمة حديقة لا تعطى فرصة الاستمتاع

الواجبة لكل الناس ، وما قيمة مركبة نقل مزدحمة يفقد مستخدمها ادميته داخلها؟ وما قيمة الانبهار الحضارى والعمرانى بدار الاوبرا أو الفنادق الكبرى والأغلبية الكادحة لا تقوى على تذكرتها ولا تملك الشجاعة على الاقتراب منها أو تتصور دخولها ... إلخ؟.

وتمثل الامكانات ركنًا هامًا آخر فى التأثير على علاقة الدولة (كخطة تنمية) بأزمة البيئة (الإنسان) . وعناصر الإمكانات وأن كانت اغلبها مادية وتقنية وهى موضوع لا يمكن تجاهله ، فإن الإنسان أو الطاقة البشرية يعد أهمها من وجهة نظر المنظور الانسانى . فقد تردد كثيرا ان التنمية بالإنسان وللإنسان والسؤال الذى يفرض نفسه ويحتاج إلى إجابة هو إذا كانت التنمية بالإنسان فمن هو هذا الإنسان ؟ هو أما المخطط والمقرر ، وأما من تقع عليه مسئولية تنفيذ الخطة والقرار . والقول فى هذه الحالة انهما معا يؤلفان شق التنمية بالإنسان لكن ما دور التكنوقراطية فى هذا المجال ... هل تسمح للإنسان المواطن ان يشارك فعلا لا صوريا أو تمثيليا فى صنع خطة التنمية ؟ هل انبثقت تلك الخطة تدريجيا من القواعد الشعبية حتى بلغت مكتب كبار التكنوقراطيين تقدم تصورا شعبيا واقعياً متكاملاً عليهم مهمة وضع اللمسات العملية الأخيرة لها وجعلها قابلة للتنفيذ ، إذ هى فى هذه الحالة لسان حال الواقع البيئى الحى للجماهير ، أن الخطة تصور منحوت من عقل التكنوقراطيين القابعيين فى أبراجهم العاجية ، يشكلون للواقع صورة من وحى تصوراتهم واهتماماتهم وانتماءاتهم وتحيزاتهم ؟ سؤال تمثل الأجابة عليه احراجا لموقف التنمية من البيئة أو علاقة الدولة بأزمة البيئة فى الواقع .

أما عن الشق الثانى للعبارة السابقة وهو التنمية للإنسان والسؤال أى إنسان ؟ إنسان الأغلبية أم إنسان الصفوة ؟ إنسان المراكز الحضرية الرئيسية والعاصمية أم

إنسان القرى والنجوع الذى نناشده ان يعطى ظهره للترعة فى الوقت الذى لم يتوفر للأغلبية الساحقة منها بديلا غيرها / ... إنسان الوظيفة الحكومية أم إنسان صفوة المستفيدين من موجة الاستثمارات الرأسمالية . ومن ثم يحتاج الموقف لتحديد بوضوح بالغ بعيدا عن محاولات التقرب التى تنتهى اهدافها بمجرد أن تحقق اهداف أصحابها وتميزهم .

د) الدولة مستقلة أو تابعة :

والدولة المستقلة هى التى تستلهم قرارها وإراداتها من بيئتها وإنسانها كما يجسده واقعه وظروفه ، أى هى التى يقودها الشعور بالمسئولية الأخلاقية والحضارية تجاه مواطنيها فى مختلف مستويات بيئتهم ، بيد أن تجربة الدولة المستقلة فى العالم الثالث ضد كثير من توقعات ابنائها . ويمتد مفهوم تبعية الدولة من ناحية الشعور بالقلق والإحساس بالعجز والانسياق الكامل ، إلى علاقة الدولة وبيئتها التى عليها أن تدور فى فلك وتصورات الدولة بغض النظر عن توجهها ومدى رشدها وواقعيتها ، بل وإلى علاقة البيئات بعضها ببعض ، علاقة العاصمة بالمدن المركزية الاخرى وعلاقة الدولة بالمدينة ... إلخ . ومن ثم تكون الفرصة سانحة للصراع ونشوء علاقات غير متكافئة بين المستغل والامر والتابع والقادر وغير القادر .

هـ) الدولة قانون وتشريع :

لا جدال أن الدولة بصفتها قانون وتشريع تلعب دوراً حيوياً فى علاقتها ببيئتها التى تمثلها ، ولما كان القانون دائمًا تعبيراً صادقًا عن روح الأمة وتراثها وتاريخها ، كان من الضرورى توقع أن يعمل القانون على دعم البيئة وحمايتها وبث الإحساس بالقوة لديها ، وأن يلقى القانون بالتالى الاحترام والانصياع إليه . بيد أن

المشكلة فى العالم الثالث بوجه عام هى أن القانون يعبر عن اهتمامات ومصالح مشرعية وصانعيه مما أفقده الهيبة وانفرطت علاقته بالإنسان الذى خول لنفسه بالتالى حق الاستهتار به وتحديه ورفضه [٢٠] .

(٢٠) أحمد النكلاوى : أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل انسانى تكاملى) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ١٩٩٩ . ص ١١٠ - ١٢٠ .

الفصل الثالث

الأطر العامة لأساليب البحث في دراسة البيئة

الفصل الثالث

الأطر العامة لأساليب البحث في دراسة البيئة

أوضحنا فيما تقدم ان النمو الانفجارى السكانى والحضرى المتسارع فى معظم المدن العربية ادى إلى تدهور الخدمات فى العديد من المحلات الحضرية مما هدد الصحة العامة والبيئة ، وقد ترتب على ذلك تدهور الخدمات وضعفها وبخاصة خدمات التخلص من النفايات وتقديم خدمات المياه ومد شبكاتها حيث أصبح لا يغطى النصف ، أما شبكات الصرف الصحى فلا تغطى إلاجزءاً بسيطاً . أما بالنسبة لخدمات مكافحة التلوث وتحسين البيئة فإنها لا تكاد تذكر فى كثير من المدن[1] .

وإذا استمرت اتجاهات التحضر على هذا المنوال من النمو المتسارع ، فإن المراكز الحضرية عام ٢٠٠٠م سوف تكون أكثر ازدحاماً وتلوثاً ومن ثم غير ملائمة لسكن الإنسان وفقا للمقاييس الدولية بسبب تدمير البيئة الطبيعية . فعدد السكان سوف يتزايد بدرجة تؤدى إلى زيادة كثافة السكان فى المدن ويتبع ذلك مشكلات التخطيط والإدارة والتمويل ، ويصبح هناك عدم توازن بين الحضر والريف ثم تتدهور الخدمات الاجتماعية ومؤسساتها وتنتشرالمساكن العشوائية على أطراف المدن ، ومن الملاحظ فى الوقت الحاضر أن هناك زيادة ملحوظة فى هذه المساكن فى بعض المناطق الحضرية لدرجة كبيرة قد تمثل نصف السكان فى بعض الأحياء.

(*) أعد هذا الفصل الدكتور أحمد النكلاوى .

(١) وداعة الله عبد الله ، حمراوى ، حماية البيئة الحضرية ، لمعوقات والامكانات الحل ، ورقة عمل قدمت للندوة العلمية الثانية والاربعون حول أمن وحماية البيئة ، اكاديمية نايف اللعربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ١٩٩٦ ، ص ٣ - ٤ .

وبالرغم من اختلاف المشكلات البيئية من منطقة إلى أخرى فى الوطن العربى إلا أن هناك مشكلات عامة ومشتركة تعانى منها معظم المناطق الحضرية فى الدول العربية ومن بين هذه المشكلات ما يلى :

١ – مسألة الإسكان وتوفير المأوى : هناك الكثير من الدول العربية يصعب عليها حل مشكلة العجز فى السكن.

٢ – صعوبة توفير الخدمات والمرافق والمحافظة على مستويات ادائها .

٣ – تزايد كميات النفايات وصعوبة جمعها والتخلص منها وخصوصا نفايات المصانع والورش او ما ينتج عنها من مواد ضارة وخطرة .

٤ – تزايد حركة المرور وما يسببه من اختناقات مرور ية وضغوط نفسية .

٥ – تلوث بيئة المدينة نتيجة لما يصدر عن الصناعات ووسائل النقل .

٦ – تتأثر المدن المجاورة للمناطق الزراعية بالمواد الكيماوية الناتجة عن استخدام المبيدات وتلوث المياه .

٧ – تردى خدمات مكافحة الكوارث والطوارئ .

ونتيجة لكل هذا فإن تدهور البيئة أصبح سمة يمكن ادراكها فى كل المرافق .

ونشير فيما يلى إلى أهم المشكلات البيئية الرئيسية فى مصر على سبيل المثال تهيئة للوقوف على أبرز الاطر العامة التى يتعين ان تشكل استراتيجية البحث فى دراسة البيئة .

المشكلات التى يتعين ان يتجه اليها البحث فى دراسة البيئة :

ترتبط مشكلات البيئة فى المجتمع المصرى منذ أوائل القرن العشرين بتحديات قوى الاستعمار فى احتلاله لأراضيه تارة ولأحتوائه لإقتصاده تارة اخرى . ثم تبديد كثير من قدراته فى الحروب التى حدثت فى العقود الاربعة الماضية ، ومن ثم كانت التنمية حتمية ، وكان الاسراع بها أيضا ضرورة اجتماعية اقتصادية سياسية إذ يواجه المجتمع المصرى وهو يقتحم اعتاب القرن الحادى والعشرين تحديات كبرى تتمثل فى التناقص النسبى لوفرة المياه ، والزيادة المطردة للسكان ، وضيق الرقعة الزراعية ، ومن ثم لم تجد مصر لها مخرجا امام كل هذه التحديات سوى حتمية الإسراع بالتنمية .

ولكن استثمارات البنية الاساسية لم تحظ بالمرتبة الأولى من الأولوية فى سنوات ما قبل الخطة الخمسية الأخيرة، كما تم إدخال تقنيات لم تستوف فيها شروط المحافظة على البيئة ، ولم يجر إحلال لتكنولوجيا قديمة ، ومن ثم ظهرت مشكلات بيئية عديدة كان فى مقدمتها مشاكل المياه والصرف الصحى وتلوث الهواء وتلوث مجرى النيل والمناطق السياحية ، هذا بالإضافة إلى تلوث الغذاء والتربة وانتشار الضوضاء .

ويمكن تلخيص المشكلات البيئية الرئيسية فى مصر فى النقاط الآتية :

١ - غياب السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض إلى عهد قريب ، وذلك لوقف التوغل العمرانى على الأرض الزراعية ، ومواجهة الخلل فى مواقع المناطق الصناعية وبخاصة مشاكل تجريف الأرض الزراعية وتجاوز كردونات المدن والقرى.

٢ – تلوث مجرى النيل وفروعه والمجارى المائية الاخرى من المصادر المختلفة،.

٣ – تلوث هواء المدن الكبرى بكافة مصادر التلوث .

٤ – تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والمخصبات والحشائش .

٥ – تلوث مياه السواحل المصرية بمخلفات الزيت والصرف الصحى .

٦ – قضايا النفايات الصلبة فى المدن والريف .

٧ – القصور الشديد فى متطلبات الامن الصناعى فى بيئة العمل .

٨ – مشكلة التلوث بالضجيج وبخاصة فى المدن الكبرى .

٩ – مشاكل التلوث البصرى الناتج عن إيذاء الشعور العام بقذف القمامة فى الشوارع وغيرها من المناظر الأخرى المؤذية التى تسبب الامراض وإهدار القيم البشرية فى المجتمع .

١٠– المشاكل البيئية التى ينعكس أثرها على الصحة العامة ، كنقل اللحوم مكشوفة فى الشوارع .

الأطر العامة لإستراتيجية البحث في دراسة البيئة

وضح فيما تقدم أن الإطار الفمهومى لتلوث البيئة يتركب حسب وجهة النظر الشمولية من عدد من المدركات الجوهرية المتماسكة بيد أنه رغم ذلك ، فإن هناك تباينا قيميا فى أوزانها ، وخاصة من حيث حجم دورها فى صناعة أزمة الحياة والإقامة بالمكان ، وتعنى الحياة فى هذا المجال حياة الإنسان التى تكتسب البيئة أساسا وجودها منه بما قدمه من نظم وابتداعات وأنساق وأهداف وقيم صاغ من خلالها اسلوبه فى الحياة وعلاقاته وتدخله فى البيئة أى فى المجالات البشرية .

وإذا جردنا البيئة برموزها المادية من المضمون الانسانى فى الأصل لسوف نجد أنفسنا نتعامل مع بيئة أو كتلة قوامها حجارة ورمال وهضاب وبحار موضوع علم الجغرافيا والجيولوجيا ... إلخ . إن مشكلات البيئة يتعذر موضوعيا ومنطقيا تناولها أو النظر اليها او محاولة فهمها من زاوية او جانب واحد . إن حتمية أو إطلاقية المتغير الواحد (الطبيعى) فى إنتاج مشكلة البيئة او المكان (التلوث) لا تستقيم مع منطق العلم المعاصر ، بعد أن أكدت البحوث التجريبية والامبريقية فى شتى ميادين العلم. الطبيعى والإنسانى على حد سواء على التفاعل والتداخل بين المتغيرات التى تشكل عملية مساندة العناصر وظيفيا .

وترتيبا على ذلك فإن الإنسان (بمعنى نظراته وتراثه ووعيه ومنطقة وعلاقاته بالاشياء من حوله وسلوكياته وموقفه منها وقدراته المتاحة وطموحاته وحاجاته ونظمه ومؤسساته وتاريخه ... إلخ يعد المدرك أو المتغير المستقل الاساسى فى صناعة أزمة البيئة (تلوثها) أو المكان بحيث يغدو المكان وأعراض اعتلاله وحجمها ونتائجها متغيرا تابعاً أو مخرجا لمتغير (الإنسان) .

ويفرض ذلك التصور الوقوف على الأطر والمداخل التى صاغها الإنسان التى تندرج عنها أساليبه لحماية البيئة من تراكم أزمتها (تلوثها) .

ويستطيع المتتبع للكتابات التى وضعت عن تلوث البيئة على المستوى المحلى والقومى والاقليمى والعالمى أن يسجل بوضوح أن هذه الكتابات تنازعتها اتجاهات متعددة بارزة ، وإن لم يكن بشكل مباشر ، حيث أبرزت تنازعات اصحابها وتصوراتهم واتجاهاتهم من المتغير او المتغيرات التى تعد فى نظرهم عناصر جوهرية فى تشكيل ظاهرة التلوث ، ومن ثم جاءت تلك الاتجاهات بمثابة مدارس بحثية محددة .

وتتجلى أبرز الأطر العامة فى رصد وتحليل مشكلة تلوث البيئة ومن ثم رؤية انسب اساليب الوقاية منها فى الأطر التالية :

١ - الإطار التشريعي :

ينطلق الإطار التشريعى فى رصده لمشكلة التلوث البيئى فى وضعها الحاضر من ربطه بين متغير تخلف وتقاعس التشريعات والقوانين والأنظمة والقرارات الوزارية بشأن حماية البيئة من التلوث ومتغير مواكبة النمو الصناعى والعمرانى ذو التأثير السلبى، على البيئة ومواردها المتوقعة فى المستقبل، والإطار التشريعى الذى يسأل عنها كذلك من حيث التدخل فيها وتوفير اساليب البيئة الصحية المؤهلة للنمو والرفاهية .

كذلك فإن هذا الإطار التشريعى يسأل عنها – من حيث – عدم اعتماده على بحوث علمية منبثقة نتائجها من الواقع بما يخدم عملية وضع تشريع يعبر عن الظروف الموضوعية البشرية والاجتماعية والطبيعية والاقتصادية والسياسية البيئة وغير منفصل عنها ، فضلا عن وهن اليات الدعم والموازرة والتقوية المستمرة لهذه التشريعات .

فلقد لوحظ أن هناك قصورا فى النظام القانونى لحماية البيئة ، فالقواعد القانونية والمعايير الفنية غير متجانسة مع خطط التنمية الطموحة للدول العربية . فلا يزال هناك عدد كبير من الهيئات – فى هذه الدول– تتولى تنفيذ النشاطات المتعلقة بحماية البيئة ، مما أصبح يشكل عقبة رئيسية امام الادارة البيئية فى تحقيق الاهداف التى من أجلها تم إنشاء هذه الإدارات . ويؤكد ذلك البناء الهيكلى لمجالس ولجان حماية البيئة التى تضمنها الوزارات والمؤسسات العاملة فى مجال البيئة

وحمايتها

وعليه فإن الأمر يتطلب تدخل المشرع لتطوير القوانين البيئية القائمة والقوانين المتعلقة بالإدارة البيئية التى تنحصر السمات المشتركة لمعوقاتها فى :

أ) النقص البين فى التشريعات واللوائح المتصلة بالبيئة أو كفاءتها لمسايرة المشاكل البيئية .

ب) غياب خطة متكاملة وشاملة للمحافظة على البيئة ، والنقص فى نظم المعلومات للتخطيط فى مجال الخدمات البيئية .

جـ) غياب الوعى البيئى لدى متخذى القرارات ذات المردود البيئى على المجتمع .

د) النقص البين فى نظم المعلومات والبيانات عن الوضع البيئى وعدم وضوح الخطة البيئية .

هـ) تعدد الجهات المسؤولة عن البيئة فى الدولة الواحدة مثل وزارات التى تعمل كل منها مستقلة عن الأخرى .

و) تداخل الاختصاصات والمسؤوليات بين الجهات المعنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ز) النقص فى الكادر الوظيفى المتدرب فى مجال البيئة .

وفضلا عما تقدم فإن بعض البلدان العربية ما زالت تأخذ بالمفهوم الضيق للأمن القومى دون اعتبار الزمن البيئى من ضمن عناصر الأمن القومى بها ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب :

أ) توسيع مفهوم الأمن القومى ليشمل الخطط التنموية لتجعل الاعتبارات البيئية ركناً أساسياً فى خطط التنمية الحقيقية من خلال المحافظة على الموارد

الطبيعية مثل المياه والثروات المعدنية .

ب) ضرورة نشر المعلومات الجديدة والقانونية التى تعد عاملا جوهريا فى اصلاح وتعمير البيئة نظرا للنقص البين فى الدوريات والنشرات المتخصصة لعلاقة التطورات السريعة فى مجال التشريعات البيئية الوطنية والدولية وبحيث نجعل هذه المعلومات فى متناول أيدى الباحثين وغيرهم من المهتمين فى مجال الدراسات البيئية .

ج) ضرورة تعديل النصوص البيئية فى البروتوكول الإضافى الأول لاتفاقيات جنيف علام ١٩٤٩ لضمان حماية فاعلة للبيئة والموارد الطبيعية أثناء المنازعات المسلحة ، وإعتبار العدوان على البيئة من جرائم الحرب باعتبار ان الدمار البيئى يضرب البشرية جميعها .

د) الانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية وتوحيد القواعد القانونية والمعايير الفنية فى مجال حماية البيئة وذلك باستكمال إصدار البروتوكولات الإقليمية وهذا بدوره يستدعى تنشيط الأجهزة والمنظمات الإقليمية المعنية بحماية البيئة البحرية[٢] .

وعليه فإن التشريع البيئى يتعين عدم خروجه عن كونه وصفاً علمياً لأى فعل قد يؤدى إلى التأثير على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع بيان الحدود القصوى المسموح بها المستوى الأضرار والأسلوب الواجب اتباعه لتفادى حدوث هذا التأثير ومن ثم يجب ان يراعى فى هذا التشريع ما يلى :

---

(٢) بدرية . عبد الله العوضى ، التشريعات البيئة فى دول الخليج ، ندوة التنمية والبيئة ، تكامل لا تصادم، الجزء الثانى ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية ، الرياض ، ١٥-١٧/١١/١٩٩٢م. ص ص ١-٣ .

أ) **التكلفة** : وهى مراعاة التكاليف المالية التى تترتب عن الالتزام بتنفيذ هذا التشريع والسعى إلى أن تكون التكلفة اقل ما يمكن لأفضل مستوى من المحافظة على البيئة .

ب) **البساطة** : وهى الاعتماد على أفضل وأبسط الوسائل التقنية المتوفرة فى سبيل حماية البيئة من نواتج النشاطات المختلفة وبحيث يمكن استخدامها من قبل الجميع .

جـ) **القوة فى التنفيذ** : وجود رادع قوى للمخالفين لأحكام التشريع حسب مستوى المخالفة والآثار الناجمة عن هذه المخالفة .

د) **التقييم البيئى** : يجب أن يؤدى التشريع إلى التوفيق فى الوصول إلى النتائج المتحصل عليها من دراسة وتقييم الأثر البيئى لهذا النشاط على المدى القصير والطويل .

وعليه يعد الإطار التشريعى على هذا النحو هو القاعدة التى ترتبط بها مشكلة التلوث البيئى فى تبلورها ومواجهتها على الرغم من أنه فى حال صحوته ووعيه القوة الأولى فى ميدان الوقاية والحماية والمنع من اثار تلك المشكلة ، ولقد انطلق من هذا الإطار مجموعة ضخمة من التصورات والأساليب الضرورية لتحقيق فاعلية هذا التشريع ورفع كفاءته لتحقيق الأهداف المتوخاه من سياسات حماية البيئة ووقايتها من التلوث باعتبارها منتجاً لسلوك بشرى ما ، محلى أو اقليمى ، أو عالمى يوجد التشريع اساسا لتقويم هذا السلوك وتهذيبه .

ورغم ما فى هذا الإطار من مضامين إنسانية يستهدفها التشريع فى نهاية الامر باعتباره تجسيدا لروح الجماعة واخلاقها وحاجاتها وأمانيها ، فقد وجدت إطارات أخرى اعتبرت التشريع رغم فاعليته الية من الآليات التى توظفها لتحقيق رؤيتها فى التعامل مع هذه المشكلة ومن ثم ظهر الإطار التنموى .

٢ - الإطار التنموى :

يستند الإطار التنموى لمشكلة التلوث البيئى إلى أهمية الدور الذى يلعبه العنصر الانسانى فى صناعة الإطار التنموى للبيئة تجنبا لها من التعرض لأزمة التلوث وتداعياتها العديدة الأخلاقية والاجتماعية والنفسية والصحية وهى تداعيات تضخ عوائدها فى الطاقة البشرية وتدهورها باعتبارها الطاقة الأولى التى تستند اليها عمليات التنمية التى تستهدف فى الأصل النهوض بالإطار البيئى للإنسان بمفهومه الشامل(٣) .

وعليه فإن وضعية الإطار التنموى وظروفه الموضوعية القائمة وعملياته مسئولة أساسا عن ظاهرة التلوث انماطها واتجاهاتها وأحجامها ... إلخ ، ومن ثم فقد أدرك العالم اخيرا فى أنه لا سبيل للتنمية الحقيقية للمجتمعات دون الاخذ بالاعتبارات البيئية ودون صلاحية قاعدة الموارد الطبيعية من جهة ودون الاخذ بالعناصر المكونة للدماغ البشرى التى تصنع وتصيغ فلسفة التنمية وتحدد أولوياتها ومساراتها وقطاعاتها وتدير عملياتها وتفهم القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة وإمكاناتها وتشريد وتعبئة مواردها وقدراتها العلمية والتقنية لتصنع التوافق والتوازن بين إمكاناتها وأهداف وحاجات البشر أصحاب المصلحة فى تقويم أوضاعهم.

ويستند الإطار التنموى لمشكلة التلوث البيئى ، فضلا عما سبق ، إلى أن البيئة تعد من ناحيتها متغيرا يتخلل جميع أوجه التنمية . فمن الثابت أن الضغوط التى تتعرض لها البيئة وبخاصة فى بلدان العالم الثالث ، تهدد اعاقة التنمية طويلة الأمد على وجه الخصوص ، فقد ترتب على إهمال البيئة لعقود كثيرة فى العالم العربى

(3) Conyers, Diana. An Introduction To Soical Planning In The Third World, John Wley, & Sons, 1992. p. 18.

وجود مناطق كبيرة غير قادرة على دعم النشاط الاقتصادى والتطلع إلى انجاز تنمية اقتصاد الرفاهية لشعوب هذا العالم .

وعليه فإن من الصعوبة بمكان الفصل بين مفهومى التنمية والبيئة . فالبيئة مورد للتنمية وحالتها مقياس هام وحفظها شغل شاغل للتنمية . وقد أقرت هذه العلاقة فى مؤتمر الأمم المتحد حول البيئة والتنمية الذى عقد عام ١٩٩٢م . لقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة حفظ الموارد الطبيعية للأرض وترشيد استخدامها لكونها أهم القضايا التى يتعين على الأفراد والمجتمعات والدول أن يواجهوها . وعليه فإن حسن إدارة هذه الموارد وحمايتها ينعكس على حال التنمية وإمكانات تقدم المجتمع . ومن ثم سطعت فى الدوائر التى تنشغل مشكلة تلوث البيئة أهمية دمج الموارد الطبيعية وحفظها فى التنمية الوطنية لما يؤديه ذلك من تحقيق الكثير من النتائج الهامة .

ومما يتعين الإشارة إليه فى هذا الصدد أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية فحفظ التوازن وحمايته يعد عنصرا حيويا لا بالنسبة للتنمية البشرية فحسب ، بل أيضا بالنسبة لبقاء الإنسان ذاته.

ويستند الإطار التنموى لمشكلة البيئة فضلا عما تقدم إلى دعامة أساسية وهى : أن التنمية لا تحدث فى فراغ أو تبنى على أسس مجردة ، تحدث التنمية ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه ، وهى تؤثر على جميع جوانب المجتمع . كما ان جميع جوانب المجتمع تسهم فى التنمية أو تنتقص منها ، ويؤثر النمو الاقتصادى والتحول التقنى على العلاقات الانسانية والهياكل المجتمعية

والقيم وأساليب الحياة فى المجتمع ، كما أن تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية تجعل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية أكثرنواؤما وتسهل الاندماج والتجانس الاجتماعى وتوفر اساسا صلب ومكون من أجل تحقيق التقدم طويل الأجل .

وتعد الظروف الاجتماعية القائمة هى نقطة البداية لجهود التنمية ، فهى تحدد إلى درجة كبيرة أولوياتها واتجاهها ، ويعد الفقر والمرض والافتقار إلى التعليم وإلى أسباب العيش المستدامة بمثابة الأولويات الانمائية الأكثر ضرورة ،والأشد إلحاحاً ، إن البشر هم الرصيد الاساسى لأى بلد ، ورفاهيتهم هى التى تحدد تعريف التنمية ، ومن طاقتهم ومبادرتهم تستمد التنمية قوة اندفاعها وخصائصهم هى التى تحدد طابع واتجاه التنمية البشرية المستدامة(٤) .

وعليه فقد ظهر مؤخرا إلى الافاق مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development كمصطلح يستند اليه الإطار التنموى فقى علاقاته بمشكلة تلوث البيئة . ويقصد بالتنمية المستدامه العملية التى تسعى إلى الاحتفاظ بالانجازات التنموية التى تحقق بصفة مستمرة بحيث لا يؤدى الاحتفاظ بها إلى حدوث خلل بيئى، وقد أشار الكتاب إلى أبرز خصائص التنمية المستدامة وهى :

أ) تنمية يعتبر البعد الزمنى فيها الأساس ، فهى تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها تقدير المتغيرات .

ب) تنمية تراعى حق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية فى المجال الحيوى للأرض .

(٤) بطرس بطرس ، غالى . التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، خطة للتنمية ، تقرير قدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ص ٢٢-٢٤ .

جـ) تنمية تهتم بتلبية الاحتياجات الاساسية للفقراء من الغذاء والمسكن والملابس وحق العمل والتعلى والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة المواطن العادى .

د) تنمية تراعى الحفاظ على المحيط الحيوى فى البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الاساسية كالهواء والماء والتربة أو الموارد الطبيعية الأخرى .

هـ) تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات اسخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التقني والشكلى المؤسس بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بحيث يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة .

و) تنمية متكاملة تعنى بالجانب البشرى فيها وتنميته وهو أول أهدافها لذلك فهى تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية كما تراعى النوع الوراثى للكائنات الحية بجميع انواعها النباتية والحيوانية(٥) .

ويتواءم هذا الاسلوب الذى يعرف بالتنمية المستدامة مع تعاليم الدين الاسلامى الحنيف ومبادئ شريعته السمحاء التى جعلت من عمارة الأرض إحدى الوظائف الرئيسية للانسان الذى كرمه الخالق باستخلافه فيها ، ومن ثم كان التأكيد على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية واستخدامها بغرض تحقيق الاحتياجات الانية والارتقاء بالمستوى المعيشى للأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الموارد ومقتدرات الاجيال القادمة وحقوقها فى الوفاء باحتياجاتها من هذه الموارد .

وتختلف المشاكل البيئية الرئيسية والمعوقات والتحديات التى تكتنف جهود حماية البيئة من دول إلى اخرى كما انها تعتمد على أولويات وتنوع انماط التنمية

---

(٥) وداعة الله ، حمراوى ، مصدر سابق ، ص ١١ .

المتبعة ومدى تأثيرها على البيئة المحلية وهى تعتمد على طبيعة وحجم وتنوع الموارد المتاحة وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية والنظم الاجتماعية والسياسية.

وقد اعتمدت معظم الدول العربية سياسة التنمية السريعة التى تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية باستخدم تقنيات الانتاج االتى لا تلائم فى كثير من الأحيان الظروف البيئية ، بالإضافة إلى ذلك تشترك معظم الدول العربية فى سياسة دعم الخدمات بصورة غير متكافئة للمجتمعات الحضرية والريفية ، وقد أدى كل ذلك إلى تسارع معدل التدهور البيئى وإستنزاف الموارد الطبيعية ،وزيادة التأثيرات السلبية على صحة ورفاهية الانسان(٦) .

التنمية الحضرية كمتغير في دراسة البيئة :

ويعد مصطلح التنمية الحضرية من أبرز المصطلحات التى ظهرت فى سماء الإطار التنموى لمشكلة تلوث البيئة ، إلى جانب مصطلح التنمية المستدامة المتقدم ، ومن الواضح ان هذين المصطلحين يستندان إلى القيمة الانسانية فى معالجة مشكلة التلوث التى هى مشكلة التنمية التى نعنى بها وبخاصة فى اتصالها بالبيئات الحضرية .

ولقد ظهر الاهتمام العام بمبحث التنمية الحضرية بوجه عام نتيجة المشكلات البيئية المركبة التى اخذت تشهدها المراكز الحضرية فى كثير من المجتمعات وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التى تعانى فيها المراكز الحضرية اكثر من غيرها

(٦) عبد الرحمن حمزة ، كماس ، معوقات حماية البيئة فى الدول العربية ، ورقة علمية قدمت للندوة العلمية الثانية والاربعون ، حول أمن وحماية البيئة ، أكاديمية الفنون نايف العر بية للعلوم الامنية ، الرياض .، ١٩٩٦ ، ص١ .

من مشكلات عديدة ابرزها فى هذا الصدد مشكلة الفجرة القائمة بين وضعيات ومستويات الظروف البيئية ومعدل الحضرية والنمو الحضرى بين المحلات العاصمية والمناطق الحضرية النائية او الداخلية التى تعانى من فجوة الاحساس بالمسافة بينها وبين ما حولها من مراكز حضية كبرى بوجه عام .

ومن هذا المنطلق أخذ الباحثون لا ينشغلون بمجرد مواجهة المشكلات الداخلية ومشكلات المناطق بالمراكز العاصمية والمناطق الحضرية الكبرى ، بل ينشغلون بمطلب آخر هو كيفية ايصال المدن الداخلية والمناطق الحضرية الصغرى الى مستوى الحياة الحضرية القائمة فى المراكز الكبرى . وقد استشعر المسؤلون والباحثون اهمية التصدى لهذا الدور استناداً الى أن الحياة الحضرية بما تعنيه من بيئات صحية وخدمات ومستوى عال من الرفاهية وتسهيلات متعددة حق من الحقوق الأولية للإنسان باعتباره كائنا مدنيا ولا يعنى وجود تجمعات سكانية كبرى داخل المكان ان التجمعات السكانية الصغرى ليس لها الحق فى نفس فرصة الحياة الحضرية المتاحة لنظرائها فى الاقاليم الحضرية الكبرى[٧] .

ومن ثم ظهرت أهمية القيادة الإدارية العلمية الواعية فى عمليات التنمية من حيث أخذ يظهر إلى ميدان البحث العلمى مبحث إدارة المدن (City Management) ولم يحظ هذا المبحث فى واقع الأمر بنفس القدر الذى حظيت به مباحث أخرى انشغلت بالمدينة ومشكلات الحياة الحضرية ومطالبها . كمبحث التخطيط الحضرى (Urban Planning) -النمو الحضرى (Urbanization) الحضرية (Urbanism) أى أسلوب الحياة الحضرية (Urban Way of Living) حيث نظر

(٧) Brayn, Roberts. Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization In The World. Edward, Arnuold Publisahers, London, 1988. pp. 9-13.

الى قضية إدارة المدن باعتبارها جزءاً من مسئوليات الدولة وبنائها ، أي من الوظائف الأساسية للسلطة المركزية .

وقد عرف هذا المبحث أى إدارة المدن زاويتين حيث نظر إليها :

١ – من زاوية مهنية .

٢ – من زاوية سياسية إدارية .

فأما الزاوية المهنية فترتبط بتوفر المهارات والتقنيات والأساليب والنظم وغيرها مما تستلزمه عملية التعامل مع مطالب التنمية فى هذه المدن. أما الزاوية السياسية أو الجانب السياسى الإدارى فيشير الى العلاقة القائمة بين التنظيم الإدارى المحلى وبين سلطة الدولة ، كما تشير فى نفس الوقت إلى مركزية البيروقراطية لسلطة الدولة فضلا عن مشاركة المجتمع المحلى فى إدارة المدينة وتنميتها .

وتتضمن هذه الأبعاد بالضرورة الأبعاد الإدارية والتنفيذية والمهنية فى إدارة المدينة فضلا عن أنها تتضمن كذلك الآلية التى توظف بها الخبرة المهنية ووضعها موضع التطبيق والتنفيذ(٨) .

يتضح مما تقدم أن إدارة التنمية الحضرية أخذت تشق طريقها كمبحث أساسى من مباحث علم الإدارة ، لكن الإدارة تستمد دورها فى هذا المجال من مجموعة الاعتبارات التالية :

١ – تعد إدارة التنمية صاحبة السلطة فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعمليات التنمية المختلفة لكل أبعادها فى الوقت الذى تنحصر فيه سلطة الإدارة العامة من الناحية الرسمية فى مجرد عمليات التنفى للوظائف التقليدية النظامية للدولة ،

(٨) Helen, Anne Ribinl & Katherine Helmr. The Changing Middle Eastern City. University of New York Binghamton, N. Y., 1990, pp. 13-17.

ويعد امتلاك ادارة التنمية للسلطة الحقيقية فى عملية التنمية المطلب الاساسى لممارسة قدرتها على التحكم الواعى فى عناصر ومقومات التنمية وحركة المجتمع الكلية . ومن ثم فقد برزت الدعوة إلى ضرورة انخراط السلطة العليا لتصبح جزءاً لا يتجزأ من تشكيله جهاز إدارة التنمية بدلا من أن تبقى خارجية كما هو الحال فى جهاز الإدارة العامة حتى يتمتع جهاز إدارة التنمية بالقوة اللازمة لإنجاز مهمات التنمية من جهتة ولتوفير المسئولية العامة فى عملية التنمية الشاملة من جهة أخرى .

٢ – استعانت إدارة التنمية سواء فى بنيتها أو فى ممارستها لوظائفها بالمنظمات والجمعيات والروابط غير الرسمية ليتسنى لهذه المنظمات أن تسهم فى عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لعملية التنمية .

يتبين مما تقدم أن إدارة التنمية الحضرية ضمانا لدورها وتأييدا لمخططاتها تقوم بممارسة أدوار أساسية ثلاثة هى(٩) :

١ – رسم السياسات العامة للتنمية .

٢ – تملك سلطة التدخل والتغيير .

٣ – دعم التعاون الشعبى والمحلى من أجل إنجاز أهداف التنمية .

وتعد جهود التنمية الحضرية جهودا قديمة قدم ظاهرة الحياة الحضرية نفسها حيث كان سعى الانسامن منذ بدء الخليقة يتجه نتحو إقامة بيئة تتوفر له داخلها أسباب الصحة والأمن والاستقرار والاستمرار . ومن ثم أمكن للإنسان صناعة تقدمه وإرساء حضارته وابتداعاته .

---

(٩) محمد عبد الفتاح ، ياغى ، ومحمد عبد المعطى ، مبادئ فى الإدارة العامة ، الرياض ، ١٩٨٢م، ص ٣١٧ .

وقد صنف جون ديكى المتغيرات التى تساعد على إحداث التنمية وحددها فى عناصر أربع هى[١٠] :

١ – الإنسان

٢ – البيئة الطبيعية .

٣ – البيئة المادية والاجتماعية .

٤ – الأنشطة والنظم المختلفة .

وترتبط القضيتان المتقدمتان ارتباطا بارزاً بقضية البيئات والمحلات الحضرية الصغرى الداخلية التى تعرف بثلاثة محددات عامة ، تضفى عليها طابعها الخاص بوجه عام ، وتصنع فى نفس الوقت ما يصطلح عليه الباحثون باسم مشكلة المدن الداخلية المحددات هى :

الأولى : الانهيار أو التدهور Decline حيث ترتبط هذه السمة بالمدن الداخلية إذ يترتب عليها نزوح سكانها عنها نظرا لضآلة وعجز فرص العمل .

الثانية : الحرمان Deprivation حيث تغلب على أوضاعها البيئية سمة الفقر فضلا عن تدنى الاوضاع السكنية ،وانتشار العديد من صور الامراض الاجتماعية .

الثالثة : الشعور بعدم القدرة Helplessness ويسود هذا الإحساس بين جانب كبير من سكان المدن الداخلية إذ يؤدى الى الشعور بأنه يتعذر عليهم تغيير اوضاعهم، وأن ذلك الامر يتطلب جهدا كبيرا .

وانطلاقا من هذه المحددات أخذ مبحث المدن الداخلية يشهد عددا من

(١٠) John, Dickey W. & Others. Metropolitan Transportaytion Planning Scripta Book, Co., N. Y., 1992, p. 83.

المداخل التفسيرية للأسباب المسؤولة عن سيطرة مشكلاتها ، وقد ظهر فى هذا المجال ثلاثة مداخل(١١) :

الأول : اهتم بالإطار البيئى الفيزيقى للمدن الداخلية وخصائصه .

الثانى : ارتبط بالحيط الاجتماعى للإنسان وخصائصه الاساسية وتحددت هذه الخصائص فى :

أ) ثقافة أو نمط الحياة القائمة .

ب) الإحساس بالحرمان .

الثالث : اهتم بتدنى أداء مؤسسات تلك المحلات الحضرية الداخلية وبخاصة من حيث سوء توزيع الموارد والإمكانات والصراع البنائى بما يعوق جهود تنمية بيائتها ، ومن ثم حمايتها من التدهور والمعاناة من مضاعفات هذا التدهور الذى يتجلى فى مشكلات البيئة .

وإذا كان الإطار التنموى يتمثل تحقيق مستهدفاته فى مكافحة تلوث البيئة والوقائية منها ، ومن ثم تجديد الحياة داخل البيئات المتدهورة تحقيقا للأمن البيئى، فإن ذلك يتوقف على عدة مقومات اساسية لتحقيق الادارة البيئية الرشيدة التى تقوم على التنسيق العلمى بنى كافة العناصر المؤثرة فى مختلف مجالات البيئة إيجابا وسلبا.

وتقصد بإدارة البيئة فى هذا المجال حسن توظيف معطيات الادارة العلمية بمفهومها الراسخ والمعروف وصولا الى تحقيق أقصى قدر من الحماية البيئية

(١١) Hughm, Matthews. British Inner Cities., Oxford University Press, 1989, pp. 13-14.

المتوازنة فى المجتمع . وتعد مشكلة إدارة البيئة مشكلة مواءمة بين الواقع والمأمول أو بين التصور النظرى المحض بما يحويه من حسن صياغة قواعد أو أطر قانونية قد تصل الى حد الكمال النظرى، وبين الواقع اليومى بما يتضمنه من ممارسات غالبا ما تجعل تلك النصوص شكلا بلا مضمون أو تصورا بلا وجود .

ويمكن حصر استراتيجية إدارة البيئة باعتبارها خطة لحمايتها من أية اعتداءات قد تقع عليها فى ثلاثة مقومات أساسية :

المقوم الأول : القيم الفكرية وسلامة التوجه :

يقصد بتلك القيم مجموعة المبادئ او القواعد أو الأفكار السائدة فى المجتمع والممثلة لرصيد افراده نتيجة الوعى البيئى المتراكم لديهم من مصادر عدة تمثل فى النهاية العقيدة البيئية المنظمة لسلوكهم فهما ، وتخطيطاً ، ،والتزاما .

ولاشك أن تلك القيم تعتمد فى وجودها على عنصرين رئيسين :

أولهما : عنصر موضوعى متوارث من حصيلة قيم المجتمع ككل ، والتى يتم انتقالها من جيل إلى جيل ومن فرد إلى فرد ، ويتسم هذا العنصر بالعمومية والشمول مما يجعله ذا طبيعة موحدة لغالبية افراد المجتمع الخاضعين لذات الظروف، والمتعاملين مع نفس المعطيات .

وثانيهما : عنصر ذو طبيعة شخصية او ذاتية يتوقف وجوده على مدى القناعة الخاصة لكل فرد بضرورة التزامه بتلك المبادئ أو القيم او الافكار المتوارثة وفقا للعنصر الموضوعى ومثال ذلك ارتفاع مستوى الوعى البيئى الجماعى إلى حد الكمال مع وجود بعض الاشخاص غير المقتنعين بأهمية البيئة لسبب أو لاخر بشكل قد يدفعهم الى محاولة الاعتداء على عناصرها فى أية لحظة من لحظات غياب الوعى الجماعى سواء بطريقة مقصودة او غير مقصودة .

المقوم الثاني : فعالية القوانين العقابية :

ويقصد بتلك الفعالية ضرورة وجود تشريع متكامل يوضح بدقة ماهية الجرائم البيئية ، ويحدد الافعال المكونة لكل منها ، ثمم يبين الجزاء المترتب على ارتكابها بشكل يحقق الردع بنوعيه المخالفين .

ويمكن القول ان تزايد حجم مشكلة البيئة بتزايد حجم الاعتداءات الواقعة على عناصرها ، يرجع فى حقيقته إلى انعدام فعالية التشريعات البيئية ، وذلك يتحقق بميل تلك التشريعات فى غالبيتها إلى ترتيب بعض التدابير او الاجراءات الجزائية غير الرادية ، والتى تساهم بعدم ردعها فى تعاظم قدر الاتجرؤ بمزيد من الاعتداء على عناصر البيئة .

المقوم الثالث : كفاءة الاجهزة المنفذة لأمن وحماية البيئة :"

تأسيسا على ما تقدم فإن أى وعى بيئى مهما ارتفع قدره ، وأية فعالية تشريعية مهما بلغ ردعها ، لن يحققا الحماية المأمولة لعناصر البيئة ، وإنما يلزم لتحقيق ذلك ضرورة توافر أجهزة امنية وغير امنية قادرة على وضع القيم والمبادئ والقواعد سواء كانت أخلاقية تمثل جوهر الوعى البيئى أم كانت تشريعية حمائية ، موضع التنفيذ بحماس واقتناع واقتدار(١٢) .

٣ - الإطار الإيكولوجى (العمرانى البشرى)

يقوم الإطار الإيكولوجى البشرى ، على فكرة العلاقة بين الانسان والمكان وما يترتب على استخدام الانسان للمكان من توطن او قيام لظواهر أو أنشطة معينة

---

(١٢) معتز شاكر. رؤية حول زمن وحماية البيئة ، ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية الثانية والأربعون حول ،أمن وحماية البيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ١٩٩٦ ، ص ١١-١٢ .

من بينها ما يترتب على نمط هذه العلاقة وشكلها من تلوث للمكان أو تدهور وضعة ، ومن ثم فإن الإطار الإيكولوجى يعنى بالوقوف عند نقطة العلاقة المتبادلة او التأثير التفاعلى يبين الانسان والمكان ، بحيث يغد و نمط الإطار الإيكولوجى أو وضعيته القائمة منتجا لتلك العلاقة الامر الذى يفرض وزن أثر البيئة فى عملية التكيف البشرى، ذلك أن نوعية الحياة داخل المكان يتأثر بظروف البيئة كما تعكس وضعيتها وأزمتها كما تتأثر فى نفس الوقت بخصائص السكان داخل البيئة من حيث فئات اعمارهم وقدراتهم واستعداداتهم ... إلخ[١٣] .

ورغم ثنائية الدور أو الأثر لهذين المتغيرين فإن الإطار الإيكولوجى ينحو فى علاقته بمشكلة تلوث المكان وتدهوره نحو دور العنصر او السلوك البشرى ، وتأثيره فى البيئة . ولا جدال أن السلوك البشرى تحدده متغيرات عديدة أبرزها متغير الثقافة والوعى والتعليم ونمط التنظيم المحيط قبه واتجاهاته ... إلخ .

ولا غرو أن الإطار الإيكولوجى للمكان يتأثر بسرعة نموه الحضرى ومعدلات التحضر وتركز السكان بالمدن الكبرى . ولقد أوضحنا فى الفصل المتقدم مدى ظاهرة التركز السكانى بالاقاليم والمحلات الحضرية بالعالم التى أدت الى حدوث ضغوط هائلة على الخدمات المحلية والمرافق العامة وبرزت كثير من المعوقات التى تعترض سبيل ادائها مما أدى إلى تدهور وقصور عطائها ونتج عن ذلك تدهور ظروف البيئة مما جعل كثيرا من المدن فى الدول النامية تعانى الكثير من المشكلات البيئية متمثلة فى انتشار المساكن العشوائية التى أصبحت تشكل أحزمة تحيط بالمدن ولا تتوافر فيه الخدمات والمرافق مما جعلها تشكل خطرا على صحة البيئة يضاف

---

(١٣)- Moos, Rudolf H.A. Social Ecological Approach: Evaluating Treatment Environments. John Wiley & Sons N.U. 1984, p. 28.

إلى ذلك تسببها فى تلوث الهواء والماء .

وفى إجصا ية للأمانة العامة للأمم المتحدة أصدرها قسم السكان ، إدارة الاقتصاد الدولى والشئون الاجتماعية عام ١٩٩٠م ، حول المدن الكبرى فى العالم ، تبين ان هناك اكثر من ٣٨٨ مدينة فى العالم يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة ، وتشمل القائمة الخاصة بهذه "مدن الكبرى فى العالم عشر مدن عربية هى : القاهرة، الاسكندرية ، الدار البيضاء ، والجزائر ، طرابلس، الرياض ، الخرطوم، حلب، جده ، الرباط، عمان .

وإذ كان كثير من الناس لا يرون المستوطنة البشرية الا حيزا من الأرض فإن ما يتعين التوجيه اليه أن المكان عنصر هام من عناصر المستوطنات البشرية وبدونه لا يمكن الحديث عن المستوطنة البشرية فالمكان هو البيئة والبوتقة التى تنصهر فيها جميع المكونات بطريقة مناسبةلتحقيق التنمية المستدامة . ويلعب المكان دور المستضيف الذى لا يتدخل فى سير الامور حيث ان دوره معهم ليس فقط ذاتيه المكان ولكن أيضا لاحتوائه على معطيات عديدة لا غنى عنها فى عملية التنمية ويعد تفاعل الانسان مع المكان ومعطياته هو الذى يؤدى الى ديناميكية المكان وتنمية المستوطنات. كما وأن التقدم التكنولوجى فى العصر الحديث أثر فى الكثير من الاماكن ذات الظروف المناخية القاسية لتصبح اكثر قابلية للاستيطان .

ومما لاشك فيه أن هناك عوامل بيئية طبيعية لهاطابع مكانى وأخرى ذاتية شخصية ممثلة فى الانسان وأعماله وهى التى تحدد الى أي مدى يصبح المكان مستوطنة بشرية بصفة دائمة أو مؤقتة ، إن السؤال الذى يستحق الاجابة هو الى أي مدى يكون هناك تفاعل متبادل بين البيئة الطبيعية والانسان .. ويذكر فى هذا

الصدد ان لهذه البيئة معطيات محددة تتألف من مصادر متجددة ومصادر غير متجددة والتفاعل السليم مع هذين المصدرين هو الذى يحدد فى النهاية اى المستوطنتين يشهد التطور السليم الذى يتناسب مع متطلبات البيئة ... ولكن لسوء الحظ نادرا ما يراعى الانسان المطالب البيئية بل على العكس يقوم بكثير من النشاطات التى تعتبر اعتداء على البيئة من ذلك مثلا :

١ – الإفراط فى استغلال المصادر غير المتجددة مما يؤدى الى تناقصها بصفة مستمرة ومن ثم فنائها وانتهائها مما يعنى الاعتداء على حقوق الاجيال القادمة .

٢ – الافراط فى استغلال المصادر المتجددة ويؤدى هذا الى الاخذ من الطبيعة اكثر مما تطيق ان تقوم بتحديده وهذا يؤدى الى تناقص مستمر فى الكمية التى تتجدد وبمرور الزمن سوف يأتى اليوم الذى يستهلك فيه الجزء الاخير من المصدر المتجدد وبالتالى فإن المصدر المتجدد نفسه يختفى .

إن التدخل غير السليم من قبل الإنسان وأنشطته فى محتويات البيئة الطبيعية من العوامل الهامة التى أدت الى تدهور احوال البيئة فى كثير من المستوطنات البشرية ، فالإنسان هو الذى ساهم الى حد بعيد فى القضاء على الغابات وإلى ظهور ما يسمى بظاهرة التصحر ، كما قام بتلويث الهواء وذلك بإطلاق ملوثات تتضمن أبخرة لمواد كيماوية وهناك تلوث التربة والمياه السطحية والجوفية ... وكل ذلك بفعل الانسان ونشاطاته ، إن الاعتداء على الطبيعة ومحتوياتها والتفاعل غير المتوازن بين الأنشطة الحضرية والمناطق الحضرية يؤدى بمرور الزمن الى تدهور البيئة وإلى أن تصبح كثير من النشاطات التى صممت اصلا لتأتى بالتقدم والتنمية

يسببا فى التدمير والتخلف[١٤] .

ولعل أول خطوة حول إمكانات الحل يمكن القيام بها لوقف هذه الاعتداءات وحل مشكلة التدهور فى البيئة هو اتباع اسلوب التنمية المستدامة والتى تهدف إلى الامتناع عن الاعتداء على البيئة الطبيعية ومكوناتها والتوازن والاعتدال فى الاستخدامات الوظيفية المواردها المتجددة وغيرالمتجددة مع اتخاذ خطوات ايجابية لإعادة التوازن البيئى للمستوطنات البشرية[١٥] .

٤ - الإطار القيمى :

يقوم هذا الإطار على أن البيئة باعتبارها قيمة جوهرية إنما تستمد جوهرها ذلك من وزن الإنسان لها ولمواردها من حيث مدى إمكاناتها لكفالة بقائه واستمرار واستدامه تنميته وتوفير أسباب الدعم المعنوى والإنسانى لكيانه . ومن ثم يغدو الإطار القيمى لمشكلة تلوث البيئة بمثابة مجموعة من المعايير التى توجه وتحدد سلوكيات الأفراد والجماعات فى علاقتهم ببيئتهم وبالتحديات الأساسية التى تواجهها والتى تتسبب فى تدهور الوضع الحياتى للإنسان ومن ثم ترسيخ الشعور بالإهانة لديه .

وتعنى البيئة كقيمة أنها ليست مجرد غاية أو هدف فى حد ذاتها كما ذهب إلى ذلك إعلان استكهولم وبعض التشريعات الحديثة ، إنما هى أحد القيم الرئيسية التى تشخص مجتمعاً معيناً فى مرحلة تاريخية معينة يؤسس عليها المجتمع شرعيته أو قانونيته .

(١٤) فتحى محمد مصيلحى ، خطاب : توطن النشاط الصناعى وتلوث البيئة فى المدن السعودية . ورقة علمية قدمت إلى ندوة «التنمية والبيئة» . الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٥-١٧/١١/١٩٩٦ ، ص ٤٦٥ .

(١٥) وداعة الله ، حمراوى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

ولقد أضحت البيئة فى مجتمعاتنا الحديثة قيمة شأنها فى ذلك شأن قيمة الاحترام أو السمو الإنسانى أو قيمة الديمقراطية أو التعاون الدولى أو العمل كأساس للمجتمع ، وتتضمن القيم فى داخلها أساس تبريرها ، وأحيانا تفرض القيم نفسها دون حاجة إلى تبريرها كالبيئة التى تتضمن داخلها قيما لا تنتظر تبرير قيمتها أو أهميتها.

ولعل ذلك ما فرض وضع القواعد والأسس التى توجه وتضبط عمليات التدخل فى البيئة – باعتبارها من صنف القيم الجوهرية – خاصة إذا كان هذا التدخل سوف يترتب عليه إحداث أضرار بها أو ترك آثار خطرة عليها . ولذا يجب على الفاعل أن يقدم تبرير لسلوكه نحو البيئة وأن يكون هذا التبرير كافياً ومقنعاً يستند إلى معايير محددة يقرر فى ضوئها مدى كفاية التبرير وموضوعيته .

ومهما يكن من أمر التبرير بالتدخل فى البيئة فإنه يتعين ألا يضحى بقيمة البيئة مهما كان الأمر من أجل أى قيمة أخرى . إن مجتمعاتنا لا يمكن أن تصل الى مرحلة ينحسر محتوى أو مضمون بعض قيمها الاساسية ومنها البيئة التى لا يعوضها أو يكملها معنى آخر بديل .

ومن ثم ظهرت الدعوة إلى ضرورة التوازن بين القيم التى تمثل كيان الإنسان وتاريخه ومستقبله ، خاصة أن الدور الرئيسى للإنسان مستمد من التواصل والتوازن بينه الطبيعة والقيم الأصيلة فى ثقافتنا وهى علاقة أنتجها وحددها الإنسان.

ولعل ذلك ما يفرض ضرورة وجود قانون جنائى فعال ونظم وسياسات عقابية تحمى البيئة وأن يوفر لهذه النظم أسباب الفاعلية والقوة وبخاصة فيما يتصل بالنشاط الصناعى داخل المحلات البشرية الحضرية الذى يضر البيئة وفيما يتصل

أيضا بسلوك الأفراد الملوث بها .

وعليه إذا كانت البيئة تمثل قيمة أيكولوجية عمرانية وتمثل فى نفس الوقت أيضا قيمة تشريعية ، فإنها تمثل قيمة إنسانية اجتماعية ، فهى معمل الفعل البشرى ، ومسرح ابتكاراته وابتداعاته وحافظة ثرائه وتاريخه ومجسد هويته وثقافته وحضارته وحضريته(١٦) .

ولقد صان الإسلام البيئة ودعا إلى حمايتها وصونها باعتبارها قيمة فضلى . فقد كرم الله جل وعلا الإنسان فجعله خليفة له فى الأرض ، وبمقتضى القيام بهذه الخلافة أن يعمر الإنسان هذه الأرض على وفق منهج الله وشرعه وتقوم تلك العمارة على الأسس التالية :

أولا : عمارتها بعبادة الله تبارك وتعالى والعمل الصالح ، كما قال تعالى عن نبيه صالح عليه السلام وهو يخاطب قومه : ﴿ يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾(١٧) .

ثانيا : عمارتها باستغلال مواردها وما أودعه الله فيها من كنوز ، وتوظيف تلك الموارد فيما يصلح العباد والبلاد، وليس أدل على استغلال موارد الأرض والاستفادة من كنوزها من قوله ﷺ : (لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه) .

---

(١٦) International Scientific and professional Advisory Council of the United Nation Crime Prevention and Criminal Justice Programme. ISPAC, 1995. pp. 7-14

(١٧) سورة هود ، الآية ٦١ .

ثالثا : عمارتها بإعطاء كل ذى حق حقه انطلاقا من شمولية الإسلام لجميع نواحى الحياة فإن هذا الدين الحنيف لم يهمل شيئا من شؤون الحياة دون أن - يوجه الإنسان إلى الطريقة المثلى فى التعامل معه ، وفى ذلك بقوله تعالى : ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شئ﴾(*) .

ولما كان الاستخلاف فى الأرض هو العمل على إصلاح البيئة ، فإن الإسلام الحنيف لم يكتف بالنهى عن إفسادها فحسب بل إنه وقف موقفا حازما ضد كل من يسعى لإحداث الدمار فيها بأية وسيلة كانت ، وذلك حين أعلن الحق تبارك وتعالى فى كتابه الكريم عدم محبته للفساد فى الأرض فقال سبحانه : ﴿ والله لا يحب الفساد﴾(**) .

وإذا كان سبحانه لا يحب الفساد فإنه قطعا لايحب المفسدين ، وهذا ما قرره بقوله : ﴿ كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون فى الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين﴾(***) .

ولعظيم شأن الفساد فى الأرض فقد جعله الحق تبارك وتعالى من أبرز صفات المنافقين فقال سبحانه : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾(****) .

ولقد برزت اتجاهات ثلاث فى النظر إلى الأساس الأخلاقى (القيمى الذى يستند اليه النظر لتلوث البيئة وتهديدها يعد عملا غير أخلاقى ، وتتمثل تلك الاتجاهات فى :

(*) سورة الأونعام ، الآية ٣٨ .

(**) سورة البقرة ، الآية ٢٠٥ .

(***) سورة المائدة ، الآية ٦٤ .

(****) سورة البقرة ، الآيات ١١، ١٢ .

أولا : الاتجاه الإنساني : وهو الذى يدور حول حقوق الانسان الاساسية والتى يعبر عنها حق الإنسان فى بيئة يمكن الحياة فيها ، ومن ثم يغدو الواجب الأول عدم تعريض البيئة للتلوث ، يجب ان نحرص على عدم تناقض البيئة أو تتعارض وضعيتها مع المصلحة البشرية .

ثانيا : الاتجاه الوجداني : ويرى هذا الاتجاه ان البيئة قيمة فطرية منغرسة فى الانسان وهى ليست بقيمة وسيلة ، أى ينظر اليها باعتبارها قيمة فى ذاتها .

ثالثا : الاتجاه الراديكالى : وهو الذى يزنها فى ضوء صلتها بالحياة . فكل عناصر البيئة ذات قيمة موروثة ، وتتمثل قيمتها ومنطلقها الأخلاقى فى المصلحة البشرية ، ومن ثم يتعين إجراء راديكالية أساسية لاتجاهاتنا فى أو نظرتنا وموقفنا من الكون الطبيعى(١٨) .

٥ - الإطار الشمولى :

يستند الإطار الشمولى النظر إلى مشكلة التلوث البيئى ومن ثم فى رؤية الأساليب الأكثر ملاءمة لحمايتها والحد من تلوثها ووقايتها منه إلى أن التحرر من الخوف من الآثار المركبة لنتائج التلوث البيئى يفرض أن يكون المدخل الى إنجاز أمن البيئة وتأمينها وضد التلوث يفرض حضور رؤية شاملة لأبعاد هذا الخوف بحيث يرفض ذلك ضرورة توفير الظروف الداخلية والخارجية والضرورية لتحقيق التطلعات المشتركة من وراء إحداث الأمن بمفهومه الشامل ، وإعادة النظر فى ركائز الاستراتيجية المتطلبة لتوفير الأمن البيئى على المستوى المحلى والقومى

---

(١٨) Mappes, Thomas A. & Zembaty, Jane S. Social Ethics: Morality and Social Policy. MacGraw - Hill, INC., 1992, pp. 476-479.

والإقليمى (١٩) .

ولما كان من الصعوبة بمكان محاصرة أزمات وتحديات المحلات السكانية والسكنية التى تتعقد داخلها الحياة وتتداخل خيوطها فى بلدان العالم الثالث ، بل ولما كان ليس من السهولة بمكان التنبؤ بآثارها أو استقراؤها ومن ثم صعوبة تفاديها بشكل كامل كان لابد من إحداث تغييرات جذرية بالتالى للتدخل والسيطرة عليها .

فمن الثابت ان المشكلات البيئية المرتبطة بتحضر المكان مشكلات معقدة وديناميكية ، وهى مرتبطةجارتباطا وثيقا بالعلاقات المنسوجة على المستوى القومى والإقليمى والدولى ، وبالأوضاع الاجتماعية المحددة للأوضاع الاقتصادية والطبيعية والثقافية على سبيل المثالث ، ومن ثم يتسنى القول أن المشكلة البيئية متداخلة وملتحمة بمشكلات الفقر والتدهور الاجتماعى وهى تتجلى فى سياق ظاهرتى التركيز والنمو الحضرى .

ولقد ظهرت استنادا لما تقدم الحاجة الى إدارة شاملة مؤسسية فعالة توظف مقاييس مباشرة على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى نظرا لجدية الموقف وخطورته ، وكما شهر فى نفس الوقت ضرورة وجود استراتيجية تضمن إنجاز حماية البيئة بصورة متساندة وعلى المدى الطويل .

ولقد أسهم الإطار الشمولى فى تناول مشكلة تلوث البيئة فى ظهور العديد من المقاييس لتحسين الوضع البيئى المتدهور فى المحلات الحضرية على وجه الخصوص – ذات مستويات متعددة ، فقد ساعد العديد من الجهود التى يبذلتها

---

(١٩) محمد إبراهيم ، زيد . الأمن الشامل والنظام العالمى الجديد ، دراسة فى آفاق الاستراتيجية الامنية العربية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩١م . ص ١٥ .

بعض المنظمات والهيئات الدولية فى محاولة محاصرة أزمة البيئة بالمراكز الحضرية وجعل عمليةالتحضر داخلها عملية مؤازرة ومساندة لبيئة صحية خالية من التلوث ، ومن هذه الجهود ما صدر عن الاتحاد للطبيعة والموارد الطبيعية من استراتيجية للصيانة على المستوى الدولى . ومشروع المدن العامة أو الصحية لمنظمة الصحة العالمية ، ومأوى للجميع، استراتيجية دولية للسكن حتى عام ٢٠٠٠ والصادرة عن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، مما وضعت الهيئة الدولية للبيئة والتنمية ،استراتيجية حضرية،[٢٠] .

ولقد جاءت تلك المقاييس على مستويات متعددة هى :

١ - مقاييس على المستوى الدولى :

أ) الحاجة إلى تغير العلاقات الاقتصادية بين الدول . إن اعتماد بلدان العالم الأقل حظاً فى النمو على الاقتصاد العالمى (على سبيل المثال الحاجة إلى العملة الصعبة) أحد أهم الأسباب المسئولة عن مشكلة البيئة .

ب) إن الاتفاق والالتقاء بين الدول على المشكلات البيئية الدولية والمحلية أمر مطلوب وحيوى .

ج) إن التعاون والتضامن بين الدول يعد امرا حيويا ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق :

(أ) البحوث الدولية المشتركة.

(ب) التعاون الإقليمى.

(ج) المساعدات الجماعية .

---

(٢٠) أحمد النكلاوى ، اساليب حماية البيئة العربية من التلوث ، مصدر ساق ، ص : -٩ .

(د) المساعدات الثنائية .

٢ – مقاييس على المستوى القومى :

أ) توظيف سياسة تهدف الى التحكم فى نمو السكان والتحضر بما يحقق نمواً سكانيا محددا وقدرا كبيرا من التوازن فى توزيع السكان .

ب) الأخذ باتجاه يستهدف تحقيق المحافظة على البيئة وصيانتها وتخطيط لكل من القرية والمدينة يستهدف تحقيق تناغم أفضل بين استخدام الموارد الطبيعية وقدرة أو إمكانية الطبيعة ذاتها أو حماية المناطق الطبيعية المتضررة .

ج) تقوية دور وضع السلطات المحلية من أجل تعزيز فاعلية السياسة المحلية لمكافحة تلوث البيئة .

٣ – مقاييس على المساتوى المحلى :

أ) الاخذ باتجاه يستهدف السيطرة على المدن الكبرى يتسنى التحكم فى نموها .

ب) وضع مجموعة من الآليات السياسية الإدارية والمالية والتشريعية والتنظيمية لجعل إمكانية السيطرة الحضرية ممكنة .

ج) وضع سياسة تستند على مبدأ أولويات المطالب والحاجات العامة .

د) السماح بمشاركة ودعم السكان الذين يمكن ان يلعبوا دورا فاعلا وحيويا فى الدعوة إلى توظيف مقاييس بعينها .

٤ - مقاييس على مستوى قطاع الأعمال :

أ) الأخذ فى الاعتبار دور قطاع الأعمال ومكانتهم فى عملية الصيانة المتطلبة للبيئة .

ب) وضع نظم داخلية للوقاية البيئية ، وكذا إيجاد نظام مسئول عن التحكم فى النفايات والفضلات وتنقية المياه المستعملة ... إلخ .

ج) التعاون مع الغرف التجارية بتقديم المشورة البيئية والأجهزة الفنية إلى جانب التعاون الدولى(٢١) .

من الملاحظ أن الأطر السابقة ركزت كل منها على زاوية واعتبرتها حجر الاساس فى تناول مشكلة تلوث البيئة ، والتى يجب ان تنطلق فيها الاساليب المقترحة لوقاية البيئة من التلوث والحد من آثاره السيئة ، ورغم أن المتغيرات التى ارتبطت بها تلك الاطر تبدو ذات فواصل فيما بينها الا انها متكاملة فى حقيقة الأمر.

ولما كالنت ظاهرة التلوث البيئى فى سائر المجتمعات يمكن تصورها معادلة طرفاها المكان بعناصره (طبيعة وموارد) اوالإنسان بعناصره (السلوك فى استغلال المكان وتوظيفه ودرجة الوعى والإحساس بأزمة المكان ومتطلباتها) فإن هذه المعادلة او تلك العلاقة بين هذين الطرفين قد ترتب فى ضوء الأطر المتقدمة على تصور كل منها لنقطة البدء الاساسية فى تشكيل تلك العلاقة ونتائجها المتولدة عنهـــا.

---

(٢١) Tjeerd Deelstra. Human Settlements and Sustainable Development in the third World. Un No 26, Ministry of Housing Hauge, The Netherlands Nov. 1990, pp. 35 - 40.

فهناك من اعتبر نقطة البدء التشريعي والوضع القانوني هي دعامه في صياغة اساليب الحماية وانتقائها ، وهناك من جعل التنمية (المستدامة والحضرية) قاعدته في النظر إلى مشكلة التلوث ومن ثم جاءت آلياته وأساليبه مستندة اليها . وهناك من عد العمران البشري ونمط استخدام المكان وإدارته دعامة اهتماماته في انتخاب اساليبه في عملية الحماية . ثم وجدنا من وضع الاساس القيمي ضابطا وموجها لازمة المكان بحيث تنطلق اساليب الحماية مستجيبة لوعاء الاهمية القيمية للمكان من ناحية باعتباره يمثل قيمة فطرية وجوهرية في ذاته وللإنسان الذي يضفي ويصنع محتوى ودلالة تلك القيم ويبررها ، وهناك من اعتبر مظلة الشمول أو الفهم التركيبي لمشكلة تلوث المكان قاعدته التي يتسند اليها في رسم وصياغة استراتيجية في انتقاء اساليبه وتحديد مقاييسها او معاييرها تبعا للمستويات المختلفة التي يتعين وضعها في الاعتبار .

وأياكانت حدود نقاط الانطلاق في كل إطار وحدود نهايته فإنها أطر متماسكة فيما بينها – كما قدمنا – نظرا لأن « الإنسان» يعد محوراً وهرياً في نطاق تلك العلاقة التي طرفاها المكان – سلوكيات الانسان لأسباب عدة أهمها :

١ – إن الإنسان هو الذي كرمه الله باستخلافه في الأرض لتعميرها وحمايتها وصيانتها ، ووعد المفسدين منهم فيها بعقاب عظيم .

٢ – إن أزمة المكان وتلوثه بمفهومه الشامل الذي عرضنا له في الفصل السابق يسأل عنها في المحل الأول الإنسان عناصر دماغه ومحتواها التي أفرزت سلوكياته وطريقة تفاعله مع المكان أو البيئة .

٣ – إن الدعامات التي استندت إليها الأطر المقدمة كأسس في انتقاء أساليب حماية البيئة من التلوث دعامات تمثل تصويرات الانسان والتي تجسد في الواقع

اهتماماته ومعتقداته فى هذا المجال. ومن ثم تظل أزمة البيئة معلقة ومتوقفة - كحالة وظاهرة - على تصور ومعتقد الانسان عنها ومبلغ الوعى والحس والرشد والموضوعية التى ترتبط بها تصوره ومعتقده ومداخله لهذه الازمة .

٤ - إن أزمة البيئة (مشكلة التلوث) أزمة بشرية فى الأساس أى هى أزمة إنسان وليست أزمة مكان باعتباره المتضرر الاساسى منها ، ومن ثم فهى ليست أزمة لحظة تاريخية إنما هى أزمة تاريخية حضارية صنعتها تطلعات السيطرة والقوى غير المتكافئة والجائرة من جانب الانسان مقابل المكان فكان التدهور والمزيد من التخبط والصراع والتناقض ، هى علاقة تاريخية جدلية ممارسة سيطرة وقوة غير متوازنة أوعادلة مع المكان يفرز وضعا نقيضا للأهداف المأمولة من تفاعل الانسان مع المكان يتجلى فى تدهور المكان ... وهكذا يتولد عن التدهور البيئى مزيد من التخبط الذى يفرز مزيدا من التدهور وهكذا ما لم تجر جراح واعية رشيدة لتصويب تلك العلاقة .

وإذا كانت الرؤية الشمولية التركيبية لاستراتيجية حماية ووقاية البيئة من التلوث تفرض نفسها فى هذا المجال فإن معظم معالم هذه الرؤية يتعين ان توظف الدعامات الاساسية فى بناء كل إطار من الأطر المتقدمة .

أ) الدعامة التشريعية .

ب) الدعامة التنموية .

ج) الدعامة العامة القيمية .

د) الدعامة الايكولوجية .

هـ)الدعامة الاستراتيجية متعددة المستويات :

ويفرض ذلك الامر عدة اعتبارات اساسية :

١ – الطبيعة التركيبة لمشكلة تلوث البيئة بوجه عام .

٢ – تسارع اتجاهات وحركات النمو التى اصبحت مطلبا سياسيا جماهيريا وشعبيا لتجاوز فجرة التخلف التى تفصل بلدان العالم الثالث عن غيرها الاكثر حظاً من النمو والتقدم .

٣ – إن استمرار اتجاهات النمو الحضرى فى بلدان العالم الثالث على حالها القائم من النمو المتسارع فى حجم السكان بها ومن ثم نمو حجم المطالب والحاجات الجوهرية للسكان سوف يؤدى الى تسارع الضغط على الموارد والامكانات الطبيعية المحدودة فيها بل وغير المتوفر رأس مال اللازم لاستغلال واستخدام القائم منها على النحو الأمثل والاقتصا دى ، ومن ثم سوف تزداد أزمة المكان والبيئة حدة وتعثراً وبخاصة فى المحلات والمراكز الحضرية التى ترتفع بها الكثافات السكانية وتتدنى الكفاءة الوظيفية للمكان فيها .

٤ – تسجل البلدان العربية بوجه عام نموا مشهودا فى وعى الجماهير لديها على اختلاف شرائحهم الاجتماعية والاقتصادية بمدى خطورة مشكلة التلوث البيئى التى تهدد حياتهم وتنزع عنهم الإحساس بالأمن وتدعم لديهم الشعور بعدم فاعلية اجهزتهم المسؤولة عن مكافحة التلوث البيئى وتشكيله ومن ثم ازدياد غربتهم عنها . ولقد فرض هذا الوعى اهمية طرح استراتيجيات حادة وموضوعية مستفيدة من نتائج البحث والرصد الواقعي الحى المباشر للبيئة وتتعامل مع أزمة تلوث المكان من منظور انسانى شامل(٢٢) .

---

(٢٢) أحمد النكلاوى ، مصدر سابق ، ص ص ٩٤-٩٦ .

الفصل الرابع

التلوث البيئ والصحة العامة

الفصل الرابع

التلوث البيئى والصحة العامة(*)

أصبحت البيئة مجالاً عالمياً وقومياً للاهتمام العلمى ، حيث تعددت الدراسات والبحوث التى حاولت إثارة الوعى بأهمية البيئة ومواردها ، وما تتعرض له من استنزاف وإفساد مقصود ، وتدعو إلى ضرورة الحفاظ على التوازن البيئى . كذلك عُقدت العديد من المؤتمرات العلمية ، حول قضايا البيئة ومشكلاتها بدءاً من عام ١٩٧٢ باستكهولم وحتى الآن ، وتلاحقت التقارير العالمية بشأنها ولجان دراسة مشكلاتها . هذا فضلاً عن أن الإنسان قد استبد به القلق حول مستقبل حياته فى البيئة ، فبدأ يراجع نفسه فى طريقة تعامله مع عناصرها ومكوناتها ، واتجه نحو التخطيط لمواجهة مشكلاتها في الوقت الحاضر ، والإعداد لتلافيها في المستقبل. وبهذا صارت البيئة مجالاً تلتقى فى دراسته والاهتمام به علوم عديدة وتخصصات متنوعة ، وجهات ومؤسسات رسمية وشعبية متباينة . وهكذا نجد الإنسان الذى بدأ حياته على الأرض وهو يحاول حماية نفسه من غوائل الطبيعة ، انتهى به الأمر ـ بعد آلاف السنين ـ وهو يحاول أن يحمى الطبيعة من نفسه[1] .

والبيئة ليست مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ونباتات ومصادر للطاقة وحيوانات) ، بل هى رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما ، وفى مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته . وتمثل العناصر الطبيعية البيئة الطبيعية Physical Environment أو الموارد التى أتاحها الله للإنسان ليستمد منها مقومات حياته كالغذاء والكساء والمأوى والدواء ... الخ . على حين تتمثل

(*) أعد هذا الفصل الدكتور كمال التابعي .

(١) على المكاوى ، البيئة والصحة ـ دراسة فى علم الاجتماع الطبى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ص : ٦-٧ .

الموارد الاجتماعية فى البنية الأساسية المادية التى شيدها الإنسان ، وفى مجموعة النظم الاجتماعية والمؤسسات التى أقامها . وبالتالى يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية Social Environment على أنها الطريقة التى نظمت بها المجتمعات الإنسانية حياتها ، وسخرت البيئة الطبيعية لخدمتها كاستعمال الأراضى للرعى والزراعة والسكنى واستخراج ثرواتها الطبيعية ، والصناعة والتجارة والتعليم والاستشفاء والإنتاج والاستهلاك (٢) .

وعلى هذا ، فالبيئة تعنى تحديداً الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بنى البشر . وفى ضوء هذا التعريف ، فإننا ننظر إلى البيئة من الزاويتين الفيزيقية أو الطبيعية والاجتماعية وتراعى - فى نفس الوقت - طبيعة العلاقة بينهما(٣) .

وقد أكدت الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية والجغرافية - الكلاسيكية والمعاصرة - على العلاقة بين السلوك الاجتماعى والبيئة ، حيث نجد أن البحوث الامبيريقية التى أجريت حول الفقر فى لندن ، قد أماطت اللثام عن حقيقة هامة مفادها أن المناطق والأحياء المتخلفة والفقيرة Slums تؤدى إلى الانحراف ، وأن المناخ الفيزيقى يلعب دوراً فى تشكيل النماذج الثقافية (هوايت بيك Whitbeck ١٩١٨ ، وهنتنجتون وكشلج Huntington & Cushing ١٩٢١) كما وضع ماكنزى Mckenzie 1933 خريطة أوضح من خلالها أن أشكال عديدة للسلوك الاجتماعى مثل الانحراف والرذيلة تتركز فى مناطق بعينها . كما أشار (فيرث ودنهام Faris

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ١٨ .

& Dunham 1939) إلى الأمراض العقلية وتركزها فى مناطق معينة أيضاً .وهكذا يتبين لنا أن هناك ارتباطاً بين المناطق المتخلفة والانحراف والبيئة الفيزيقية والسلوك، وقد وضع المخططون المعاصرون هذه المقولات والمعانى فى اعتبارهم عند تخطيط أشكال الإسكان ، وإقامة المجتمعات والمدن الجديدة(٤) .

كما يعتمد البشر فى حياتهم على وجود بيئة طبيعية صحية مفترضين بغرابة أنهم مهما ألحقوا أضراراً بالكرة الأرضية ، فإنها ستستعيد سلامتها فى نهاية المطاف. ومن الواضح أن هذا ليس صحيحاً ، وذلك لأن التصنيع المكثف والنمو السكانى السريع قد أجهد الكوكب إجهاداً لا يحتمل ، كما أن التهديدات البيئية التى تواجهها البلدان هى مزيج من تدنى النظم الايكولوجية المحلية والنظم العالمية . وفى البلدان النامية يتمثل أحد أخطر التهديدات البيئية فى الخطر الذى يتهدد المياه ، فنصيب الفرد من إمدادات العالم من المياه لا يتجاوز الآن ثلث ما كان عليه فى عام ١٩٧٠ . ويتزايد تحول شح المياه إلى عامل من عوامل الصراع العرقي والتوتر السياسى . ففى عام ١٩٩٠، كان حوالى ١,٣ بليون شخص فى العالم الثانى لا يحصلون على مياه نقية ، ويرجع جانب كبير من تلوث المياه إلى سوء الصرف الصحى ، وزهاء بليونى شخص لا يحصلون على صرف صحى مُؤَمّن(٥) .

ولكن الناس فى البلدان النامية يمارسون أيضاً ضغوطاً على الأرض، إذ يفقد فى كل عام ما يتراوح بين ٨ ، ١٠ ملايين أكر من أراضى الغابات، وهى مناطق

(٤) David Canter and Peter Stringer, Environmental Interaction Psych-ological Approch to our Physical Surroundings, Surrey University Press, First Publish, 1975, PP. : 10-11.

(٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٨- ٢٩ .

تعادل في حجمها النمسا ، ويؤدى الري وسوء أساليب الحفاظ على الطبيعة إلى تصاعد التصحر ، ففى أفريقيا جنوب الصحراء وحدها تحول ٦٥ مليون هكتار من الأرض المنتجة إلى صحراء خلال الأعوام الخمسين الماضية . وحتى الأرض المروية تتعرض لتهديد من مخلفات الأملاح، فأضرار التملح تصيب ٢٥ ٪ من الأرض المروية فى آسيا الوسطى وتصيب ٢٠ ٪من الأرض المروية فى باكستان(٦) .

أما فى البلدان الصناعية ، فإن من أخطر التهديدات البيئية تلوث الهواء ، فمدينة لوس أنجلوس ينبعث منها ٣٤٠٠ طن من الملوثات كل عام، ولندن ينبعث منها ١٢٠٠ طن . وهذا التلوث الضار للصحة يلحق ضرراً أيضاً بالبيئة الطبيعية . كما يتسبب تدهور غابات أوروبا نتيجة لتلوث الهواء فى خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها ٣٥ بليون دولار سنوياً . كما أن الخسائر السنوية المقدرة للإنتاج الزراعى نتيجة لتلوث الهواء تبلغ قيمتها ١,٥ بليون دولار فى السويد و ١,٨ بليون دولار فى إيطاليا و ٢,٧ بليون دلار فى بولندا و٤,٧ بليون دولار فى ألمانيا(٧) .

ومع أن طابع الضرر البيئى يختلف ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، فإن آثاره واحدة فى كل مكان تقريباً .فالتملح شديد أيضاً فى الولايات المتحدة ، وتلوث الهواء شديد أيضاً فى مدن بالعالم النامى ، فمدينة مكسيكو ينبعث منها ٥٠٠٠ طن من ملوثات الهواء سنوياً ، وفى بانكوك نجد أن تلوث الهواء شديد لدرجة أن أكثر من ٤٠ ٪ من رجال شرطة المرور فيها تفيد التقارير أنهم يعانون من مشاكل تتعلق بالتنفس(٨) .

(٦) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص : ٢٩ .

(٧) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص : ٢٩ .

(٨) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص : ٢٩ .

وكثير من التهديدات البيئية مزمن ويستمر مدة طويلة ، وهناك تهديدات أخرى تتخذ طابعاً فجائياً وعنيفاً بدرجة أكبر . وحادثتا بوبال ، وتشيرنوبيل هما أوضح كارثتين بيئيتين فجائيتين ، وهناك كوارث "طبيعية "مزمنة كثيرة حدثت فى السنوات الأخيرة ، وكان البشر هم السبب فيها. فقد أدت إزالة الغابات إلى حدوث حالات جفاف وفيضانات أكثر شدة ، وأدى النمو السكانى إلى انتقال الناس إلى مناطق عرضة للأعاصير الحلزونية أو الزلازل أو الفيضانات ، وهى مناطق كانت تعتبر دائماً مناطق خطرة ، وكانت غير مأهولة من قبل. والفقر ونقص الأراضى يفعلان نفس الشئ ، إذ يدفعان الناس إلى أراضى أكثر حدية ويزيدان من تعرضهم للمخاطر الطبيعية .والنتيجة هى أن الكوارث أصبحت أكبر وأكثر حدوثاً ، ففى خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١ تعرض ثلاثة بلايين شخص للكوارث، كان ٨٠٪ منهم من آسيا ، ولقى أكثر من سبعة ملايين شخص حتفهم نتيجة لها، بينما أصيب مليونان [٩] .

ولدى معظم البلدان النامية خطط لمواجهة حالات الطوارئ الطبيعية، فبنجلاديش مثلاً لديها نظام موسع للتحذير من الأعاصير الحلزونية التى تصل إلى خليج البنغال . ويكون حجم الأعاصير فى بعض الأحيان أكبر مما تتحمله مواردها الوطنية ، بحيث يستدعى عملاً دولياً . غير أن الاستجابات فى حالات الطوارئ هذه كثيراً ما تكون بطيئة وغير كافية وغير متسقة ، والجهود الإنسانية الحالية ، لاسيما فى نطاق منظومة الأمم المتحدة تعانى بشدة من نقص التمويل ، وكثير من أشد الناس تعرضاً للتأثر بتلك الكوارث يهلكون قبل أن تصل أى مساعدة دولية [١٠] .

(٩) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٩-٣٠ .

(١٠) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص ص : ٣٠ .

إن معظم أشكال الانحطاط البيئي تترك أشد آثار لها محلياً . ولكن آثارها الأخرى تميل إلى الهجرة ، فالهواء الملوث ينتقل بعناد عبر الحدود الوطنية ، بحيث أن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في بلد تسقط على هيئة أمطار حمضية في بلد آخر. ويعاني حوالي ٦٠ ٪ من الغابات التجارية في أوروبا من مستويات ترسبات كبريتية ضارة. وفي السويد نجد أن حوالي ٢٠,٠٠٠ بحيرة من بحيراتها وعددها ٩٠,٠٠٠ أصبحت حمضية بدرجة ما، وفي كندا هناك ٤٨,٠٠٠ بحيرة حمضية ، ومصدر المشكلة في هاتين الحالتين ليس داخل البلد فقط[١١] .

كما أن انبعاث المواد الفلوروكربونية له أثر دولي ، بل الواقع أنه أثر كوني ، نظراً لأن الغازات المنبعثة في فرادى البلدان تهاجم طبقة الأوزون .وفي عام ١٩٨٩ وجدت أفرقة البحوث أن طبقة الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيك) قد انخفضت إلى ٥٠ ٪ من مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٩٣ بينت القياسات التي جرت بواسطة الأقمار الاصطناعية فوق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الواقعة على خطوط العرض المتوسطة في نصف الكرة الشمالي ، أن طبقة الأوزون فيها بلغت درجة قياسية من الانخفاض ، مما ترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لصحة البشر .فالأوزون يحول دون تسرب الأشعة فوق البنفسجية التي يمكن أن تؤدي إلى أنواع مختلفة من سرطان الجلد. وفي الولايات المتحدة ارتفع معدل الإصابة بأخطر شكل من أشكال سرطان الجلد وهو "الميلانوما "في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٩ بنسبة تزيد على ٨٠ ٪[١٢] .

---

(١١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص ص : ٣٥-٣٦ .

(١٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، المرجع السابق ، ص : ٣٦ .

لقد لوث الإنسان كل عناصر البيئة الطبيعية ، فلم يسلم منه الماء العذب الفُرات ولا الماء الملح الأجاج ، حيث ألقت المصانع بمخلفاتها الصلبة والسائلة إما فى الماء أو على التربة لأنها لا تتصل بشبكة الصرف الصحى .علاوة على ذلك فقد أسرف الإنسان فى استخدام المبيدات الحشرية ، وغالى فى الاعتماد على المخصبات الزراعية مما دعم التلوث فى التربة وفى المياه الجوفية وفى المناخ . وعلى هذا صار الماء والهواء سلعتين غاليتى الثمن بعد أن كانتا سلعتين مجانيتين ، فزاد معدل الأمراض الناجمة عن التلوث(١٣) .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن معظم موارد الوطن العربى تقع ضمن ما يعرف بالبيئات الهشة التى تتعرض باستمرار للتدهور البيئى والاختلال الايكولوجى الناجم عن الممارسات غير السليمة لاستخدام الأرض ، وعن الضغوط السكانية المؤدية إلى زراعة المزيد من الأراضى الحدية مما يتسبب فى إفقار التربة وتآكلها وإزالة الأشجار والغابات وتلوث الأنهار والبحيرات وتعرض مناطق كثيرة فى الوطن العربى إلى التصحر والجفاف .لذلك فإن التحدى الرئيسى الذى يواجه الوطن العربى يتمثل فى وضع استراتيجيات برامج شاملة للتنمية القابلة للاستمرار ، وتنفيذه بالصورة التى تستطيع فيها احتواء الخسائر الايكولوجية لكيتظل فى حدود محتملة ، وأن تلبى فى الوقت نفسه احتياجات السكان المعيشية ، وتصون قاعدة الموارد للمستقبل(١٤) .

وفى مدينة القاهرة أيضاً ارتفعت معدلات تلوث الهواء نتيجة لوجود مواد هيدروكربونية وثانى أكسيد الكربون ، وتناقص كميات الأكسجين بالهواء، فكل

---

(١٣) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢٨ .

(١٤) إسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص ٦٥-٦٦ .

سيارة تستهلك من الأكسجين يومياً ما يعادل استهلاك ٣٥٠ شخصاً ، ويستنشق الإنسان من عوادم السيارات ما يعادل تدخين ٢٠ سيجارة يومياً .وعلى هذا فقد وصلت نسبة الملوثات الغازية فى مدينة القاهرة إلى أعلى معدلاتها فهى ٥٢ ٪ غاز أول أكسيد الكربون و١٨ ٪ غاز ثانى أكسيد الكربون و١٢ ٪ مواد هيدروكربونية و١٠ ٪ غبار ومواد صلبة و٢ ٪أكاسيد النتروجين(١٥) .

ومن الأمثلة الواضحة على ضعف الاهتمام بالبعد البيئى ما يحدث فى مصر من زحف السكان بنموهم السريع على الأراضى الخصبة لدلتا النيل، وهو ما يبدو واضحاً من انتشار ونمو المبانى والمنشآت الجديدة على هذه الأراضى .ويبدو أن الحكومة تجد صعوبة بالغة فى منع هذا التوسع وفرض القوانين التى تحظره .كذلك فإن مدينة القاهرة يهددها تلوث الهواء الناتج عن النمو السريع لسكانها والذى يتطلب المزيد والمزيد من خدمات النقل(١٦) .

ولهذا كله احتلت البيئة مكانة هامة فى مفهوم التنمية بصفة عامة، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة ، باعتبارها شرطاً ومطلباً أساسياً من متطلبات التنمية .ويؤكد ذلك تناول تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الأنماط الأساسية للتنمية التى تسبب الضغط على البيئة كالفقر فى البلدان النامية ، ومستويات النمو الاقتصادى وأنماط الاستهلاك غير القابلة للاستمرار ، والضغوط الديموجرافية وأثر الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية .وقد تبنى المؤتمر اعتماد التنمية القابلة للاستمرار والسليمة بيئياً Sustainable Development أى التنمية التى تقوم على مراعاة الاعتبارات البيئية والتغذوية والاجتماعية فى تخطيط

---

(١٥) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص ص : ٦٠-٦١ .

(١٦) مصر- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق ، ص : ١١ .

وتنفيذ المشاريع التنموية .وذلك لأن الاستراتيجيات التنموية الأكثر فعالية فى السيطرة على التدهور البيئى وتحقيق الأمن الغذائى على النطاق القطرى هى الاستراتيجيات التى تركز على تحقيق نمو الدخل القومى المقترن بالعدالة .فالنمو الاقتصادى ينبغى أن يتوازن بتقدم اجتماعى وتحسن فى رفاه أفراد الشعب كافة وذلك لأن انعدام التوزيع العادل للدخل يؤدى إلى تزايد حدة الفقر ، وظهور حالات من عدم الاستقرار .لذلك لابد من اعتبار تغيير البنيان الاقتصادى واستمرار العملية التنموية وتغيير نمط توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة شروطاً أساسية لتحقيق التنمية المقترنة بالعدالة ، وأن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية[١٧] .

وإذا حاولنا التعرف على الواقع البيئى فى مصر ، ومدى إسهام استراتيجيات التنمية البشرية فى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئى .فسوف نجد أن هناك العديد من المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث البيئى بكل صوره وأشكاله ، ذلك التلوث الذى أثر على الإنسان والحيوان والنبات .حيث أكدت الدراسات التى أجراها المركز القومى للبحوث أن تلوث الهواء بمنطقة حلوان- على سبيل المثال- قد فاق بكثير الحد الأقصى المسموح به من الأتربة، مع ظهور كميات كبيرة من المواد القطرانية فى الهواء خاصة بالمناطق السكنية والصناعية كنتيجة لغازات عوادم الأفران ووسائل النقل التى تؤدى إلى وجود تركيزات عالية فى الهواء من غازات أكاسيد الكربون وأكاسيد النتروجين والهيدروكربونات المسببة لسرطان الجلد والرئة[١٨] .

فضلاً عن التلوث فى منطقة شبرا الخيمة ، وهى ثانى المناطق الصناعية

(١٧) إسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص : ٦٥.

(١٨) الخريطة الصناعية البيئية ، الجزء الأول ، وزارة الصناعة ، ص : ١٨ .

حيث تتركز فيها المخلفات الغازية نتيجة وجود ٢٠ مصنع منها خمسة عشر نقطة يصدر عنها انبعاثات غازية ملوثة مثل شركة النصر للكاوتشوك - البلاستيك الأهلية - الغازات الصناعية - أبو زعبل للأسمدة .وترجع أهمية منطقة شبرا الخيمة - بالنسبة للدراسات البيئية - إلى موقعها الكائن بشمال شرق القاهرة وتوزيع أنشطتها الصناعية داخل المناطق الزراعية، حيث تتنوع هذه الأنشطة من عديمة الأترية إلى أخرى ذات أترية فعالة (ضارة بالصحة العامة) . ولا تؤثر ملوثات الهواء المتواجدة بمنطقة شبرا الخيمة على المنطقة نفسها فحسب ، بل يحدث أن تنتقل أيضاً إلى أجزاء أخرى من مدينة القاهرة ، وذلك بفعل الرياح الشمالية والغربية السائدة .ومن ناحية أخرى فإنه يتم انتقال الملوثات من مدينة القاهرة إلى تلك المنطقة بفعل الرياح الجنوبية والشرقية[١٩] .

ويكشف الجدول التالي رقم (٩) التوزيع الفرعي للمصانع والتلوث الناجم عن عمليات الاحتراق موضحاً أن عدد المصانع يبلغ ١٢٦ مصنعاً في القاهرة الكبرى ، و٨٥ مصنعاً في الإسكندرية ، وستين مصنعاً في وجه بحري ، وخمسة وثلاثين مصنعاً في الوجه القبلي ، وثلاثة عشر مصنعاً في محافظات القناة ، وأحد عشر مصنعاً في المحافظات النائية .وإن المتأمل في هذا الجدول سوف يدرك أن هناك صوراً عديدة للتلوث ترتبط بصناعات معينة ، وهذا يدل على ارتباط الصناعة بالتلوث .ولذا من الضروري العمل على زيادة الاستثمارات في مجال مشروعات حماية البيئة من أضرار التلوث المصاحبة لعمليات التصنيع .

(١٩) الخريطة الصناعية البيئية ، الجزء الأول ، وزارة الصناعة ، ص ص : ٢٣ ـ٢٤.

جدول رقم (٩) يوضح الملوثات الغازية الناجمة عن قطاع الصناعة

البيان	التوزيع النوعي للمصانع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالي	نوعيات الوقود	عوادم الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
القاهرة الكبرى	٢٣	٣٢	٢٤	٣٠	٧	١٠	١٢٦	مازوت وسولار / غاز طبيعي جميع المصانع (المنشأة بالمناطق السكنية والزراعية) ينتج عنها ملوثات نتيجة الوقود وذلك إما في الغلايات أو لتشغيل بعض الماكينات، ويصير معدل انبعاث الغازات ومكوناتها نتيجة حرق الوقود معدلاً ثابتاً	غازات كبريتية. غازات نتروجينية، غازات كربونية. وتبلغ الغازات المنبعثة نتيجة حرق الوقود في الصناعة ملايين الأطنان سنوياً من هذه الملوثات الغازية ومن الجسيمات العالقة التي تحتوي على مواد عضوية وغير عضوية، وأغلب الشركات لا تقوم بمعالجة الملوثات الناجمة عن حرق الوقود فيما عدا إنشاء مداخن بارتفاعات عالية وترتبط نسبة	الأسمنت / السماد / الحديد والصلب / صناعات معدنية / حراريات / غزل ونسيج / بلاستيك / ورق / البطاريات / صناعات غذائية	أتربة أسمنت / غازات كربونية / قطران / جسيمات فحم أمونيا / أتربة معادن / أكاسيد حديد منجنيز / رصاص ذرات سيليكا وكربون ألومنيوم / تيتانيوم / سيدوز غبار وأتربة من مصانع النسيج.

تابع جدول رقم (٩) يوضح الملوثات الغازية الناجمة عن قطاع الصناعة

البيان	التوزيع النوعي للمصانع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالي	نوعيات الوقود	عوادم الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
								تقريباً ، وذلك بالنسبة لنوعية الخامات المصرية والتي يتواجد بها نسبة عالية من الكبريت	تركيز الملوثات الناجمةعن حرق الوقود بضبط عملية الاحتراق		
الإسكندرية	١٨	٣١	٢٠	٧	٢	٧	٨٥			الورق / السماد/ الغزل والنسيج/ البطاريات/ الصناعات المعدنية / الكيماويات / صناعة الجلود/ صناعات غذائية	غبار يوريا / غازات كلورية / غازات نتروجينية/ أبخرة / رصاص ومنيات عضوية / نشادر / غبار جلد/ هبو وزغبار وأتربة مصانع النسيج

تابع جدول رقم (٩) يوضح الملوثات الغازية الناجمة عن قطاع الصناعة

البيان	التوزيع النوعى للمصانع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالى	نوعيات الوقود	عوادم الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
وجه بحرى	٧	٢٩	٢٣	-	١	-	٦٠			صناعة الأسمدة / الكيماويات	نشادر / يوريا / بودرة سماد / غبار وهبو الغزل والنسيج
وجه قبلى	٦	١٨	٦	-	١	٤	٣٥			صناعة السكر / الكيماويات / الفيرو منجنيز	غازات نتروجينية / كبريتية / أتربة / فوسفات / حجر جيرى وسيليكا
محافظات اة	٢	٧	١	٢	-	١	١٣			السماد / صناعات غذائية	أتربة وجسيمات الخامات الحرارية
محافظات نائية	-	-	-	-	-	١١	١١			تعدين وحراريات	شوائب سليكانية

(٢٠)

٢) المرجع السابق ، ص : ٥٠ .

كمـــا أجريـــت دراسات رصد لآثار التلوث ، كشفت عن نتائج عديدة توضـــح علاقة التلوث بالمرض وتأثيره السلبى على النبات والآثار . وتتحدد نتائج هذه الدراسات فيما يلى :

(١) أظهـــر المســـح الصحى أن نحو ٢٠% من سكان شبرا الخيمة يعـــانون من أمراض الرئة ، بسبب التعرض لجرعات عالية من ثانى أكسيد الكبريـــت والدخـــان (١٩٨٠ــ١٩٨٤) . كمـــا أظهـــر مسح مماثل للمناطق المتاخمة لصناعات الأسمنت فى حلوان أن ٢٩% من تلاميذ المدارس يعانون مـــن أمراض الرئة مقارنة بنسبة ٩% لهذه الحالات بين تلاميذ المدارس فى المـــناطق الريفية (١٩٨٧) . وتبلغ معدلات الوفيات من أمراض الصدر نحو ١٩% للأعمار المختلفة [٢١] .

(٢) إن القيم المرصودة لتركيزات الأوزون بمدينة القاهرة ومحيطها يمكـــن أن تسبب تهيج الأعين بدرجة كبيرة ، وكذلك تفاقم أمراض الصدر . كمـــا قـــد تؤثر على نمو النباتات (المحاصيل) . وقد رصد فاقد فى محصول البرسيم بمنطقة شبرا الخيمة بنسبة ٥٠% إلى ٦٠% من إنتاج المقارنة .

(٣) قـــد تصـــل بيـــن رجـــال شـــرطة المرور بمدينة القاهرة نسبة الكاربوكسيهموجلوبين فى الدم إلى ١٤% ، وهذا يرجع إلى ارتفاع تركيزات غـــاز أول أكســـيد الكربون به ، مما يحدث إجهاداً فى مرضى القلب . ولقد وجدت دلالات لهذا الربط بين رجال شرطة المرور بمدينة القاهرة (١٩٩٠).

(٤) وجـــدت هناك علاقة مباشرة بين التعرض لتلوث الهواء وتركيز الرصـــاص فى دماء رجال شرطة مدينة القاهرة (٣٨ــ٦٣ ميكروجراماً من

---

(٢١) خطة العمل البيئى فى مصر ، جهاز شئون البيئة ، ١٩٩٢ ، ص : ٦٩ .

الرصـــاص لكــل مائـــة ملليلتر) وكذلك بين من يعيشون بالأحياء الحضرية السـكنية (٣٠ مـيكروجراماً لكل مائة ملليلتر) . وهذه المناسيب تفوق ثلاثة أضـعاف الحـد الأقصى الآمن حسب معايير منظمة الصحة العالمية . ومن المعروف أنها تسبب المشاكل العصبية والتخلف الذهنى خاصة بين الأطفال.

(٥) يبلغ معدل ترسب الفلزات الثقيلة بالمناطق الملوثة نحو ٠,٥ إلى ٢ جرام على المتر المربع فى العام ، وهى من القيم العالية للترسب . ومعظم الفلـزات سامة للبشر وتتراكم فى الجسد . ويبلغ تركيز الرصاص فى التربة السطحية بالمناطق الصناعية نحو ١٣ إلى ٣٦ ضعفاً بالمقارنة بالتركيزات فى المـناطق الريفية . بينما يبلغ تركيز الكادميوم ٨ إلى ٧٢ ضعفاً ، كما يصل منسـوب الرصـاص فـى أجزاء النبات القابلة للأكل حتى عشرة أضعاف المنسوب فى الريف .

(٦) ارتفـاع منسـوب ثـانى أكسيد الكبريت فى جو القاهرة والمدن الأخـرى ، يمـثل تهديـداً خطيراً لمواقع التراث الحضارى وللدخولات من الأنشـطة السـياحية المرتبطة بها . وتعانى المعالم الأثرية الحجرية الجيرية بمديـنة القاهـرة مثلاً من تدهور وتآكل ملحوظ كما هو الحال مع تمثال أبو الهول[٢٢] .

ومـا تقـدم من أمثلة وأدلة ، على تلوث الهواء بالقاهرة وما حولها يوضـح مـا تـتحمله مصـر من نفقات بسبب ذلك التلوث . وإذا لم تتوفر المعلومـات الكافـية فـى مصر للربط بين تلوث الهواء وحالات السرطان والـتحول الطفرى (الوراثى) مثل سرطان الرئة من إنتاج الاسبستوس ، فإن الأدلـة مـن الأخطار الأخرى تظهر ذلك الارتباط جلياً . وتوضح الأدلة من

(٢٢) خطة العمل البيئى فى مصر ، المرجع السابق ، ١٩٩٢ ، ص : ٧٠ .

الأقطـــار الأخـــرى أيضـــاً أن الرصاص الذى يمتصه النبات يتناوله البشر ومتراكم فى الجسد . ويعتبر الأطفال أكثر الطوائف البشرية التى تتهددها مثل تلـــك الأخطـــار الصـــحية ، نلـــك أن أنشطتهم تعرضهم لجرعات أكبر من الرصاص فى الأتربة والتربة ، وأن أجسادهم تمتص نسباً أكبر عند منسوب معين من التلوث (نحو ٥٠% بالمقارنة بنحو ١٠% بالنسبة للشخص اليافع)، ويســبب ارتفـــاع منســوب الرصاص فى الأطفال التخلف الذهنى والمشاكل العصـــبية لديهـــم . وخفض محتوى البنزين من الرصاص يقلل من الأخطار الصحية فى المناطق الحضرية [٢٣] .

وفـــى عـــدد من الأقطار أجريت عمليات تقدير للأضرار الاقتصادية الناتجة عن تلوث الهواء ، مع التركيز على الآثار الصحية ، وتضرر الأبنية والمحاصـــيل والـــزراعات المنزلـــية وتقدر تكلفة تلوث الهواء فى الولايات المـــتحدة بـــنحو ٥٠٠ دولار للفرد . وأما التقديرات فى مصر ــ من جانب مجموعـــة العمل ــ لتلوث الهواء ، فإنها تظهر أن التكاليف الصحية وحدها (النفقات الطبية والفاقد فى أيام العمل والموت المبكر) تصل إلى إجمالى يعادل نحـــو ١٣٠ ملـــيون جنيه مصرى فى العام ، أو ما يقابل نحو ٤٠ مليون فى العـــام بالنسبة للمنطقتين الصناعيتين بالقاهرة (حلوان وشبرا الخيمة) . وهذا علـــى كل حال تقرير منخفض والتكاليف الأخرى للتلوث يمكن أن تضاعف الـــرقم. ولاشـــك فى أن تأثير تلوث الهواء على التراث الحضارى لمصر ــ والذى لا يقدر بثمن ــ كبير للغاية [٢٤] .

كمـــا أنـــه مـــن الملاحظ إحجام الشركات الصناعية فى إقليم القاهرة

---

(٢٣) المرجع السابق ، ص ص : ٧٠ــ٧١ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص : ٧١ .

الكبرى عن استخدام المخصصات المدرجة فى خطة الدولة الخمسية ٨٧ـ ١٩٩٢ ، وذلك لتخوف هذه الشركات من أعباء هذه الاستثمارات باعتبارها قروض يسدد على أقساط وفوائد ، وهو ما يمثل عبء شديد على هذه الشركات . وبالرغم من ذلك فقد اتخذت بعض الشركات إجراءات فى تنفيذ مشروعات المعالجة فى إقليم القاهرة الكبرى منها قيام بعض الشركات بإجراءات للحد من التلوث بالمخلفات السائلة مثل شركة الكوك والكيماويات الأساسية التى قامت بإنشاء محطة لمعالجة المياه الفينولية وشركة أبو زعبل للأسمدة التى قامت بإنشاء دورة تبريد مغلقة وتركيبة فلاتر ، والشركة المصرية لصناعة الجلود التى قامت ببعض الإجراءات للحد من التلوث عن طريق تحسين طرق الإنتاج ، وشركة طنطا للزيوت والصابون التى أقامت أبراج تبريد وإعادة استخدام المياه ، وشركة النيل للزيوت والصابون التى أقامت أبراجاً جديدة [٢٥] .

ويعكس الجدول التالى رقم (١٠) حقيقة فى غاية الخطورة ، وهى أنه رغم زيادة كل عناصر الاستثمارات (الإحلال والتجديد ـ المشروعات الجارى تنفيذها ـ المشروعات الجديدة) إلا أن المخصصات المرصودة لمشروعات حماية البيئة ، كانت العنصر الوحيد الذى تقلصت مخصصاته وتراجعت من (٢٣,٤) مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ٢,٥% من إجمالى المخصصات الاستثمارية إلى (١١) مليون جنيه فقط عام ١٩٩٠/٨٩ بنسبة لا تتعدى ٠,٨% من إجمالى المخصصات الاستثمارية [٢٦] .

---

(٢٥) تلوث البيئة ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ص : ٣٢ .
(٢٦) الخريطة الصناعية البيئية ، المرجع السابق ، ص : ١١ .

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع الاستثمارات الصناعية

لعام ٨٩/١٩٩٠ــ ٨٨/١٩٨٩ (٢٧)

مجال الاستثمار	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %
استثمار إحلال وتجديد	٤١٠	%٢٨	٣٥٦	%٣٨,٦
مشروعات جارى تنفيذها	٤٧٦	%٣٢,٥	٤٦٢	%٥٠
مشروعات حماية البيئة	١١	%٠,٨	٢٣,٤	%٢,٥
مشروعات جديدة	٥٦٨	%٣٨,٧	٨٢	%٨,٩
	١٤٦٥	%١٠٠	٩٢٣,٤	%١٠٠

وإذا كـــان الهواء والماء سلعتين مجانيتين ، إلا أن التلوث الناجم عن الصناعة أفقدهما مجانيتهما ، فصارتا سلعتين غاليتى الثمن ، لأن البيئة فقدت قدرتها على الاستيعاب، فأضيرت صحة الإنسان والممتلكات والأنظمة البيئية، ســـواء فى داخل المصنع أو خارجه . فإذا تناولنا هذه الآثار الصحية الضارة على العاملين بالمنشأة الصناعية ذاتها ، وجدناها نوعين وفقاً لنوع الملوثات: الكيميائية والفيزيائية .

(١) أمـــا الملوثـــات الكيميائـــية : فهـــى تحوى المبيدات بأنواعها والغازات المتصاعدة من المصانع والبترول ومشتقاته ، والرصاص والزئبق، وكذلـــك الجســـيمات الدقيقة التى تتطاير داخل مصانع الأسمنت والاسبستوس والأســـمدة والـــورق والغزل والنسيج والحديد والصلب والسكر والألومنيوم والطباق ودبغ الجلود ومعامل تكرير البترول ومسابك صهر المعادن ... الخ. وتصيب هذه المخلفات والجسيمات صحة الإنسان بالضرر فيعانى عمالها من

(٢٧) الخريطة الصناعية البيئية ، المرجع السابق ، ص : ١١ .

أمـــراض التحجر الرئوى Silicosis والالتهاب الرئوى الحاد . كذلك تسبب هـــذه المصـــانع للعامليـــن بها أمراضاً أخرى عديدة مثل السعال (الجاف أو المصحوب ببلغم) ، والتهاب الملتحمة (أغشية العين) ، والتهاب الحلق والجزء الأعلـــى مـــن الجهاز التنفسى ، وارتفاع ضغط الدم أو تكرار فصد الدم من الأنف(٢٨) .

أضف إلى هذا زيادة نسبة الرصاص فى دم العاملين بصناعات الكوك والجرافيت والزجاج ... الخ عن ٤٥ ميكروجرام% ، مما يؤثر على عضلة القلـــب والشرايين التاجية المغذية لها ، أو فى موصلات الشحنات الكهربائية بعضلة القلب . كذلك تزداد نسبة الكاربوكسى هيموجلوبين عن الحد المسموح بـــه عالمـــياً وهو ٥ ميكروجرام% ، فتصل لدى عمال هذه المصانع إلى ما يتراوح بين ١٠ـــ١٦ مجم % ، مما يسبب لهم أمراض الجهاز التنفسى الحادة (الـــتى تشـــبه نوبـــات البرد) ، والالتهاب الشعبى المزمن ، وأمراض التمدد الرئوى (أو الامفريما) والربو الشعبى المزمن ، وسرطان الرئة (وخاصة بين المدخنين) ، والأمراض الرئوية التى تتسبب فى قصور الكفاءة التنفسية (٢٩) .

والواقـــع أن هذه الملوثات الكيميائية تنبعث من المصادر الساكنة أو المـــتحركة بالمؤسســـات الصـــناعية ، وتشتمل على جزئيات المواد الصلبة Particulate Matter وثـــانى أكســـيد الكبريت Sulpher Dioxide وأول أكســـيد الكـــربون Carbon Monoxide والرصـــاص Lead وثانى أكسيد النيتروجين Nitrogen Dioxide والمواد الهيدروكربونية Hydrocarbons والســـيلكا Silica والأكاســـيد الكيميائـــية المـــتأثرة بالضـــوء كـــالأوزون

---

(٢٨) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢١٦ .

(٢٩) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢١٦ .

Phqtochemical Oxidants (Ozone) ، وهـــى جمـــيعاً تضــــر بصحة الإنســـان وخاصــــة جهازه التنفسى ، علاوة على أضرارها القاتلة فى بعض الأحيان[٣٠] .

(٢) الملوثـــات الفيزيائـــية : وتشـــتمل على الضوضاء ، والتلويث الحــــرارى ، والإشعاعات بأنواعها وبخاصة ما ينتج عنها من المواد المشعة الناجمة عن المفاعلات النووية . فالضوضاء تؤثر على العاملين فى الصناعة وبخاصة أمام الآلات عالية الصوت والجلبة فتجعلهم سريعى الغضب والإثارة كثيرى الشكوى ، قليلى القدرة على التركيز الفكرى من الناحية النفسية. ومن الناحـــية الصحية ، تؤدى الضوضاء إلى زيادة سرعة النبض ، وزيادة بعض الغـــدد فـــى الجســـم ، مما يرفع نسبة السكر فى الدم . وكثيراً ما ينجم عنها الإصابة بالقرحة المعدية ، أو قرحة الاثنى عشر ، وفقدان السمع[٣١] .

إن مشكلة التلوث مأساة مهلكة تهدد الإنسان وتدق ناقوس الخطر فى كـــل مكان : الغذاء ملوث والماء ملوث والهواء ملوث والتربة ملوثة والمناخ ملـــوث والضوضاء هنا وهناك . ولذلك كان المتظاهرون اليابانيون على حق ــ فى السبعينيات ــ حينما رفعوا لافتات أمام مبنى الحكومة تحمل مطالبهم : هـــواء نقـــياً ، ومـــاء نقياً ، وقليلاً من الضوضاء . لقد أدركوا أن الازدهار الصناعى قد حرمهم من حقوقهم الطبيعية وأحل بهم القلق والاضطراب[٣٢] .

ولا ريب أن مشاكل الصحة فى العالم عامة ــ والعالم النامى خاصة ــ ترتبط بظروف البيئة ومشاكل التنمية . ولعل تلوث الهواء وأمراض الجهاز التنفسى

---

(٣٠) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢١٦ .
(٣١) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢١٧ .
(٣٢) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص : ٢١٧ .

الـــناجمة عـــنه ، وتأثير الظروف السكنية فى انتشار أمراض السل ، وتأثير المـــواد الســـامة والمســـببة للسرطان ، والتعرض للمخاطر فى أماكن العمل وغيرها، لعلها أمثلة تُجسّد هذه العلاقة ، وبالتالى فلا ينبغى النظر إلى السياسة الصحية فى ضوء مفاهيم الطب الوقائى أو العلاجى ، أو حتى بمفاهيم الصحة العامـــة . وإنمـــا يســـتدعى الموقف أساليب متكاملة تعكس الأهداف الصحية الرئيســـية علـــى مجـــالات إنتاج الطعام ، وتأمين المياه والمرافق الصحية ، وسياســـات التصـــنيع ولاســـيما فيما يتعلق بشئون السلامة والتلوث وتخطيط المستوطنات البشرية (٣٣) .

كما يفصح تقرير اليونسيف عن وضع الأطفال فى العالم سنة٢٠٠١ . إن المشـــكلات البيئـــية تكمن وراء انتشار أمراض الأطفال فى العالم ، إذ أن ٢٠% مـــن أطفـــال العالم يموتون نتيجة لظروف الولادة المتعسرة ، و١٨% يموتـــون نتيجة للالتهابات الحادة فى الجهاز التنفسى ، و١٧% يموتون نتيجة للإسهال ، و٧% نتيجة لمرض الملاريا . ومصداق ذلك أن هناك ١١ مليون طفل يموتون سنوياً دون سن الخامسة فى مناطق مختلفة ، وأن ٢٤٠٠ مليون نسمة فى عالمنا ــ الذى يبلغ حجم سكانه ٦٢٠٠ بليون نسمة ــ لا تتوفر لهم خدمـــات صـــحية مناســـبة ، ويتعذر عليهم الوصول إلى مرافق صحية تفى باحتياجاتهم (٣٤) .

ويـــورد التقريـــر أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة سنة ١٩٩٩ يصـــل إلـــى ٢٥٧ فى أفغانستان و٢٠٧ فى الكنغو و٢٦٩ فى أثيوبيا ، بينما

---

(٣٣) على المكاوى ، المرجع السابق ، ص ص : ٥٣ــ١٥٩ .

(٣٤) مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية ، الصحة والبيئة ــ دراسات اجتماعـــية وانثروبولوجية ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص : ١٧٢ .

يصل إلى ١٧ فى بلغاريا و٩ فى ماليزيا و٥ فى فرنسا . أما عن معدل وفيات الرضع سنة ١٩٩٩ فيصل إلى ١٧٢ فى أنجولا و١٢٨ فى غينيا بيساو و ١٢٠ فى موريتانيا بينما يبلغ ١٦ فى بلجيكا و٥ فى استراليا وهولندا و٤ فى النمسا والدانمارك وفنلندا .

توضح هذه النسب لنا انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة فى الدول التى يزداد فيها الاهتمام بالطب الوقائى والعلاجى ، وتزداد المعدلات فى البلدان التى يقل فيها هذا الاهتمام ، حيث ترتفع نسبة السكان الذين يحرمون من خدمات البنية الأساسية عموماً والخدمات الصحية بصفة خاصة فى البلدان النامية نتيجة لعدم الوعى ونقص الدخل وعدم توفر هذه الخدمات .

وإذا كانت البيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان حيث تضم البيئة الطبيعية التى تشمل الأوضاع الجغرافية ، والنواحى البيولوجية فضلاً عن النواحى الاجتماعية والثقافية ، فهى تعنى فى نظر هرسكوفتز Herskovits الخصائص الطبيعية للإقليم الذى تسكنه مجموعة من الناس أى الموارد الطبيعية المتاحة فعلياً ، فضلاً عن السمات الجغرافية التى يكيف الناس أنفسهم لها . وهكذا تضم البيئة بهذا المعنى جميع الظروف والمؤثرات الخارجية التى تؤثر فى الإنسان [٣٥] .

والعلاقة بين المشكلات البيئية والعديد من الأمراض المصاحبة يمكن متابعتها فى العديد من المناطق الصناعية فى العالم ، وهذه المشكلات البيئية هى دون شك من صنع الإنسان وهى مشكلات تعانى منها الدول الصناعية

---

(٣٥) مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية ، المرجع السابق ، ص : ١٧٣ .

المتقدمة والدول النامية ــ التى أخذت حديثاً بالتصنيع دون أن تستعين بوسائل الأمن الصناعى الملائمة ــ على حد سواء . واستناداً لدراسة قامت بها وكالة حمايــة البيــئة أحصــت الدراسة ٢٩٢٨ حادثاً متفاوت الخطورة فى منشآت بالولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٠ــ١٩٨٥ . وأوردت الدراسة الآثار الخطيرة التى نتجت عن انفجار خزان الغاز السائل فى المكسيك ، والأضرار الــتى نجمــت عــن تلــوث مياه الخليج العربى بالنفط إبان الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٣ . ويمكن كذلك أن نتتبع الآثار الخطيرة التى نجمت عن تدمــير آبــار النفط الكويتية إبان الغزو العراقى للكويت مما أدى إلى تدمير البيــئة ، كما أدى بدوره إلى نشر الأمراض الصدرية والعصبية . بينما توقع الخــبراء أن هــذه الآثار سينتج عنها خلل فى الجينات الوراثية للإنسان فى مــنطقة الخلــيج العــربى . ومن المؤلفات المشهورة فى هذا المجال مؤلف باســمور Passmore بعــنوان " مسئولية الإنسان عن الطبيعة ، حيث يشير المؤلف إلى زيادة استهلاك الوقود لأغراض التدفئة والتبريد والنقل بالسيارات وتوليد الكهرباء وتشغيل المصانع وما يصاحبها من معدلات عالية من التلوث خــلال النصف الثانى من القرن العشرين فى المناطق الصناعية ، مما يؤثر على صحة الإنسان ، ويؤثر أيضاً على الحيوان والنبات .

ويحــذر العديــد مــن الخبراء فى مجال البيئة من المشكلات البيئية المدمــرة ، كالــتلوث الذرى والنووى، الذى يكمن تأثيره الخطير فى تهديده لصــحة الإنســان والكائنات الحية على مدى واسع ، بل إن تأثيره يمتد إلى ســنوات طويلــة ، ولعــل هذا يذكرنا بحادثة تشرنوبل الخطيرة فى الاتحاد الســوفيتى (ســابقاً) ، ويستدعى ذلك لأذهاننا الآثار المدمرة التى نجمت عن إلقاء القنابل الأمريكية على هيروشيما ونجازاكى إبان الحرب العالمية الثانية

وامتد أثرها حتى الآن [٣٦] .

وتـــربط العديـــد من الدراسات بين الفقر والهامشية وسوء الأوضاع الصـــحية ، فالجماعات الهامشية تشكل بدورها الفئات التى تعمل فى القطاع "غـــير الرسمى " فى الدول النامية وتفتقر للمهارات الفنية ، وتعيش عادة فى الأحياء المتخلفة فى المدن وتضم الحشود النازحة من الريف للمدن ، والنساء اللاتـــى يعملن نظير أجور منخفضة لإعالة أسرهن . وقد تمتهن هذه الشرائح بعـــض المهـــن الشاقة ــ كجمع القمامة ــ حيث تؤدى ظروف العمل وتدنى الأوضـــاع البيئية للإصابة بالأمراض المختلفة نتيجة للإقامة فى مناطق فقيرة تفتقر بدورها لأبسط الخدمات الآدمية . وتعد هذه المستوطنات الهامشية ملمحاً مشـــتركاً فـــى العديد من العواصم المكتظة بالسكان فى أفريقيا وآسيا ، حيث يعـــيش الفقراء فى أكواخ وعشش تفتقر بدورها للخدمات الصحية الأساسية ، وتنتشر بينهم الأنيميا الخبيثة فضلاً عن الأمراض الجنسية والأمراض العقلية. ففى كلكتا وجاكرتا وكراتشى ومكسيكو سيتى وغيرها يؤدى التدهور فى البنية الأساســـية فـــى الأحـــياء التى يسكنها الفقراء ونقص الرعاية الصحية وسوء الأوضـــاع الســـكنية إلى تعرض السكان للعديد من الأمراض . وقد أفصحت دراســـة عـــن الشريحة التى تعمل بمهنة جمع القمامة فى مدينة القاهرة عن انتشـــار الأمراض المختلفة بين السكان نتيجة للتلوث ، حيث اتضح أن أكثر هـــذه الأمراض انتشاراً أمراض الجهاز التنفسى والفشل الكلوى والسرطان. وقـــد أدى هـــذا إلى تعميق إحساس السكان بالهامشية نتيجة لتردى الأوضاع الاجتماعية والبيئية وإحساسهم بافتقاد العدالة الاجتماعية [٣٧] .

---

(٣٦) المرجع السابق ، ص ص : ١٧٣ــ١٧٤ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص : ١٧٥ .

وإذا تطلعـنا لخريطة الدخل فى ارتباطها بمعدل الوفاة على مستوى العالم لاتضح لنا أن ثمة علاقة بين ارتفاع معدل الوفاة الخام فى الدول النامية وارتفاع معدل السكان الذين تعجز دخولهم عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية . ففى الإحصاءات التى أوردتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة سنة ١٩٩٩ يرتفع معدل الوفاة الخام فى ملاوى إلى ٢٣ فى الألف ، وفى أفغانستان واريتريا إلى ٢١ فـى الألف ، ولأثيوبيا إلى ٢٠ فى الألف وهى بدورها الدول التى تعانى مـن مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية تزداد تفاقماً بمرور الوقت ، وفى المقـابل يصـل معـدل الوفاة الخام فى إيران وماليزيا إلى ٥ فى الألف مما يوضـح انخفاض معدل الوفيات مع ارتفاع الوعى الصحى وتوافر الخدمات الصحية (٣٨) .

ونظـراً لشـدة التلوث البيئى الذى تعانى منه مصر ، والذى عرضنا بعض مظاهره وآثاره آنفاً ، فقد حظيت البيئة ــ على المستوى التشريعى ــ باهـتمام بـالغ من قبل الدولة حيث أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف حماية البيئة من التلوث والحد منه . وتفصح هذه القوانين عن نفسها فى المواد القانونية المتضمنة فى قوانين البيئة والتى نذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلى :

مادة (٤) : يراعى عند منح ترخيص إقامة أى منشأة صناعية أو ذات خطورة أن تتضمن الدراسة الخاصة والمقدمة من ذوى الشأن تأثير إقامة هذه المنشأة ومزاولتها لنشاطها ، على البيئة ، وتلتزم جهات الترخيص بالحصول على موافقة اللجنة العليا للبيئة قبل منح الترخيص .

مـادة (٥) يشترط أن يكون الموقع الذى سيقام عليه المشروع مناسباً

---

(٣٨) المرجع السابق ، ص : ١٧٥ .

لنشـــاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء.
وأن يكـــون جملـــة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت فى منطقة واحدة فى حدود النسب المصرح بها .

مـــادة (٦) : تلـــزم المنشآت الصناعية فى ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها فى القوانين والقرارات السارية وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مـــادة (٧) لا يجوز استخدام محركات ينتج عنها عادم إلا فى الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون [٣٩] .

مـــادة (٨) : يحظـــر حرق القمامة والمخلفات الصلبة إلا فى الأماكن المخصصـــة لذلـــك بعـيداً عن المناطق السكنية والصناعية ، وتحدد اللائحة التنفـيذية لهذا القانون المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد أماكن حرق القمامـــة عن التجمعات السكانية ، وتلتزم الوحدات المحلية بتخصيص أماكن حرق القمامة والمخلفات الصلبة .

مـــادة (٩) : يـــراعى عند رش مبيدات الآفات لأغراض الزراعة أو الصـــحة العامة الشروط والضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمـــا يكفـــل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة حالياً أو مستقبلياً .

مادة (١٠) : يحظر رش مبيدات الآفات بالطائرات لأغراض الزراعة أو الصـــحة العامـــة إلا بعـــد اتخاذ كافة الضمانات التى تكفل حماية الإنسان

---

(٣٩) محمد يسرى وآخرون ، تلوث الهواء وكيف نواجهه ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ص : ١١٨ ـــ ١١٩ .

والحـــيوان ومجـــارى المـــياه وسائر مكونات البيئة من الآثار الضارة لهذه المبيدات.

مادة (١١) : يشترط عند إنتاج أو تعبئة أو تخزين أو نقل أو استخدام الغـــازات ســـواء كانـــت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة اتخاذ كافة الاحتـــياطات المنصـــوص علـــيها فى التشريعات القائمة وما تفصله اللائحة التنفـــيذية لهذا القانون بما يضمن عدم حدوث أى أضرار من تسربها للإنسان أو الحيوان أو النبات أو المنشآت .

مادة (١٢) : تلتزم كافة الجهات والأفراد ـــ عند القيام بأعمال الحفر أو البـــناء أو الهـــدم أو نقـــل مـــا ينتج عنها من مخلفات أو أتربة ـــ باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تطايرها وعلى الجهات مانحة الترخيص التأكد من استيفاء هذه الاحتياطات قبل منح الترخيص (٤٠) .

مادة (١٣) : يراعى عند استخدام أى نوع من أنواع الوقود سواء فى الأغـــراض الصناعية أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو أى غرض آخر ، أن يكـــون الدخان أو الغازات والأبخرة الناتجة فى الحدود المسموح بها ، وعلى المســـئول عن هذا النشاط اتخاذ كافة الاحتياطات لتقليل كمية نواتج الاحتراق مـــثل بناء المداخن بالارتفاع والمواصفات المناسبة ، وتبين اللائحة التنفيذية لهـــذا القـــانون الحدود المسموح بها ومواصفات المداخن وغيرها من وسائل التحكم فى الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق .

مـــادة (١٥) : تلـــتزم كافـــة الجهـــات والأفراد فى مباشرة الأنشطة الإنتاجـــية أو الخدمـــية وخاصة عند استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت

---

(٤٠) المرجع السابق ، ص : ١٢٠ .

بعـــدم تجـــاوز الحدود القصوى المسموح بها لشدة الصوت ، وعلى الجهات مانحـــة التراخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة فى منطقة واحدة فى نطاق الحدود المسموح بها .

مادة (١٦) : تلتزم المنشآت بضمان وقاية العاملين داخل المنشأة من أى ملوثـــات للهواء سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عـــن خلـــل فى الأجهزة وعليها أن توفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذاً لشـــروط السلامة والصحة المهنية بما فى ذلك اختيار الآلات والمواد الواقية المناسبة .

مـــادة (١٧) : على صاحب المنشأة اتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء لمكان العمل كالأتربة أو المواد العالقة أو الغازات أو الدخان أو الأبخرة إلا فى الحدود المسموح بها على أن تؤخذ فى الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليها أن تكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخن وغيرها من وسائل تنقية الهواء [٤١] .

مـــادة (١٨) : تلتزم المنشأة عند تشغيل الآلات والمعدات ألا يصدر عـــنها ضوضاء تتجاوز الحدود المسموح بها سواء من حيث شدة الصوت أو مـــدة الـــتعرض . وعلـــى الجهة المانحة الترخيص التأكد من التزام المنشأة باختـــيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض[٤٢] .

مادة (٢١) : يشترط فى الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفاة لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية

---

(٤١) المرجع السابق ، ص ص : ١٢٠ـ ١٢١ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص : ١٢١ .

ونــوع النشـــاط الـــذى يمارس فيه بما يضمن تجديد الهواء ونقاءه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة .

مادة (٢٢) : يحظر التدخين فى الأماكن العامة المغلقة إلا فى الحدود المســموح بهــا فى الترخيص الممنوح لهذه الأماكن فيراعى فى هذه الحالة تخصيص أماكن مدخنين بحيث لا يؤثر على الهواء فى الأماكن الأخرى.

مادة (٢٣) لا يجوز أن يزيد مستوى شدة الصوت فى الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة عن الحدود المسموح بها والتى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٢٥) : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤ ، ٥ من هذا القانون، يكــون الترخــيص بإقامة وتشغيل المنشآت النووية بقرار من جهاز التنظيم والأمان النووى بعد استيفاء متطلبات التأمين الخاصة بالمسئولية المدنية ضد الأخطـــار النووية ووفقاً للمعايير والقواعد والأدلة الخاصة بحماية البيئة من الــتلوث الإشعاعى التى يضعها جهاز التنظيم والأمان النووى ، ويصدر بها قــرار مــن وزير الكهرباء بعد الرجوع إلى وزير الصحة والجهات الأخرى المعنية[٤٣] .

مـــادة (٢٦) : يــتولى جهـــاز التنظيم والأمان النووى الرقابة على المنشآت النووية والتفتيش عليها دورياً ورصد الإشعاعات الناتجة عنها للتأكد مـــن مطابقتها للمعايير والقواعد والمواصفات التى يضعها الجهاز ، وله حق إيقـــاف العمل أو سحب الترخيص فى حالة ما إذا تبين مخالفة القانون . ولا يحـــول الإيقاف أو سحب الترخيص دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها

---

(٤٣) المرجع السابق ، ص ص : ١٢٢ــ١٢٣ .

فى هذا القانون [٤٤] .

مـــادة (٣٠) : تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة عليا للبيئة من الوزراء المعنيين أو من ينوب عنهم بحيث لا يقل مستواهم عن وكيل وزارة إلى جانب عدد لا يزيد عن سبعة من الشخصيات العامة المهتمة بحماية البيئة، يــتم تعييــنهم لمدة خمس سنوات ويجوز تجديد مدة العضوية ، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر فى هذا الشأن رئيس اللجنة ونائبه .

مـــادة (٣١) : تختص اللجنة العليا للبيئة برسم السياسة العامة لحماية البيئة وتنميتها ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه السياسة بما فى ذلك إقامة شــبكات الرصــد البيــئى وتشغيل القائم منها . كما تختص بإعداد مشروع موازنتها السنوية ووضع المعايير والمواصفات القياسية لمكونات البيئة وتحديد التدابــير والإجــراءات اللازمة لمواجهة أى خطر طارئ إلى جانب ما يُحال إليها من موضوعات تدخل فى اختصاصها من رئيس مجلس الوزراء ، وعلى اللجــنة كذلــك اتخاذ قرار بشأن دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات فيما تتضمنه من تأثير على البيئة [٤٥] .

مـــادة (٣٩) : لكــل جمعية أهلية معنية بحماية البيئة ، ولكل مواطن الحــق فــى الإبلاغ عن أى مخالفة لأحكام هذا القانون ، وعلى النيابة العامة تحريك الدعوى .

مـــادة (٤٠) : تلــتزم شبكات الرصد البيئى ، إذا تبين لها حدوث أى تجــاوز جســيم عن حدود المسموح بها لملوثات البيئة والتى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بأن تبلغ فوراً جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الذى

---

(٤٤) المرجع السابق ، ص : ١٢٣ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ص : ١٢٣ــ١٢٤ .

يتولى إبلاغ النيابة العامة .

مـــادة (٥٠) : مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها فى القوانيـــن الأخـــرى ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه وبالحبس سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١٤ من هذا القانون [٤٦] .

وقد حظيت البيئة أيضاً ــ على المستوى التنظيمى ــ باهتمام بالغ من قِـبل الدولـــة ، حيث بدأت فى الآونة الأخيرة محاولة جادة للحد من خطورة الـــتلوث الـــذى أصـــبح يســـيطر على أجواء القاهرة وذلك بتعلية شكمانات الأتوبيســـات إلـــى سطح الأتوبيس وبارتفاع أربعة أمتار من سطح الأرض ، وبالـــتالى تنطلق الغازات الناتجة عن احتراق الوقود بعيداً عن قامة الإنسان، إلا أن هذه المحاولة رغم أهميتها تبقى خطوة واحدة لابد أن يتبعها العديد من الخطـــوات للسيطرة على ذلك الشبح المخيف الذى أصبح يهدد حياة الإنسان اليومية [٤٧] .

كمـــا أنه فى إطار الاهتمام بالقضاء على مشكلات التلوث البيئى فى مصـــر ، صدر قرار بتشكيل " لجنة مواجهة الكوارث البيئية " تابعة لمجلس الوزراء تتولى وضع خطط الطوارئ لمواجهة كوارث البيئة . وتضمن القرار أن تـــتولى اللجـــنة تحديد الكوارث البيئية والجهات المسئولة عن الإبلاغ عند وقـــوع كارثـــة أو توقـــع وقوعها وإنشاء غرفة عمليات لتلقى البلاغات عن الكارثـــة البيئية ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانـــيات لمواجهـــتها وحصر الإمكانيات المتوافرة على المستوى المحلى

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٤٧) تلوث البيئة ، المرجع السابق ، ص : ١٥ .

والقومى والدولى وكيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكوارث، وتكوين مجموعة عمل عند وقوع الكارثة أو توقع حدوثها لمتابعة مواجهتها. ويكـــون لرئيس المجموعة جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة ، وللجنة أن تستعين بمن ترى من الخبراء والمختصين فـــى هـــذا المجال على أن تجتمع مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة وترفع تقريراً بأعمالها لوزير شئون مجلس الوزراء [٤٨] .

هـــذا فضلاً عن إنشاء جهاز شئون البيئة الذى يعد مسئولاً عن إعداد مشـــروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح أولويات تنفيذها ، وتُعتمد الخطـــة مـــن اللجـــنة العليا للسياسات ، وإبلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات والمعلومـــات اللازمة فى شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة ، والدراسات البيئية ومتابعة ما تتخذه هذه الجهات من إجراءات وخطوات فى سبيل التنفيذ، ودراسة التشريعات البيئية فى الدول المتقدمة ، وإعداد مشروع التشريعات فى ضوء ما يتناسب مع البيئة المصرية . وإعداد البرامج الإعلامية اللازمة فى الداخـــل والخارج لزيادة الوعى البيئى على المستوى القومى ، وتنظيم تبادل المعلومـــات البيئـــية فـــى الداخل والخارج لصالح الجهات الوطنية المعنية ، ودراسة المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحمايـــة المواطنيـــن والعامليـــن من أخطار التلوث ، واقتراح تلك المعايير والمواصـــفات . واقـــتراح دعـــم الجهود الوطنية المعنية لشئون البيئة . وقد امتدت الجهود الموجهة للحفاظ على البيئة إلى كافة أرجاء الجمهورية ، حيث تـــم إنشـــاء مكتب مختص بشئون البيئة بكل محافظة ، يتبع المحافظ بصورة مباشرة ، ويعاونه لجنة من مديرى المديريات المختلفة التى لها علاقة بشئون

---

(٤٨) تلوث البيئة ، المرجع السابق ، ص : ١٨ .

البيـــئة . ويخـــتص المكتب بالتعرف علي التشريعات القائمة فى مجال البيئة والتنسيق بين الجهات المسئولة عن التنفيذ داخل المحافظة ، ودراسة معوقات التنفيذ والعمل على رفع كفاءة أجهزة التنفيذ (٤٩) .

وفـــى عصر تتسابق فيه المعلومات عبر وسائل الاتصال مساهمة فى ســرعة اتخـــاذ القرارات الحيوية وصحتها ، كان على جهاز شئون البيئة أن يهـــتم بضـــرورة توافر كافة المعلومات البيئية التى تفيد فى اتخاذ القرارات وإيجـــاد الحلول الجذرية فى هذا المجال ، وكان للجهاز العديد من الإنجازات فى مجال المعلومات هى :

- إعداد خريطة للصناعات فى مصر وكيفية توزيعها بين الأقاليم المختلفة، موضح عليها بالأرقام والإحصائيات مناطق التوطن الصناعى ومدخلاتها ومخـــرجاتها ، وذلـــك حـــتى يمكن حصر المخلفات الصناعية وعلاجها والحفاظ على الصحة العامة (٥٠) .
- إنشـــاء قاعدة بيانات خاصة بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات التى انضمت إلـــيها مصر ، وأهم القرارات الجمهورية التى صدرت وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية .
- العمـــل علـــى الانـــتهاء من إصدار دليل الرصد البيئى فى مصر والذى يتضـــمن المراكـــز البحثية والمؤسسات التى تساهم بدور فعال فى رصد عناصر البيئة ، كما يشمل الدليل على الإمكانيات البشرية والعملية الحقلية (محطـــات رصـــد ثابـــتة ومتنقلة) أو فنية إلى جانب المشروعات البحثية والدراسات والدورات التدريبية .

---

(٤٩) الكتاب السنوى ، وزارة الإعلام ، ١٩٩٥ ، ص : ٤٣٣ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص : ٤٣٣ .

- مخاطبة جميع الجهات التى تشترك فى المؤتمرات أو تعقد ندوات حول البيئة فى الداخل أو الخارج ، وتجميع أكثر من ٨٠ ندوة ومؤتمراً .
- جمع البيانات الخاصة عن (المشاتل ــ والحدائق العامة ــ الموارد المائية ــ النباتات العطرية ــ المبيدات الحشرية) وذلك تجميعاً يدوياً لتخزينها فى الحاسب الآلى ، خدمة لمتخذى القرارات والدارسين والباحثين والعاملين فى مجال البيئة .
- جمع أكثر من ٢٥٠٠ وثيقة بيئية من مصادر محلية ودولية وفرزها وتسجيلها وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها . وعمل دليل خاص بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات البيئة المختلفة فى مصر ، ويشمل كافة البيانات الأساسية عن هذه المنظمات وهياكلها التنظيمية وأهدافها ، حتى يمكن الاستعانة بها لتحديد إمكانية مساهمة هذه المنظمات فى تنفيذ أولويات الخطة القومية للبيئة (٥١) .

كما قام الجهاز بإنشاء العديد من الحدائق العامة بمحافظات مصر ، وذلك بهدف تزويد هذه المناطق بمساحات خضراء ، واستكمال الأحزمة الخضراء حول المدن المحاطة بالصحراء ، وتنمية الذوق العام والحس الجمالى ، وذلك عن طريق بثّ اللمسات الجمالية فى المدن والميادين العامة. كما أعلن الجهاز عن خطة العمل البيئى فى مصر فى مؤتمر خاص فى مايو ١٩٩٢ . فضلاً عن وضع برامج للاستثمار الخاص بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث الهوائى وإدارة النفايات الصلبة وحماية تراث مصر . والاهتمام بالإعلام البيئى وتفعيل دوره فى حماية البيئة بعناصرها المختلفة ، وخلق اتجاهات إيجابية عند الأفراد حيال تعظيم أهمية الحفاظ على البيئة ،

---

(٥١) المرجع السابق ، ص : ٤٣٤ .

وغــرس لقيم والأنماط السلوكية التى تساهم فى حل مشاكل البيئة ، والتوعية بمشـــاكل البيـــئة المحلـــية والعالمـــية ، وإبـــراز العلاقة بين التنمية البشرية المتواصلة والبيئة ، والتركيز على المشكلة السكانية وأضرار الزيادة السكانية ودورها فى تلوث البيئة .

ولكن بالرغم من كل الجهود التشريعية والتنظيمية التى بدأت من قبل الدولة فى مواجهة التلوث البيئى ، إلا أن التلوث البيئى مازال يمثل مشكلة من المشكلات الرئيسية التى يعانى منها المجتمع المصرى ، والتى تترك بصماتها على كل مناحى الحياة . ولذا يكون من الضرورى أن تركز سياسات التنمية البشـــرية فـــى مصر على الاهتمام بالبيئة ، وأن تضع فى اعتبارها الحقائق التالية :

١ـ التنســيق بين الجهات المعنية بدراسة وبحوث تلوث الهواء ، حتى يمكن الاســتفادة من الخبرات العلمية والإمكانات المتاحة بأقصى طاقة ممكنة ، وأن يكــون التنســيق خاضعاً للإشراف المباشر لمجلس الوزراء حتى لا تتضـــارب الاختصاصـــات ما بين الوزارات المختلفة البحثية والتنفيذية المتفرقة .

٢ـ يقاس تقدم الإنسان والمجتمع فى الواقع ليس فقط بمدى تحرر الإنسان من ســلطة البيــئة وسيطرتها ، بل وأيضاً فى قدرته على إخضاعها لرغباته والــتحكم فــى مكوناتها ، كما أن التقدم التكنولوجى الرائع الذى أحرزه الإنســان خــلال جميع مراحل التطور البشرى والذى وصل ذروته فى القــرن الماضى قد ساعد على تصور الطبيعة على أنها شئ يمكن غزوه والــتحكم فيه وتطويعه واستخدامه لإشباع احتياجات الجنس البشرى التى

كانت ولاتزال تتزايد باستمرار واضطراد [٥٢] .

٣ـ من الخطأ النظر إلى مشكلة البيئة وقضاياها على أنها مشكلة فيزيقية بحتة ، وينبغى ألا نغفل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية لتلك القضية، ذلك لأن الإنسان الذى يشكل أحد العناصر الأساسية فى البيئة هو عامل التغيير فيها ، كما أنها هو موضوع التأثر والتأثير فيها سواء كان ذلك التأثير يتخذ شكل المحافظة عليها واستغلالها برشد أو استنزافها واستغلالها بأسلوب غير رشيد [٥٣] .

٤ـ ضرورة نشر الوعى البيئى ، وتأصيل الضمير البيئى ، وذلك من خلال الحملات الإعلامية وأجهزة التعليم البيئى .

---

(٥٢) محمد يسرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص : ١٣٢ .
(٥٣) المرجع السابق ، ص : ١٣٢ .

الفصل الخامس

الأوضاع البيئية في المناطق الحضرية

- الوضع الإسكانى (السكن في المناطق العشوائية) .
- الوضع العمرانى (العشوائيات) .
- الاعتبارات البيئية في توطين الصناعة

- الوضع الإسكانى (السكن في المناطق العشوائية) .

الفصل الخامس

الأوضاع البيئية في المناطق الحضرية(*)

• الوضع الإسكانى (السكن في البيئات العشوائية)

تعد قضية الاسكان ، بالدرجة الأولى قضية توفير وإتاحة حق من الحقوق الإنسانية ، مما صبغ هذه القضية بالصبغة الاجتماعية السياسية ، وتبرز الخريطة الاسكانية فى مصر مدى ثقل هذه القضية وتجسيدها لأبعاد بالغة الخطورة ، لعل أهمها ما تفرزه تلك الابعاد مجتمعه ، اخلاقية كانت أم انسانية أم حضارية أم اجتماعية وسياسية ، من تشكيل موقف الإنسان من منظومة ولاه الأمر فى مجتمعه واتجاهاته السلبية منهم .

ويشير التوزيع النسبى لاسر الجمهورية إلى سكن ٤٥,٦ ٪ من الاسر فى بيوت ريفية و ٣٧,٦ ٪ فى شقق .. و١٢,٣ ٪ يقيمون فى سكن مشترك داخل الوحدات السكنية و٦,٥ ٪ فى حجرات مستقلة و ١,٣ ٪ يقيمون فى أكثر من شقة و١ ٪ فى فيلات و ٠,٥ ٪ فى العشش والخيام ويبلغ اجمالى الاسر المقيمة بالعشش واحواش المدافن وإسكان الانماط المدنية الاخرى ما نسبته ٠,٨ ٪ من الأسر .

وهناك ٤ ملايين و٤٤ الف أسرة تتصل الشبكة العامة للمياه بمساكنهم ومليون و ٣٢٧ الف تتصل شبكة المياه بالمبانى التى يقيمون فيها ، ومليون و٥٩٦ الف أسرة يحصلون على مياه الشبكة العامة من خارج المبانى التى يقيمون بها ويعتمد على مياه الطلمبات و٢ مليون و٥٩٦ الف أسرة تعتمد على مياه الآبار و ١٥ الف أسرة من بين ٩,٧ بليون أسرة بالجمهورية حسب تعداد ١٩٨٦ .

ويمثل الاسكان المشترك جانبا ضخما من اجمالى عدد السكان فى مصر ، ففى تعداد عام ١٩٨٦ ، قدر عدد السكان الذين يقيمون فى العشش ٢٢٠ الف و١٣ الف فى

(*) أعد هذا الفصل دكتور أحمد النكلاوى

احواش المدافن و١٤٧ الفا يقيمون فى أماكن اخرى اقل مستوى .

وإذا كـانت ظروف الاسكان المشـتـرك تتـشـابـه فى بعض النواحى مع إسكان العشش من حيث خلو بعض الطوابق والمنازل باكملها من مياه الشرب . وخلو بعض الغرف المنفصلة من الكهرباء والاعتماد على لمبات الكيروسين ، والأسقف الخشبية المتهالكة والحوائط الآيلة للسقوط فإن هذه المنازل ذات الغرف المستقلة تعتبر الشريان الرئيسى الذى يغذى مناطق العشش بل ويصنع مناطق جديدة نتيجة حجم الانهيارات العالية لهذه المنازل القديمة ، وإذا كان الرافد الثانى لسكان العشش يتمثل فى نزوح البعض من الريف إلى المدن واقامتهم للأكواخ الخشبية إلا أن هذه الشريحة تتجه فى معظمها للسكن فى الحجرات المستقلة وخاصة ان كثيرا من المبانى العشوائية الجديدة والقديمة تستوعب هذا النمط الذى يحقق دخلا اعلى لأصحابها بدلا من تأجير الشقة باكملها لأسرة واحدة .

وقد كشفت بيانات جهاز الإحصاء حالة المرافق للمقيمين بغرفة أو أكثر داخل وحـدة سكنيـة أن ١٨٠ الف شـخص فـقط من ٥,١٩ مليـون شـخص تتـصل الميـاه بمنازلهم ولا تصلهم الكهرباء مساكنهم بالكهرباء دون المياه فعددهم مليون .

وبلغ عـدد المبانى الجوازية تبعا لتعداد حضر المحافظات ١٢٢١ الف منها حوالى ٣١ الف عشة وخيمة و١٥٢٨ عوامة كابينة ، ٧٥ الف كشك ، ١٠ الاف نمط آخر . ومن المبانى الجوازية تستخدم حوالى ٤٤ الف للسكن ، وعشرة الالف للعمل و٦٦ الف للسكن والعمل معا . واماكن السكن الجوازية تشمل اماكن البوابين والخفراء والجراجات واحواش المدافن والقبوات تحت السلالم المشغولة بأسر رغم انها غير معدة اساس للسكن ويلاحظ أن مبانى السكن بحضر المحافظات لا تتصل فيها ٤٦٤ الف مبنى بشكبة المياه العامة ، كما لاتتصل ١٩٦ الف منها بشبكة الكهرباء العامة . ولا تتصل مليون و ٩١ الف بشبكة المجارى العامة[1] .

---

(١) ممدوح الولى – سكان العشش والعشوائيات ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ص ص ٣٤ – ٣٦ .

مراحل تطور قضية الاسكان في مصر :

ويمكن تحديد ثلاث مراحل في تطور قضية الاسكان فى مصر هى :

مرحلة الخمسينيات :

وهى مرحلة قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وسيادة الايديولوجية الاشراكية التى تؤكد على العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والاهتمام بتحسين اوضاع ذوى الدخل المحدود والقضاء على استغلال الرأسمالية العقارية لهذه الفئات ، ومن ثم شهدت هذه المرحلة صدور سلسلة متتالية من قوانين الإيجارات التى نصت على تخفيض الإيجارات بنسب راعت فيها الظروف والمرحلة التى أنشئ فيها المبنى السكنى ، ولذا تراوحت هذه النسب بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ و ١٠ ٪ .

وقد شهدت هذه المرحلة إلى جانب السعى لتخفيض القيمة الإيجارية توسعا فى انشاء المساكن وخضوع القيمة الإيجارية لظروف السوق من عرض وطلب ، ولقد اسهمت قوانين الاصلاح الزراعى فى تحول قدر من الاستثمار من مجال الملكية الزراعية إلى مجال ملكية المبانى العقارية خلال تلك الفترة ، ويقدر الانتاج الكلى للوحدات السكنية بحوالى ٥٦ الف وحدة سكنية سنويا فى الأعوام من ٥٢ - ٦٠ ، ويعنى ذلك ان حجم الوحدات السكنية فى الخمسينيات يصل إلى نصف مليون وحدة تقريبا ، ويرى الخبراء ان هذه المبانى تكون حاليا جزءاً أساسيًا من الثروة العقارية الحية .

كذلك شهدت هذه المرحلة بناء المساكن ذات التكلفة المنخفضة على نطاق واسع ، وذلك بناء مايعرف بإسكان العمال الصناعيين ، فقد تم انشاء الاحياء السكنية للعمال والموظفين بجوار المراكز الصناعية التى شهدت فى هذه المرحلة . كما عرفت

هذه المرحلة ايضا توسعا فى الاسكان الحكومى المتوسط.

ورغم التوسع فى الاسكان المنخفض التكلفة والاسكان المتوسط ، فإن هذه الحركة التوسعية اغفلت توفير المنافع العامة ومراكز الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية لخدمة سكان التجمعات السكانية الجديدة .

ب) مرحلة الستينيات :

استمرت الدولة فى هذه المرحلة فى تدعيم التحولات الايديولوجية وترسيخ الصياغات الفكرية التى صاحبت الثورة . وفى هذا الإطار صدرت مجموعة من القوانين مكنت الدولة من الدخول كطرف أساسى فى تحديدالقيمة الإيجارية بدلا من إخضاع الإيجار لمسألة العرض والطلب ، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متضمناً خفض القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لقوانين التخفيض السابقة بنسبة٢٠ ٪ .

ويلاحظ ان هذه الفترة شهدت هبوطا فى عدد المساكن التى انشأت عن مثيلتها فى فترة الخمسينيلت اذ بلغ جملة ما تم انشاؤه ثلاثون الف وحدة سكنية سنويا خلال اعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٢ . كما حدث تناقص خلال هذه الفترة فى انشاء الوحدات السكنية على المستوى القومى من ٤٢٤٤٣ وحده سنة ٦١ ، ١٩٦٢ إلى ٢٧٧٧٠ وحدة سنة ١٩٧١/٧٠ بمتوسط حوالى ٣٢ الف وحدة سنوياً .

ج) مرحلة السبعينيات :

فى هذه الحقبة انتقلت مصر من سياسة اقتصادية تنطلق من مفاهيم التخطيط القومى الشامل والقطاع العام إلى سياسة الانفتاح التى تعتمد على الاستثمارات الخارجية وعلاقات السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص. لقد كان لسياسة الانفتاح

والتغيرات التى طرأت على نمط الاقتصاد المصرى أثارها على معظم التوازنات التى كانت قائمة فى مجال الإسكان ، إذ اتسم الوضع الإسكانى فى هذه الحقبة وحتى الوقت الحاضر بعدة ملامح اساسية يتمثل أهمها فى أرتفاع ضخم فى أسعار الأرض وتكلفة المبانى ، وكذلك ندرة العمالة نتيجة السماح بالهجرة غير المخططة إلى الدول العربية. مما دفع رؤوس الأموال المصرية إلى العزوف عن الاستثمار فى مجال تشييد المساكن بقصد إيجارها ، وانتشرت بدلا من ذلك انماط التمليك وخلوات الشقق .

ونتيجة للتحولات البنائية الحادة فى هذه المرحلة وغياب الاهتمام القومى بسكان ذوى الدخول المحدودة شهد هذا العقد مقتل الإسكان الشعبى والصناعى ، وتوقف بناء المساكن منخفضة التكلفة عن طريق الدولة ، وحل الاسكان العشوائى- الذى أصبح الملمح الرئيسى لعملية الإسكان فى القاهرة والذى يبدأ فى الظهور مع زيادة حجم الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة[1] .

انماط وصور السكن العشوائى :

تعد المناطق العشوائية - على اختلافها مناطق حضرية محرومة حيث إنها تعبر عن ظروف فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة ، التى تعكس الهامشية الحضرية والاجتماعية ، حيث إن ظروف نشأة هذه الاحياء السكانية بدون تخطيط مسبق جعلها محرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية .. إلخ ، كما تعد هذه الأحياء أحياء سكن الفقراء .

(1) زينب شاهين ، استطلاع للرأي فى مشكلة الإسكان فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١ -٧ .

أ) نمط سكني العشش :

سكنى العشش نوع مختلف من أنماط الاسكان يقع فى أدنى مراتب السكن ويختلف عن إسكان الإيواء ، أو الإسكان الشعبى ، أو منخفض التكاليف الذى تبنيه الحكومة ، كذلك فهو يختلف عن سكن الأقارب أو السكن المشترك ، فإسكان العشش عبارة عن أكواخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو القماش أو الصاج أو الطين مقامة فى الشارع ، وتأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش ، وغالبا ما يبدأ سكن العشش من انهيار المسكن القديم الذى كانت تقيم فيه الأسرة سواء أكان انهيارا مفاجئا، أو تم اخلاء المنزل من قبل السلطات المحلية .

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن ثمة تقارير رسمية تشير الى أن القاهرة تضم ٣٠٠ الف منزل لا تتوافر فيها المواصفات الفنية ، وبالتالى فهى معرضة للانهيار فى أى وقت ، وأن عددا كبيرا من هذه المنازل يوجد فى أحياء السكن الفقير ، مما يعنى احتمال زيادة سكان العشش والأكواخ .

ويعد إسكان العشش نمط من أنماط الإسكان يقع فى ادنى المراتب ، لكنه مختلف عن إسكان الإيواء الذى تبنيه المحافظات ، ومختلف عن الإسكان العشوائى الذى يبنيه الاهالى، وعن إسكان المقابر والإسكان المشترك ، ومختلف كذلك عن الاسكان الشعبى أو الاقتصادى أو منخفض التكاليف الذى تتولاه الحكومة .

فإسكان العشش عبارة عن أكواخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو الخرق أو الصاج أو الطين مقامة فى الشوارع ، أو تأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش فى مكان اكثر اتساعاً .

الإسكان العشوائى هو ما يبينه الاهالى بلا تخطيط ، حيث الشوارع ضيقة وغير

ممهدة ، لكن المبانى الاسمنت المسلح ، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج ، ولذا فإن إيجاراتها مرتفعة ، وبعضها بالتلميح ، وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الإسكان بعد اخفاق الحل الحكومى .

والإسكان المشترك نمط آخر شائع فى المناطق السكنية القديمة بالمدن وبالمناطق المدنية الجديدة فى اطراف المدن ، حيث تقيم كل أسرة فى حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة على ان يستخدم الجميع فى كل طابق دورة مياه واحدة ، وفى حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الارضى ليستخدمها سكان حجرات كل الادوار ، وهذا النمط افضل حالا من العشش ، فالحجرات المشتركة مقامة من الطوب ومسقوفة إما بالخرسانة أو الأعواد الخشبية ، وإن كان بعضها محدود المساحة بما يماثل مساحة العشش الصغيرة وهى غير قاصرة على بيوت الاهالى، فهناك من الاسكان المشترك ما أقامته المحليات ، حيث تم اقتسام بعض الشقق ذات الحجرتين ما بين أسرتين تقيم كل أسرة فى حجرة ، وتستخدمان دورة المياه معا لكنهما اقتسما المطبخ والصالة .

وهناك علاقة عكسية بين درجة التزاحم ودرجة الكفاءة الانتاجية والشعور بالتعب والارهاق والصحة البدنية لدى الكبار والصغار على حد سواء ، ويؤدى التقارب المكانى الشديد والتصاق العشش مع وجود ثقافة الفقر وسماتها المتوارثة الى افتقار العلاقة بين الرجل والمرأة والجيران للحياء ، وتعود نظرة كل زوجة إلى الازواج والزوجات الآخرين وبطريقة قد تثير لدى الصغار أحياناً نتائج اجتماعية غير مستحبة ، فالعلاقة بين الرجل وجارته تبعد كثيرا عن الحياء أو الالتزام الخلقى ، ولا مانع لدى بعض الزوجات من الخروج من العشة بأى ملابس منزلية أو للنوم .

ويعد أطفال الطبقة الدنيا اكثر تعرضا للاضطرابات الشخصية والعنف أو الانحراف فى سن الشباب وقد يعيشون حياتهم المستقبلية فى انهيار عائلى مستمر ، وتروى احدى الامهات ان ابنها الذى رفضوا زواجه من إحدى الفتيات صمم على رأيه وأمسك لأبية ولأمه مطواه يريد ان يذبحهما كما فتح عليهما أنبوبة البوتاجاز .

وأبرز الأمراض ذات الصلة المباشرة بتدنى مستويات البيئة المعيشية والفقر امراض الاسهال نتيجة استخدام المياه غير النظيفة والافتقار للمرافق الصحية . وكذلك التيفود والديدان المعوية وسوء التغذية التى تضعف مقاومة الاطفال للأمراض والملاريا المرتبطة بالمياة الملوثة ، والامراض التنفسية كالتهاب الشعب الهوائية وأمراض الرئاتين ، كما يسفر سوء التغذية عن فقر الدم الشديد ومرض السل . ولهذا ترتفع نسبة وفيات الأطفال .

ويعتمد جانب كبيرمن العشش على دورات مياه المساجد مع وجود وعاء خاص لاستخدامه عند الضرورة ثم إعادة تفريغه فى دورة مياه المسجد أو إحدى فتحات بلاعة المجارى ، ان الغالبية العظمى من دورات المياه الموجودة داخل العشش ، والمقتطع لها حيزا مخصوصا من العشة تخلو من وجود أبواب أو حتى مجرد ستارة مهما كان عدد الأولاد وجود فتيات فى سن الزواج ، وحتى جدران الدورة الخشبية المطلة على الشارع بعضها به كسور وفتحات واسعة تجعل الرؤية متاحة تماما لمن هم بداخلها ومن يسيرون بالشار ع والأغرب أن بعضها مغطى بالكرتون فى الأجزاء العلوية وهو كرتون لا يخلو من فتحات به رغم وجودها فى الشارع .

الخصوصية أمر مستباح بين سكان العشش نتيجة الالتصاق الشديد لدرجة ان بعضها تحيط به العشش المجاورة من ثلاثة جهات مما يجعل ما يدور داخل احدى العشش مشاعا لدى العشش المجاور ، والغالب ان معظم العشش تأخذ شكل صفوف مما

يجعل خصوصيتها مستباحة للعشة السابقة والتالية لها علاوة على المارة ،.والمسألة لا تحتاج تلصصا بين سكان العشش المجاورة ، فوجود فتحات بها تجعل الرؤية ميسورة اضافة إلى أن الكثيرين من السكان قد اصبحت هذه المسائل لديهم امورا عادية لا تزعجهم كثيرا ، فإذا كان الجار يسمع ويرى ويعرف ادق أسرارنا وأوضاعنا فنحن أيضا نعرف كل أسراره وأوضاعه ولم يعد هناك الكثير مما يستحق ان نبكى عليه أو ان نحزن من أجله .

وفى جو الظلام المخيم نتيجة منع الكهرباء عن المنطقة المعزونة اصلا مكانيا عما حولها ، وروائح المخدرات المنبعثة من الجوزة وعدم وجود وسائل ترفيه أو تسنية لا يجد الزوج سوى زوجته يفرغ فيها همومه فيكثر الانجاب الذى تؤدى ظروف البيئة الملوثة إلى ارتفاع نسبة الوفيات ، وكلما رحل طفل عوضه والديه بطفل أو أكثر . وتعانى غالبية الزوجات من النحافة وضعف الصحة إهمال المظهر والنظافة لظروف السكن وقلة المياه وتلبية مطالب الاخر ، وعليه فإن أعين الرجال وهم يشاهدون فى الشوارع والتليفزيون نساء من نوع آخر اكثر اغراء وبهرجة يلجأوون للزنى يشاركهم فى ذلك شباب المنطقة من الحرفيين الذى يتوافر لديهم بعض المال والصحة والفراغ الاخلاقى والجوع الغريزى ، حيث يجدون جميعا بيئة توفر لهم بسهولة السلعة المطلوبة ، خاصة مع الفقر الشديد وكثرة حالات الطلاق وسجن الأزواج[٣] .

ب) نمط سكني المقابر والأحواش :

بدأ النمو العشوائى السكنى الحقيقى منذ عام ١٨٩٧ ، ثم مالبث ان ارتفع منذ اربعينيات هذا القرن إلى أن حقق اعلى درجات ارتفاعه منذ منتصف السبعينيات متزامنا فى ذلك مع زيادة النمو السكانى فى القاهرة وتفاقم ازمة الإسكان . وهناك

(٣) ممدوح الولى – مصدر سابق ، ص ٢٠–٢٩ .

تقديرات إحصائية تشير إلى ان معدل نمو سكان المقابر ارتفع بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٧٦ . ففى سنة ١٩٨٤ بلغ عدد سكان مقابر البساتين ٩٥ الف نسمة ، و ٣٥ الف فى منشأة ناصر ، وتصل هذه التقديرات بعدد سكان المقابر فى القاهرة إلى قرابة ٢٧٣ الف نسمة .

ج) نمط سكن الاحياء الشعبية :

تضم هذه الاحياء قطاعا كبيرا من المناطق السكنية الفقيرة الملتفة حول النواة الاساسية لمدينة القاهرة ، ومن أشهر هذه الاحياء الجمالية ، والسيدة زينب ، ومصر القديمة ... إلخ ، حيث تتركز فى شرق المدينة وجنوبها ووسطها ، والواقع ان هذه الاحياء كانت لسنوات طويلة سكنا لكبار التجار والأعيان .

ولقد بدأ التدهور الحقيقى لهذه الأحياء الشعبية بنمو القطاع الحضرى الحديث فى مدينة القاهرة ، ذلك القطاع الذى يتميز بأسلوب معمارى حديث وراق ، وبه العديد من الخدمات المتوافرة بكثرة ، مما دفع اهل الصفوة القدامى إلى الانتقال إلى القطاع الحضرى الحديث ، تاركة وراءها سكان الطبقة الوسطى ، وتضم الاحياء الشعبية القديمة رصيدا سكانيا ضخما ، فمعظمها يتميز بكثافات عالية لا تتجاوزها إلا أحياء متخلفة قليلة على الأطراف .

د) نمط سكني الأطراف المتريفة :

ظلت علاقة القاهرة بالفلاحين علاقة سكنية بالدرجة الأولى لقرون عديدة خلت ، لكن هذه العلاقة ما لبثت ان اتخذت ، – وبشكل مفاجئ – طابعا مختلفا ، فمنذ تعرضت القاهرة منذ خمسينات القرن الحالى لغزو ريفى واسع النطاق لا يقتصر على الجانب السكانى ، بل امتد ليشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والايكولوجية، وأحد

مظاهر هذا الغزو الريفى نمو أطراف القاهرة منذ الستينيات وبشكل لم يسبق له مثيل . والملاحظ ان سكان هذه الأطراف المتريفة ليسوا فقط الفلاحين المهاجرين إلى القاهرة أو من الذين دخلوا نتيجة لعمليات الضم الإدارى ، بل الذين يبحثون عن فرص سكنية بعد أن ضاقت بهم مساكنهم .

وإذا كانت الأطراف المتريفة تزداد عددا على حدود القاهرة ، فإن القاهرة نفسها ضمت عشرات القرى المجاورة لها . وفى الواقع ان نمو الأطراف المتريفة فى القاهرة لا يعود فقط الى الهجرة إليها من الأحياء القديمة المكتظة أو من المناطق الريفية البعيدة، بل يعود بنفس الدرجة الى عمليات الضم والالتحام وتعديل الحدود الادارية للمدن لتضم قرى مجاورة(٤) .

ويشير نتائج المسح الاجتماعى الاقتصادى كتطوير منطقة تلال زينهم وقلعة الكبش الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة إلى أن النسبة الأكبر من مفردات العينة أرجعت أسباب التلوث لأكثر من سبب واحد ، وقد جاء فى مقدمة هذه الاسباب مسئولية الافراد انفسهم حيث أوضحوا ان تصرفات سكان المنطقة تؤدى الى تدهور مستويات النظافة فيها بما يؤدى إلى استيائهم منها دون ان يمتد ذلك إلى محاولة تغيير سلوكياتهم التى اعتادوا عليها ، ويأتى بعد ذلك القاء المسئولية على الدولة ذاتها باجهزتها المعنية وخاصة البلدية ، ويأتى بعد ذلك من القوا بالمسئولية على المواد الملوثة فى حد ذاتها دون إشارة الى المسئول عن القائها وهى النسبة التى أشارت إلى القمامة والمجارى كمصدر من مصادر التلوث ، فالافراد مسئولين الى حد كبير عن القاء القمامة فى الطرق العامة ، ومسئولين إلى حد ما عن انسداد المجارى

(٤) علا مصطفى وآخرون – الطفل فى المناطق العشوائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص : ١٥-١٩ .

نتيجة القاء المخلفات الصلبة ، بها ، ومع ذلك يمكن القول أن الدولة – ممثلة فى هيئة النظافة والتجميل – تعد مسئولة ايضاعن عدم توفير اماكن لتجميع هذه القمامة واستمرارية إزالتها لمنع تراكمها فى المنطقة فضلا عن مسئوليها عن تدهور حال المجارى بسبب عدم صيانتها والاهتمام بها .

وتعبر مقترحات سكان الاحياء العشوائية لتحسين ظروفهم البيئية عن ما يعانونه من أضرار بيئية ونقص فى الخدمات الاساسية بالاضافة إلى عدم الاهتمام بالمنطقة وما شابهها من مناطق من قبل الجهات المسئولة رغم ما تنادى به الدولة من الاهتمام بنظافة البيئة ومكافحة مصادر التلوث . ومن أبرز مشكلاتهم مشكلة القمامة ، والصرف الصحى ، وتوفير اهم الخدمات الاساسية من رصف الطرق وإنارتها وتوفير المياه الصالحة للشرب، بجانب نقص الوعى لدى بعض السكان[٥] .

وتعد مشكلات المسكن فى العشوائيات جوهر مشكلاتها الكبرى فوصم اى مجتمع بالعشوائية ينصرف بالضرورة إلى مواصفات التجمعات السكنية الموجود به ، من حيث أنماط البناء ، وتخطيط التجمعات السكنية، وتوافر المرافق والخدمات ، هذا فضلاً عن انتشار الجوانب الجمالية فى هذه المناطق .

ومن ناحية أخرى ، يعد عدم مراعاة المعايير البيئية من أهم الأبعاد الخاصة بتعريف المناطق العشوائية ، فالتخطيط العمرانى الامثل يقتضى مراعاة هذه المعايير من حيث الافادة من اتجاهات الرياح ، والإضاءة ، درجات الحرارة ، والرطوبة فى المنطقة ، وطبيعة التربة .. إلخ . ومن ثم يعد من نافلة القول أن يراعى التخطيط مقتضيات النظافـــة والجمال . والتخلص الآمن من نفايات وفضلات المنطقة بما يراعى سلامة البيئة فى المنطقة .

---

(٥) محمود الكردى ، تقرير المسح الاجتماعى الاقتصادى – مصدر ساق ص ٧٣-٧٦ .

لقد بد ا أن الكثير من المناطق والاحياء السكنية التى ظهرت أو تنامت واتسعت وأرجاؤها فى مصرالسبعينيات والثمانينيات بعيدة عن الحد الادنى لمراعاة مثل هذه الاعتبارات ، فلم تلبث ان تصاعدت مشكلاتها وتفاقمت ازماتها وكان لزاما ان تولى الدولة هذا البعد اهتماما ملموسا لمواجهة الاوضاع البيئة المتردية فى الكثير من انحاء البلاد(٦) .

الاتجاهات من قضية السكن :

تفرض قضية السكن فى مصر آن يكون لسائر اجهزة الدولة دور اساسى فى رصدها والتدخل لمواجهتها عن طريق توظيف سائر الاليات المباشرة وغير المباشرة التى تحقق هذا الهدف .

ومن أجل استشراف رؤى المتخصصين وذوى الرأى بصدد قضية السكن بمختلف ابعادها وعواملها والحلول المقترحة لها أجرى استطلاع شمل التشريع المقترح الذى تقدمت به وزارة الإسكان بجانب قضايا اخرى ترتبط بمشكلة السكان توجه إلى ١١٨ فردا يمثلون فئات عمرية متعدة وسنوات تتراوح بين خمس سنوات و ٥٥ سنة ، وخبرة هندسية ومحاسبية وقانونية وصحفية وغيرها ومجالات عمل فى الجامعات والقطاع الخاص والحكومة ، ومستويات تعليمية وإنتماءات حزبية مختلفة .

وقد تضمنت الاستجابات حول اسئلة الاستطلاع حصيلة غنية بالآراء تعكس رؤية نخبة فنية متخصصة فى مجال الاسكان وتوجهات سياسية وفكرية واجتماعية متعددة .

وقد بين الاستطلاع أن قضية الاسكان فى مصر تأثرت بالتوجهات السياسية

(٦) راجع تقرير المسح الاجتماعى الاقتصادى لمنطقة تلال زينهم وقلعة الكبش ، المركز القومى للبحوث الاجتماعى والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦١-٦٢ .

والظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد خلال الحقبة السابقة وإنعكس ذلك كله على البناد الاسكانى بشكله الراهن ومن ثم شددت مختلف الشرائح التى جرى استطلاع آراؤها على الدور الذى يمكن ان تقوم به الدولة فى مجال الإسكان وإمكانية أن تقوم بمفردها لمواجهة هذه المشكلة بجميع أبعداها وأن تعمل على توفير المسكن بمختلف مستوياته لمختلف الشرائح الاجتماعية ، فينبغى ان تتوجه الدولة بصفة اساسية نحو الإسكان الاقتصادى وبما لا يقل عن (٦٠ ٪) من منطلق ان الدولة تستطيع من خلال ذلك أن تعمل على توفير المسكن كحق إنسانى أساسى ، وأن تعالج مشكلة استحكمت خلال العقود الماضية ، وأن تقدم علاجا لمشكلة التكدس السكانى والكثافة السكانية المتزايدة فى المدن بما يتيح الارتقاء بالخصائص السكانية ، ويمثل هذا كله جزءاً من السياسة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التى ينبغى أن تتوجه لها الدولة فى مصر .

وفى مقابل ما سبق أبدت عدة آراء تجاوزت نسبة (٥٤ ٪) من أفراد العينة بأنه لا يجوز للدولة ان تتدخل في هذه القضية لأن الوحدات السكنية ملكية خاصة ، كذلك اقترح البعض (٤٦ ٪) أن تقوم الدولة بتقديم قروض لمواجهة بناء الوحدات السكنية غير المستكملة . بينما اقترح البعض الاخر (١٩ ٪) فرض ضرائب عليها ، وفى إطار المجموعة الأخيرة اقترح بعض افراد العينة ان تقوم الدولة بمصادرة الأماكن التى توقف أصحابها عن استكمالها ، وتعويض أصحابها لمصلحة الإسكان الشعبى . كذلك ظهر تعديل التشريعات الحالية المنظمة للإسكان كمطلب عام يؤكده افراد العينة فى استجاباتهم للكثير من اسئلة الاستطلاع[٧] .

---

(٧) زينب شاهين ، مصدر سابق، ص ص ٩٣ -٩٨ .

البيئة الحضرية الوضع العمرانى (العشوائيات)

● البيئة الحضرية والوضع العمراني (العشوائيات)

النمو الحضري وظاهرة المحلات العشوائية :

إذا كان النمو الحضرى أسهم فى قيام المحلات الحضرية الضخمة والعملاقة المسيطرة التى عرفت فى أدبيات علم الاجتماع الحضرى تحت اسم المدن العملاقة megapolis أو المدن المتسيده Superpolis ، وظهور الامتدادات والضواحى الحضرية بفضل شبكات الطرق والمواصلات التى ربطت بين المدن ،فإن هذا النمو غير المخطط وغير المدروس اسهم بدوره فى نشأة العديد من المحلات Settlement أى المستوطنات التى لا اسم لها nameless settlement أو شكل shapeless communities وظهور المناطق المختلطة والمتداخلة التى يصعب تحديد نمطها الغالب أو الساطع inter - urbia Settlement فضلا عن تدهور نمط ما كان يعرف باسم المدينة المنعزلة isolated التى كانت قائمة منذ قرن أو أكثر من الزمان والتى عرفت باسم المدينة المسوره surrounded city .

وقد اخذت موجات التحضر ، مع قيام المراكز الحضرية العاصمية الكبرى ، تنفجر داخلها واخذت تنساب إلى خارجها حيث المستوطنات والبلدات الريفية مما ساعد على نشوء المدن والمراكز الحضرية الصغرى وظهرت المنتجعات واماكن التسلية والترفيه والفنادق والمحلات الصناعية . ولم تسلم الاقاليم الزراعيةً من تأثيرات النمو الحضرى حيث لم تعد توجد سدودا وجدران اليوم يمكنها أن تحول دون تدفق التحضر فى شرايين المجتمع الواحد بأكملها[8] .

---

(٨) Sauel E. Walace - The Urban Environnment , The DSorcey press, Illinois , 1980 p. 64.

ولقد استتبعت موجات التحضر ظهور العديد من الظواهر والاشكلات التى ارتبطت إلى حد بعيد بالقاطنين فى المناطق المتدنية المتدهورة القائمة اساسا اما على اطراف المدينة وتخومها واما داخل الاحياء الفقيرة الواقعة بقلب المدن حيث الاوضاع السكنية والمعيشية والفيزيقية والامنية متدهوره .

فقد أدى النمو الحضرى المحموم فى سائر المناطق التى لم تكن مجهزة أصلاً لمعايشه تبعات هذاالنمو ومقابلة مطالبه والتركز الحضرى البالغ داخل بعض المدن والاحياء بها ، بالاضافة إلى ما فرضه اسلوب الحياة الجديد الخاص بهذه المناطق من سيادة ثقافة جديدة تدفع بدورها فى احيان عديدة إلى عدم الاستقرار وعدم التكامل مع الانساق الثقافية الاصلية لسكان هذه المناطق ، والى البحث عن اليات جديدة للتفاعل والاتساق مع مطالب الحياة الحضرية ومستجداتها وخصائصها الفريدة[٩] .

ولقد كان من أولى هذه الآليات الدعوة إلى الاصلاح والاخذ بالسياسات الحضرية التى تحقق التوازن لظاهرة النمو الحضرى بين حجم النمو السكانى فى المكان والاحتياجات والامكانات والقدرات الواقعية والفعلية . وقد كمن خلف هذه الآلية الرغبة فى اعادة بعث الحياة من جديد أو تجديدها على نحو ما ذهب إليه العلامة والمخططالعمرانى الشهير لويس ممفورد فى كتاب ثقافة المدن The culture of Cities وفى كتابه ايضا نهج الحياة The conduct of life حيث نادى بضرورة تجديد حياة المدن The Renewal of life واعادة ادوارها الاخلاقية والانسانية إليها من جديد وتخليصها من الفردية والاحتكارية والصراع من اجل القوة والسيطرة التى اهلكتها[١٠] .

(٩) انظر احمد النكلاوى ، القاهرة ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ الفصل الأول .

(١٠) op. cit, pp. 64 - 88

فقد تهددت البيئات الحضرية urban environments بالعديد من من المشكلات والتحديات ، كمشكلات الصحة والاسكان والمرور والبطالة والتفكك الاسرى والطلاق وتدهور القيم والمبادئ التى تحكم سلوك الافراد والجماعات ونظرتهم إلى انفسهم وإلى غيرهم وتأمين الحياة ضد الجريمة والعنف والارهاب والسطوة والاستغلال والمخدرات والشذوذ والمرض العقلى والانحلالات الاخلاقية والاغتصاب والاغتراب والمعلومات المضللة والمجهزة لتضليل الوعى وتزييفه والفساد الإدارى والبيرقراطية ومشكلات التضخم والاستغلال وهيمنة القوة والفروق الحضرية الخفية . والمعلنة وصور عدم المساواة والتباين الصارخ فى أنماط الحياة وتدهور البيئة والمرافق والخدمات الاساسية والمتاجرة بالاقوات والصحة وتحويل التعليم إلى سلعة ومصدراً لتراكم الثروة والكسب وسيطرة النخب السياسية والاقتصادية الجديدة ... إلخ، وتتجلى هذه المشكلات وافرازاتها بوضوح وقوة داخل المحلات الفقيرة والعشوائية بالمدن حيث تكون بيئة مجهزة لمعايشة صدمات هذه المشكلات وتلقيها لما تتسم به من ضعف وقلة حيلة وعدم اكتراث خاصة وقد غدت هذه المشكلات ونواتجها اسلوب حياتها أو ثقافتها المفروضة عليها .

وقد ربط روبرت بارك بين عملية التحضر فى المكان وازدياد معدلات نموها بعناصر أربعة اساسية هى المكان وحجم السكان وكثافتهم وخصائصهم ، المنظمات الاهلية التى قوضت من سلطة الحكومة واضعفت من مركزية الادارة ، ثم الاقتصاد وبخاصة التكامل الاقتصادى بين المناطق والاقاليم والحضرية فى المجتمع الواحد ، ثم التكنولوجيا المتمثلة اساسا فى طرق المواصلات والاتصالات الحديثة التى غيرت شكل هذه المناطق وساعدت على تجسير فجوات التحضر ومعدلاتها فيما بينها .

وغنى عن البيان لم يعد ينظر الى النمو الحضرى على أنه مجرد عملية أو

ظاهرة طبيعية عادية ، انما باعتباره عملية ثورية تتداخل فيها ابعاداً ببئية عمرانية متداخله ومتشابكة ، حيث يمكن القول ان اى تغير يطرأ على أى مكون من المكونات الايكولوجية للمدينة يحدث تغيراً وتأثيرا متبادلا مع سائر مكوناتها الايكولوجية الاخرى ، فإذا ما تغير الوضع المادى والمعيشى والخدمى بمنطقة من المناطق إلى الاحسن أو إلى الاسوء توقعنا ان يصل صدى هذا التغير إلى باقى المناطق الاخرى وأن اختلفت درجته فيما بينها .

وإذا كانت التباينات البيئية داخل الآقاليم الحضرية واقعا مشاهدا فى سائر المجتمعات قديمها وحديثها ومعاصرها ،فإن هذا التباين يتجلى على نحو صارخ فى مجتمعات العالم الثالث التنى ما زالت لم تخرج بعد من طور التحول وعدم الاستقرار إلى طور النمو والنهضة .

وتعد العشوائيات فى دول العالم الثالث افراز لتفاعل ووضع المركبات الاربعة الاساسية للبيئة الحضرية التى سبق الاشارة إليها ، إلا أن هذه العشوائيات لا ينحسر واقعها داخل حدودها انمايمتد ليؤثر بالتالى على نمط وواقع عملية التحضر واسلوبها فى المجتمع ككل . ويخلق هذا الامر حالة التباين الاجتماعى والمادى والمعنوى بين شرائح المجتمع ، ومن ثم تنتشر ظواهر القسمة النفسية والمعنوية بين من هم فى القاع سكان العشش والأكواخ ومدن الصفيح والمقابر ومن هم اعلى كسكان المناطق والأحياء الراقية سكان العمارات والفيلات والمنتجعات الخاصة[١١] .

دراسة البيئة العشوائية *

يتعين دراسة البيئة العشوائية من خلال المنظومات البيئية التى تشكل هذا

---

(١١) op. cit, pp. 64 - 88

الكيان العشوائى الذى فرض نفسه وأصبح حقيقة يجب التصدى لها من منظور بيئى شامل ، حتى وأن نقارن بين الفائدة المتزايدة لقاطنى هذه الاماكن العشوائية من مشاكلهم الحياتية الخاصة بالمكان ، وبين الفائدة المتناقضة بسبب التدهعور البيئى .

أولا : المنظومة الطبيعية وظاهرة العشوائيات :

المكان والمنظومة الطبيعية :

المكان هو أول الموارد الحيوية للمنظومة الطبيعية ، وهو محور الاهتمام ومنطلق الدراسات الخاصة بظاهرة العشوائيات . وترجع أهمية المكان إلى طبيعة علاقته بمن يشغله ، فأى تجمع مكانى لعدد من السكان على مساحة من الأرض تحدد نطاقه الجغرافى ، وشكله الفيزيقى العام ، وينتج عن هذا نوع من التفاعل بين المكان وهذا التجمع من خلال مجموعة من العلاقات والمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تحدد نوع الانظمة والخدمات التى تتلاءم داخل حدوده .

وقد شكل الاهتمام بتوزيع المكان الدراسات الإيكولوجية التقليدية والحديثة .

ثانيا : المنظومة المصنوعة والمناطق العشوائية :

تعد المدينة هى المنظومة البيئية المصنوعة بفعل الانسان ، وهى نتاج تفاعل شبكة من النظم الداخلية الطبيعية والاجتماعية مكونة النظام البيئى للمدينة ، ويتوقف الاتزان البيئى للمدينة على طبيعة هذا التفاعل الذى لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند اشباع الحاجات المادية والمصنوعة إمكانيات البيئة الطبيعية .

وتحول العالم إلى عالم مدينى ليس بمشكلة وانما المشكلة الحقيقية تكمن فى النمو والتدفق الى المدن بما لا يتناسب وإمكانياتها الطبيعية والإنتاجية ، ومن ثم القصور فى اشباع الحاجات ، مما يؤدى إلى تعايش عدد كبير من سكانها مع الفقر

الواسع الذى يهدد البيئة .

وقد تباين اعتبار تحول العالم الى مجتمع مدينى كمشكلة من حيث الحجم والنوع ولكنه اقتصر فى العالم النامى ، على مشكلة فقراء الحضر أو البؤرة المريضة فى جسد المدينة هذا التحول المشكل هو ما يطلق عليه المناطق العشوائية .

المكون العمرانى للمدينة والعشوائيات :

ويعد الشكل العمرانى للمدينة هو مستوى اخر للبيئة المصنوعة (المدينة) مستوى لا يعكس اتزانها الفيزيقى ، وإنما يعكس شكلها الحضارى باعتباره افرازا ثقافيا للمجتمع ، هذا الشكل العمرانى له خصائصه ومشكلاته المرتبطة بالابعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وإذا كانت المناطق العشوائية احد عناصر المكون العمرانى فإن كل ما هو عشوائى ليس بحضرى ، ولكن ليس كل ماهو ليس بحضرى عشوائيا أو متخلفا ، فحقيقة الامر أن الأحياء المتخلفة لا ترتبط بالشكل العمرانى للمسكن بقدر ما ترتبط بالظروف المعيشية الحقيقية لقاطنيها من ناحية ، وبما تفرزه هذه الظروف من آثار ونتائج من ناحية اخرى .

ثالثا : المنظومة صانعة القرار والمناطق العشوائية :

كان الاسكان العشوائى أحد إفرازات الاخفاق فى عمل المنظومة صانعة القرار، فهى المنظومة المسئولة عن تشكيل حياة الافراد والمجتمعات من خلال ما تحدده من نظم ومؤسسات تؤثر بشكل مباشر فى عمل المنظومة الطبيعية والمنظومة المصنوعة ، فنتاج عملها هو الذى يحقق أو لا يحقق التوازن البيئى، وذلك بعد أن تدخلت بشكل سافر فى عمل المنظومة الطبيعية ، فلم تعد الاسباب المطروح مثل الهجرة أو النمو الديموغرافى أو القصور فى عمل الهيئة التشريعية ، وما إلى ذلك من أسباب كافية فى

تفسير وجود هذاالنمط من الإسكان ، وإن كانت هى أسباب الشرارة الأولى لانفجار هذا النمط من الإسكان ، فى حين أن الأسباب الرئيسية المؤثرة على تدهو ر البيئة ترتبط بصفة خاصة بالسياسة العامة للدولة وكذا بعمل الهيئة التنفيذية . ومن أبرز هذه الاسباب :

١ – غياب العدالة الاجتماعية والمساواة ، على المستوى المجتمعى، فهذه المناطق مرآة تعكس الظروف المجتمعية التى يعيشها قاطنوها ، وهذه مسئولية المنظومة صانعة القرار التى اخفقت فى تحقيق العدالة التوزيعية للإنتاج ، مما ادى إلى تهميش الحيا\ة الاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان عجزوا عن إشباع حاجاتهم الاساسية بطرق تتوافق مع البيئة ، مما يؤدى إلى هدر المواد الطبيعية للبيئة ، ومن ثم لا تقتصر الخسائر البيئية للمناطق العشوائية داخل حدودها المكانية وإنما تمتد لتشمل المجتمع بأثره .

٢ – قصور الاحهزة التنفيذية للمنظومة صانعة القرار ، وعدم قدرتها على تطبيق القوانين واللوائح والضوابط التى تحكم عملية السكان والتخطيط فى المناطق الراقية أو العشوائية على السواء .

٣ – اعتبار البناء العشوائى للمعدمين البديل الوحيد والمواجهة الإيجابية لإشباع الحاجات فى مواجهة سلبية الحكومة[١٢] .

(١٢) ارجع فى تفصيل دراسة العشوائيات الى : سهير محمد سند فى درساتها حول ايكولوجية المنطقة العشوائية الواردة فى تقرير الاوضاع الاجتماعية لسكان منتشأة ناصر ، وهى دراسة مسحية باشراف محمود الكردى صادره عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ٥٩-٦٩ .

تقتصر على إيجاد مأوى لمن لا مأوى له ، بل زحفت على كل مدن مصر وقراها ، ووصلت نسبة المناطق العشوائية فى القاهرة ، إلى أكثر من ٨٠٪ من مجموع مساكنها ، ووصلت نسبة العشوائيات فى مدن المحافظات وعواصمها إلى أكثر من ٩٠٪ من مجموع مبانيها ، ووصلت نسبتها فى قرى مصر إلى ما يزيد على ٩٥٪ من مجموع امتداداتها . وتنمو المناطق العشوائية بمعدل نمو ٨٪ فى مقابل ٣,٥٪ للقاهرة فى مجملها وتضم التجمعات العشوائية أكثر من ٧٠٪ من إجمالى مساكن القطاع الخاص التى بنيت خلال الفترة ما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٣ .

ويرجع ظهور المناطق العشوائية إلى عدة أسباب من ابرزها :

١ - الأسباب العامة :

أ) تحول الحى الراقى بعد ان يتركه سكانه ويحل محلهم سكان اقل دخلا باعداد كبيرة مما يؤدى إلى تدهور الحى من ناحية المرافق والطرق والمساكن والخدمات ، أو عندما يكون الجسم من الاصل متخلفا لوجوده فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لسوء حالتها أو لبعدها عن المواصلات ، فلايقبل عليها سوى فئة معينة من الناس ، أو إذا كانت الاراضى التى بنى عليها حكرا أو مملوكة للغير فلم تجتذب سوى الفئات التى تريد ان تبنى مباين مؤقته ، متخلفة .

ب) إهمال التنمية الاقليمية ، مما ادى إلى وجود استمرار ظاهرة الاسكان العشوائى ، حيث تسهم الحركة الاقتصادية بالمحافظات المختلفة فى دفع ذوى المستويات الاقتصادية المتدنية إلى المحافظات ذات المستوى الاقتصادى الاعلى.، فى الوقت الذى لا تكون فيه هذه المحافظات الاخرى مهيأة بقدر كاف لاستقبال الوافدين الجدد إليها ، مما اضطر بعضهم إلى السكن فى المناطق العشوائية كحل سريع

ومناسب للإمكانيات المحدودة .

ج) المتغيرات والاحداث السياسية أو الاقتصادية الصعبة التى مرت بها البلا د التى جعلت الحكومة تتغاضى عن الاستيطان لذوى الدخل المحدودة فى أراض بطرق غير قانونية تعويضا عن المشاكل التى نتجت من جراء الكوارث والحروب والظروف الاقتصادية .

د) تزايد الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية ، اما نتيجة للتوسع فى مجال التنمية الصناعية أو بسبب تضخم الجهاز الحكومى .

٢ - الأسباب الاجتماعية :

لا يمكن التعرض لقضية النمو العشوائى بمعزل عن الجوانب المختلفة بالمجتمع ولا عن التغيرات الاجتماعية التى تشهدها الفترة الحالية ، إذ هى فى الواقع نتاج لأكثر من عامل وأول هذه العوامل ارتفاع الكثافة السكانية ، بحيث أصبحت تشكل خطرا هائلا على الاقتصاد القومى ومعوقا كبيرا لمجالات التنمية المختلفة ، حيث تشير الاحصاءات السكانية إلى بلوغ عدد السكان فى مصرز ٤٣,٩ مليون نسمة عام ١٩٨٢/٨١ وارتفاعه إلى ٥٨ مليون نسمة عام ٩٢/٩٠ حتى وصل اليى ٦١ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ ، تمارس ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكانى فى مصر اثارها فى نمو المناطق العشوائية .

أما السبب الآخر لارتفاع الكثافة السكانية فى المدن فيكمن فى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة مما كان له أثر ملحوظ على تكوين المناطق العشوائية وزيادة استيعابها للأفراد ، حيث دفع سوء الاحوال الاقتصادية ببعض مناطق الجمهورية إلى هجره بعض الافراد للبحث عن مصادر للرزق فى المناطق التى تتيح فرصا للعمل ،

مما ضغط على عناصر البيئة الاساسية بمحافظات الجذب السكانى وشكل عبئا على المدينة ،وادى إلى اختناقها وتضخمها .

ويمكن تلخيص الاثار التى تترتب على النمو العشوائى فيما يلى :

١ – الاثار الزراعية :

يلتهم النمو العشوائى حوالى٦٠ الف فدان سنويا من الاراضى الزراعية ، وإذا استمر هذا المعدل فإن الاراضى الزراعية المفقودة ستكون حوالى ٢٠ ٪ من جملتها .

ب) الاثار السياسية والأمنية :

أشارت إحدى الدراسات الاكاديمية فى المجال الامنى إلى أن خطورة المناطق العشورائية تكمن فى ثلاثة امور هامة هى :

١ – أن عدد المناطق العشوائية فى أنحاء الجمهورية اكبر كثيرا من القدرات البشرية للأجهزة الامنية لكى تحكم سيطرتها عليها بما يحول دون هروب المتطرفين أو المجرمين إليها .

٢ – إحالة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العشوائيات دون قيامهم للابلاغ عن المشتبه فيهم.

٣ – اقامه المتطرفين فى هذه المناطق بشكل شرعى من الناحية الشكلية للقانون . ويعود الارتباط بين احداث العنف والعشوائيات الى الطبيعة الايكولوجية للمناطق العشوائية حيث الحوارى والازقة ضيقة ومتعرجة ومزدحمة بالمساكن ، مما يحول دون وصول رجال الشرطة للأماكن الداخلية فيها ، إلى جانب سهولة اختفاء المنحرفين داخلها .

كما أوضحت دراسة اخرى ان التجمعات العشوائية تعتبر البؤرة الأولى المفرزة والمستقبلة لأولاد الشوارع ، فغالبية هولاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون فى هذه التجمعات داخلها .

جـ) الاثار الاقتصادية :

ادت ظاهرة الاعتداء على املاك الدولة إلى عرقلة مشروعات الاستصلاح التى تستهدف زيادة الرقعة الزراعية وإلى تقليل الكفاءة الانتاجية فى المناطق الحضرية ، مما ادى إلى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات فى المناطق الحضرية من مواصلات وتليفونات ،وكهرباء ومياه نقية وتعليم .

د) الاثار الادارية :

يؤدى نمو وتضخم المدن غير المحتمل إلى ظهور مشكلات عديدة تشكل اعباء ضخمة ، سواء على السلطة المحلية التى تدير وتحكم المدينة ، أو على الحكومة التى يتعين عليها التصدى لمعالجتها لأهمية المدن وحساسية وضعها بالنسبة للدولة ككل ، ومن هذه المشكلات :

١- انخفاض كفاءة الأجهزة الادارية للتنمية الحضرية .

٢- تعقد وظائف ادارة المدينة وارتفاع خدماتها .

٣- ضعف الارتباط بين المواطنين وإدارة المدينة .

٤- ذوبان الحدود الادارية للمدينة .

٥- غيبة التخطيط الاقليمى الشامل للمدينة .

هـ)الآثار الصحية :

تؤثر المناطق العشوائية تأثيراً ضخماً على الصحة العامة للمدن والمناطق المجاورة لها من حيث :

١ – تعد هذه المناطق محضنا للجراثيم تنتقل فيها العدوى بين سكانها بسرعة وسهولة نتيجة للانخفاض الشديد فى مستوى البيئة ، الازدحام الشديد لسكانها .

٢ – اننتشار امراض سؤ التغذية نتيجة لإنخفاض مستوى الدخل وكثرة عدد افراد الأسرة .

٣ – يؤدى ارتفاع معدل التزاحم بالمسكن إلى نقل العدوى بسرعة وسهولة بين افراد الاسرة ، مما يساعد على انتشار بعض الأمراض مثل الامراض الصدرية والامراض الجلدية .

٤ – انتشار الامراض الفيروسية نتيجة لنقص الوعى الصحى.

٥ – لا تتوافر فى البيئة الفقيرة المرافق الاساسية ومن ثم تصبح محضنا للذباب وبيئة مثلى لتكاثره نتيجة لوجود الفضلات الادمية وروث الحيوانات فى الازقة والحارات وانتشار أكوام القمامة .

٦ – انتشار امراض النزلات المعوية القاتل الأول فى مصربالاضافة إلى الحمى الروماتزمية وروماتزم القلب فى المناطق المتخلفة[١٣] .

(١٣) انظر مزيد من التفصيل لما تقدم فى دراسة هبه النيال حول «العشوائيات وظروف نشأتها» المنشورة فى بحث الطفل فى المناطق العهشوائية الصادر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ص ص ١-٢٧ .

- الاعتبارات البيئية في توطين الصناعة

• الاعتبارات البيئية في توطين الصناعة :

شهدت السبعينيات من القرن العشرين ظهور الحاجة الملحة للتأكيد على أهمية توفر مستويات فائقة النوعية لبيئة الانسان والتدخل الجاد والحاسم من اجل انقاذها مما سببته حركة التصنيع فيها من آثار ضاره ومدمرة لها وبخاصة فى بلدان العالم الثالث . وعليه اعتبرت الصناعة احد مصادر تلوث البيئة التى يتعين ان يسلط الضوء على الياتها المنتجة لهذا التلوث ونقد صور التراخى فى السياسات والاستراتيجيات المعلنة لمقاومة هذاالتلوث والحد من حجم الفاقد أو الضائع WASTE الذى تتسبب فى احداثه على الصعيد المادى والبشرى على حد سواء .

وقد تنامى الوعى بحجم الاثر السلبى للخساره والفقد الناشئ عن التلوث مع نهاية عقد السبعينيات ، إذ أصبح ينظرالى الصناعة ليس باعتبارها احد مصادر التلوث ، إنما باعتبارها المصدر الوحيد له . ولما كانت الانشطة الصناعية تعد احد المداخل المساعدة على رفع مستويات المعيشة فى معظم بلدان العالم ، فقد غدى من الضرورى التشديد على الاخذ بالضوابط الحاسمة لآثارها ومخلفاتها السلبية على البيئة والانسان والسيطرة عليها ، رغم التسليم بما تسهم به من دور فى تحسين الوضع الاقتصادى القومى وتحسين حياة الناس المادية ، ومن ثم ظهرت فى هذه المرحلة – العديد من التشريعات الفاعله للسيطرة على التلوث ، كما ظهرت اهميةالفهم العلمى السليم لمصادر التلوث وعوامله ونتائجه .

وقد اهتم المسئولون عن ادارة الانشطة الصناعية سواء فى القطاع الخاص أو القطاع الحكومى بمسألة تلوث البيئة ، وقد تجلى هذا الاهتمام فى سعى مجهوداتهم الى التركيز على مدخلين اساسيين :

الأول : الجهورد العامة المبذولة من اجل تحسين النوعية البيئية القائمة ، أى

الاهتمام بالجهود المبذولة من اجل الارتقاء وتحقيق نوعية بيئية صحية وآمنة .

الثانى : الجهود المبذولة من اةجل توظيف تقنيات انتاجية حديثة ومتطوره واختيار مواء بديلة للمستخدمة ومعالجة الفاقد وتخفيض اثاره الضاره على الانسان وانساقه الاقتصادية(١٤) .

وانطلاقا من هذين البعدين طبقت بعض الانشطة الصناعية تشريعات صناعية ومعايير خاصة بمواصفات مكان أو موقع العمل والتحكم فى حجم ومعدلات العوادم . وسعت انشطة اخرى إلى الاهتمام بالتكلفة الاجتماعية والفائدة التى يمكن تحصيلها من وراء تطبيق بعض الاجراءات الخاصة بتأمين البيئة ، كما خصصت مشروعات اخرى جانبا من ميزانية المشروع الصناعى لمقابلة آثاره ومخلفاته الضارة بالنسبة للمكان والانسان ، وبخاصة الاثار الناشئة عن المخلفات الكيميائية والضوضاء والمترتبة على عمل الالات وكثافة حركة النقل على الطرق . ولقد ضغطت تلك الاثار على المسئولين عن الانشطة الصناعية لإحكام السيطرة على هذه الأنشطة فى سائر البلدان مهما كانت تكلفة هذه السيطرة .

وقد نشأت القناعة بأهمية احكام السيطرة على نواتج الانشطة الصناعية التى تؤذى البيئة وتؤدى إلى تدهور اوضاعها الطبيعية والمادية والبشرية.... الخ ، نتيجة الاجماع على ان الصناعة يتعين ان تكون قادره على الاقلال من آثارها المدمرة للبيئة من حولها .

ويفرض الموقف هنا تقييم وزن عائد الضرر الناشيء عن التلوث الصناعى

(١٤) Martin W. Holdgare & Mohamed Kassas, The world Environment 1972 - 1982 A Report by The United Nations Environment Programme , Tycooly International publishing linited, Dublin 1982, p. 406.

ومقارنته بالفائدة التى تعود من وراء ما يقدمه الانتاج الصناعى على المجتمع وتكلفة السيطرة عليه. ومن ثم إذا كان العائد السلبى للتلوث جليا وبارزا كان من المحتم التشديد على الحاجة إلى السيطرة على اثار هذا العائد(١٥) .

وقد برز فى هذا المجال اهمية استخدام التكنولوجية منخفضة الفاقد أو بدون فاقد (Low And Non - waste Technology) ويعرف هذا النمط من التكنولوجيا بأنه التطبيق العملى للمعرفة والمناهج والوسائل فى ضوء حاجات الانسان – لتحقيق افضل استخدام مرشد للموارد الطبيعية والطاقة لحماية البيئة . ومعنى ذلك ان التكنولوجيا منخفضة الفاقد تقلل من إمكانية بإنتاج افرازات ضاره تنشأ عن استخدام المواد الاولية. ومن ثم يعد هذا النمط من التكنولوجية من قبيل الاستراتيجيات المنعية (preventive strartgy) بدلا من الاستراتيجيات الوقائية (correcttive apploach) التى تقوم على معالجة الخسارة أو الفقد الناشيء عن النشاط الصناعى فى نهاية العملية الانتاجية(١٦) .

وقد فرضت ظاهرة توطين الصناعة فى مناطق أو اقاليم بعينها اهمية الوعى بقيمة الاجراءات المنعية والوقائية معا ، وبأهمية وزن أو تقدير الفارق بين العائد من هذا التوطين والفاقد أو الضرر الناشيء عنه ، وعليه فقد برزت الجهود الموجهة الى التعرف على مواصفات النشاط الصناعى من ناحية والمتغيرات التى من شأنها ان تحقق النجاح للمشروعات الصناعية التى سيجرى توطينها من ناحية اخرى ، وادراك ما يمكن ان يترتب على توطين الصناعة من تلوث وهدر لإمكانيات البيئة وخصائصها الطبيعية والبشرية يؤثر على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وعلى

---

(١٥) ibid. p. 407

(١٦) ibid. pp . 421-422.

انتاجيسة الانسان التى تعد فى امس الحاجة إلى قياسها والتعرف على المتغيرات المؤثرة فيها .

ومن ثم فإن اتخاذ قرار توطين نشاط صناعى يجب ان يكون موجها بسياسة عامة لا تضع فى اعتبارها مجرد المصالح الوطنية للمجتمع ، بل تضع فى الاعتبار ، أيضا ، المصالح الدولية والمعايير والمستويات المستهدف انجازها للنشاط الصناعى.

أسس توطين المشروع الصناعى :

ومن بين الاسس أو القواعد التى يتعين مراعاتها فى توطين المشروع الصناعى ما يلى :

١ – التأكد من توفر الارض والهواء والماء والموارد الطبيعية واستمرارها لإنجاز ما يعين للمشروع من أهداف ، وفى أى وقت من الاوقات ومن ثم يجب حماية هذه العناصر وصيانتها بما يمكن من مزيد من الاستثمار لها .

٢ – الادارة الناجحة للموارد البيئية التى يتعذر تجديدها مع الاخذفى الاعتبار العلاقة المتبادلة بين الاوضاع البيئة والموارد المتاحة أو الممكنة .

وغير خاف ان اختيار موقع أو بيئة لاقامة مشروع صناعى يعتمد على عدد كبير من العوامل ، فبعض المواقع قد تكون أكثر تفضيلا من جانب المنمى الصناعى لكونها تقلل تكلفة النقل للمواد أو لقربها من مصادر المياه وغيرها من الخدمات الضرورية ، ولما يوفره الموقع من تأثير بيئى على بعض المنتجات الصناعية .

ويمكن القول ان هناك اربعة عناصر هامة يتعين اخذها فى الاعتبار عند محاولة تقييم او تقدير اهمية أو وزن موقع معين لتوطين الصناعة هى :

١ – تحديد دالمواقع التى من شأنها تحقيق الاختيار الناجح للمكان بما يحقق اهداف

وغـــايات كل من المنمى الصناعى industrial developer والمجتمع الاعرض الكبير .

٢ – يتعين مقارنة المواقع فى ضوء عدد من المؤشرات التى تساعد على معرفة الدرجة التى عندها يستطيع ان يوفر الموقع امكانية امتصاصا وتقليص اثر افرازات النشاط الصناعى على البيئة التى يوجد فقيها ودون ان يترتب عليها حدوث تدهور بيئى كان من الواجب تجنبه .

٣ – تحديد مدى كفاءة كل موقع أو امكانياته فى ضوء مقاييس أو مناسيب التلوث المتوقعة فى كل موقع من مواقع المشروع .

٤ – يجب ان يقدر الاثر الاجتماعى الاقتصادى للمشروعت اخذين فى الاعتبار حجم ما يمكن انفاقه من الميزانية العامة لمقابلة الاثار الفيزيقية والاجتماعية غير المرغوبة .

وتصنف المتغيرات البيئية الفيزقية التى تؤخذ فى الاعتبار عند اقامه مشروع صناعى إلى عناصر هذا المناخ ، ونوع الهواء والماء والتربة والجيولوجيا والبيئة استخدام الارض وقدراتها ومعدل الضوضاء والغبار ومدى الرؤية . وتصنف المتغيرات البيئية الاجتماعية والاقتصادية من ناحيتها الى هيكل السكان وحراكهم واستخدام الارض وأنماط المحلات السكنية وهيكل العمل والعمالة والانتاج الاقتصادى والتوزيع وأنماط توزيع الدخل والاستهلاك.

وتتداخل هذه العناصر مجتمعه فى تقرير العلاقة بين خصائص الموقع الذى توطن به الصناعية وبين طبيعة النشاط الصناعى ذاته وعملياته واهدافه ، وما من شك أن هذه العلاقة علاقة بينية متبادلة يصعب وضع خطوط فاصلة أو نهايات عازله بين متغيراتها .

المراجع

المراجع العربية :

١- ابراهيم عصمت مطاوع ، التربية البيئية : دراسة نظرية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ م .

٢- إسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية البشرية :المفهوم ، القياس ، الدلالة ، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، ١٩٩٤ .

٣- أحمد النكلاوى ، علم الاجتماع وقضايا التخلف ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٤- أحمد النكلاوى : أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل انسانى تكاملى)، أكاديمية تأليف العربية للعلوم الامنية مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ١٩٩٩..

٥- بدرية عبد الله العوضى، التشريعات البيئية فى دول الخليج : ندوة «التنمية والبيئة: تكامل لا تصادم ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٥-١٧/١١/١٩٩٢م. (الجزء الثانى) .

٦- بطرس بطرس غالى . التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : خطة للتنمية ، تقرير قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القاهرة : مطابع الاهرام ، ١٩٩٤م.

٧- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ١٩٩٤ .

٨- حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم ـ المؤشرات ـ

الأوضاع)، الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٩- حيدر عبد الرازق كمونة ، التخطيط ومشكلة تلوث البيئة فى المدن العربية .

١٠- جمال الدين محمد المرسى ، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ـ المدخل للقرن الحادى والعشرين ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .

١١- دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، توقعات السكان فى العالم. هيئة الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٦م .

١٢- عبد الرحمن حمزة كماس ، معوقات حماية البيئة فى الدول العربية ورقة علمية قدمت للندوة العلية الثانية والاربعون حول « أمن وحماية البيئة» ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ١٩٩٦م.

١٣- عبد السلام ، على زين العابدين ، وعرفات ، محمد عبد المرضى ، تلوث البيئة ثمن المدينة ، القاهرة ، ١٩٩٢.

١٤- عبد اللطيف الجبر ، الدمار البيئى من منظور إسلامى، ورقة عمل قدمت إلى ندوة التنمية والبيئة تكامل لا تقادم . الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربى والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٥ - ١٧ / ١١/١٩٩٦م (الجزء الثانى) .

١٥- عبد الهادى محمد العشرى . دور الضشرطة فى تحقيق الامن البيئى ، ورقة علمية قدمت اليالندوة لعلمية الثانية والاربعون ، المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٦م .

١٦- عصام الحناوى ، قضايا البيئة والتنمية فى مصر ـ الأوضاع الراهنة

وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ .

١٧- علي المكاوى ، البيئة والصحة - دراسة في علم الاجتماع الطبى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

١٨- فتحى محمد مصيلحى خطاب ، توطن النشاط الصناعى وتلوث البيئة فى المدن السعودية ، ورقة علمية قدمت إلى ندوة ، التنمية والبيئة ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ١٥-١٧ /١١/١٩٩٦م .

١٩- محمد ابراهيم زيد ، الامن الشامل والنظام العالمى الجديد ، دراسة فى افاق الاستراتيجية الامنية العربية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية .

٢٠- محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٢١- محمد عبد الفتاح ياغى، ومحمد عبد المعطى. مبادئ فى الإدارة العامة الرياض ، ١٩٨٢م.

٢٢- محمد عبد القادر الفقى ، البيئة - مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٣- محمد كامل عارف . مستقبلنا المشترك ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٢٤- مصر - تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٥- منى قاسم ، التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٦- معتز ،شاكر. رؤية حول زمن وحماية البيئة ، ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية الثانية والأربعون حول ،أمن وحماية البيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، اتلرياض، ١٩٩٦.

٢٧- معتز عبد الله ، إدراك المخاطر والمشكلات البيئية لسكان حى شعبى بمدينة القاهرة الكبرى، بحث إجرائى لتحسين نوعية البيئة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٨- وداعة الله عبد الله حمراوى ، حماية البيئة الحضرية : المعوقات وامكانات الحل ، ورقة عمل قدمت للندوة العلمية الثانية والاربعون حول ،أمن وحمايةالبيئة. أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ١٩٩٦ .

٢٩- يوسف عريبى دوغه ، ، أمن وحماية البيئة فى الجماهيرية الليبية، . ورقة علمية قدمت الى الندوة العلمية الثانية والأربعون ، المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب و الرياض ، ١٩٩٦ م .

المراجع الأجنبية

1- Brayn, Roberts. Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization In The World. Edward, Arnuold Publisahers, London, 1988..

2- Canter Davids, An Introduction to Environmental Psychology."in Canter, David & Stinger, Peter Environmental Interaction Psychological Approaches to our Physical Surrounding. Surrey University Press, London 1975.

3 - Conyers, Diana. An Introduction To Soical Planning In The Third World, John Wley, & Sons, 1992.

4- Coleman, James & Cressey Danald RE. Social Problems, Harper & Row Publishers N. R., 1984.

5- David Canter and Peter Stringer, Environmental Interaction Psych-ological Approch to our Physical Surroundings, Surrey University Press, First Publish, 1975.

6 - David, L. Sills, International Encyclopedia of Social Sciences, Volume 16, Macmillan Company, The First Press, New York, 1968.

7 - Doob, Christophr Bateas, Sociology: Introduction. Holt Rinehart & Winston N. Y., 1984.

8 - Eitze, D,. Stanley, Social Problems., Allyn & Bancon INC. Boston, 1993.

9 - Frederick, E. Iumley, Priciples of Sociology, Second Edition, Mcgraw Hill Company, New York, 1935.

10- G. Duncan Mitchell, A Dictionary of Sociology, First published, Roultedge & Kegan Paul, London, 1968.

11- Helen, Aane Ribinl & Katherine Helmr. The Changing Middle Eastern City. University of New Yorl Binghamton, N. Y., 1990.

12- Heaton, Tim N., & Lichter T. The Environment and Migration Effects of Mild Climate, Bodiesa of Water and Recreation Development In Sociology and Social Research, Vo. 71, No. 1, October, 1980.

13- Hughm, Matthews. British Inner Cities., Oxford University Press, 1989.

14- Holdgate- Martin W. & Kassas Mohammed & White, Gibert E. The World Environment 1972 - 1982. A Report by the united Nations Environment Programme, Tycooly International publishing limited, Dublin, 1982.

15- Horton, paul & Leslie,m Gerald, The Sociology OF Social Problems. Prentice- Hall Inc.

16- International Scientific and professional Advisory Council of the United Nation Crime Prevention and Criminal Justice Programme. ISPAC, 1995

17- John, Dickey W. & Others. Metropolitan Transportaytion Planning Scripta Book, Co., N. Y., 1992.

18- Kuper Adam & Jessia Kuper, The social science Enoyclopedia, Routledge - London, 1996.

19- Mappes, Thomas A. & Zembaty, Jane S. Social Ethics: Morality and Social Policy. MacGraw - Hill, INC., 1992.

20- Moos, Rudolf H.A. Social Ecological Approach: Evaluating Treatment Environments. John Wiley & Sons N.U. 1984.

21- Tjeerd Deelstra. Human Settlements and Sustainable Development in the third World. Un No 26, Ministry of Housing Hauge, The Netherlands Nov. 1990.